

Distr.: General
2 December 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٥٢ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الفترة من
١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - مقدمة
٦	ثانيا - أداء الولاية
٦	ألف - لمحة عامة
٧	باء - تنفيذ الميزانية
١١	جيم - مبادرات دعم البعثة
١٢	دال - التعاون بين البعثات على الصعيد الإقليمي
١٤	هـاء - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة
١٥	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج



الرجاء إعادة استعمال الورق

140116 311215 15-21276 (A)



٨٦	ثالثا - أداء الموارد
٨٦	ألف - الموارد المالية
٨٧	باء - معلومات موجزة عن عمليات نقل الموارد بين المجموعات
٨٨	جيم - نمط الإنفاق الشهري
٨٩	دال - الإيرادات والتسويات الأخرى
٨٩	هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي
٩٠	واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية
٩٠	رابعا - تحليل الفروق
٩٧	خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

لقد تم الربط بين مجموع إنفاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وهدف العملية، من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج مصنفة بحسب العناصر التي تتكون منها، وهي البيئة الآمنة والمأمونة، والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان، وتوطيد السلام، والقانون والنظام، والدعم.

وأنيطت بالعملية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير مهمة مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف شامل هو دعم الحكومة في توطيد استقرار الوضع الأمني في البلد وتحقيق التقدم نحو السلام والاستقرار الدائمين. وتغطي الميزانية تكاليف نشر ١٩٢ مراقبا عسكريا و ٦ ٩٤٥ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٥٥٥ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١ ٠٠٠ من أفراد الشرطة المشكلة، و ٤١١ من الموظفين الدوليين، و ٧٩٦ من الموظفين الوطنيين، و ١٧٨ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٤٤ من الأفراد المقدمين من الحكومات. وقد أشار مجلس الأمن في قراره ٢١٦٢ (٢٠١٤) المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى اعتزامه النظر في خفض قوام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وقرر أن يتكون الأفراد النظاميون التابعون للعملية من عدد يصل إلى ٤٣٧ فردا عسكريا، يضمون في صفوفهم ٥ ٢٤٥ جنديا وضابطا أركان و ١٩٢ مراقبا عسكريا، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كما قرر أن يتكوّن القوام المأذون لعنصر الشرطة من عدد يصل إلى ١ ٥٠٠ فرد، وقرر كذلك الإبقاء على ٨ من موظفي الجمارك.

وقد حققت العملية تقدما في أغلبية المهام المنوطة بها وقدمت الدعم إلى كوت ديفوار في المجالات التالية: (أ) التصدي للتحديات التي تواجه الأمن والاستقرار السياسي؛ (ب) تعزيز قدرات الشرطة الوطنية والمؤسسات القضائية والإصلاحية؛ (ج) تنفيذ برنامج تجريبي لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لفائدة المقاتلين السابقين؛ (د) تنفيذ إصلاح القطاع الأمني؛ (هـ) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ (و) تحسين الأوضاع الإنسانية ومعالجة مسائل الإنعاش؛ (ز) القيام بأنشطة توطيد السلام. وفي هذا السياق أحرزت كوت ديفوار تقدما ملحوظا صوب تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وبلغ صافي نفقات العملية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ٢٠٠ ٥١٢ ٤٦١ دولار، أي بمعدل لتنفيذ الميزانية قدره ٩٣,٥ في المائة (مقارنة بنفقات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ التي بلغت ٢٠٠ ٨٢٩ ٥٤٦ دولار، بمعدل تنفيذ قدره ٩٣,٦ في المائة).

ويعكس الأداء المالي للفترة نقصاً في الإنفاق في فئات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وكذلك الموظفين المدنيين، نتج أساساً عن ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور، فضلاً عن انخفاض النفقات التشغيلية الذي يُعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات لأنشطة النقل الجوي وانخفاض النفقات المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية بسبب تقليص حجم العملية وإغلاق المعسكرات والمواقع.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥)

الفئة	المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية	الفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٦٠ ٨٨٧,١	٢٥٠ ٣٨٩,٠	١٠ ٤٩٨,١	٤,٠	
الأفراد المدنيون	١٠٢ ٢٢٣,٩	٩٠ ١٣٧,٤	١٢ ٠٨٦,٥	١١,٨	
التكاليف التشغيلية	١٣٠ ٤٥٩,٣	١٢٠ ٩٨٥,٨	٩ ٤٧٣,٥	٧,٣	
إجمالي الاحتياجات	٤٩٣ ٥٧٠,٣	٤٦١ ٥١٢,٢	٣٢ ٠٥٨,١	٦,٥	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٨٨٩٦,٠	٨٨٣٠,٤	٦٥,٦	٠,٧	
صافي الاحتياجات	٤٨٤ ٦٧٤,٣	٤٥٢ ٦٨١,٨	٣١ ٩٩٢,٥	٦,٦	
التبرعات العينية (مدرجة في الميزانية)	—	—	—	—	
مجموع الاحتياجات	٤٩٣ ٥٧٠,٣	٤٦١ ٥١٢,٢	٣٢ ٠٥٨,١	٦,٥	

حالة شغل الوظائف في العملية

الفئة	المعتمد ^(١)	المقرر ^(ب)	الفعلي (متوسط)	معدل الشغور (بالنسبة المئوية) ^(ج)
المراقبون العسكريون	١٩٢	١٩٢	١٨٠	٦,٣
الوحدات العسكرية	٥ ٢٤٥	٦ ٩٤٥	٦ ١٦٥	١١,٢
شرطة الأمم المتحدة	٥٠٠	٥٥٥	٤٤١	٢٠,٥
وحدات الشرطة المشكلة	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	٩٨٢	١,٨
الموظفون الدوليون	٤١١	٤١١	٣٣٦	١٨,٢
الموظفون الوطنيون	٧٩٦	٧٩٦	٦٩٣	١٢,٩
متطوعو الأمم المتحدة	١٧٨	١٧٨	١٥٠	١٥,٧
الأفراد المقدمون من الحكومات	٨	٤٤	٧	٨٤,١

(أ) يمثل القوام الأقصى المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٦٢ (٢٠١٤) المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

(ب) يمثل القوام الأقصى المأذون به.

(ج) استنادا إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المعتمد.

ويرد بيان الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من هذا التقرير.

أولا - مقدمة

١ - وردت الميزانية المقترحة للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ (A/68/758)، بمبلغ إجمالي قدره ٣٠٠ ٥٩٠ ٥١٢ دولار (صافيه ٣٠٠ ٦٩٤ ٥٠٣ دولار). وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف ١٩٢ مراقبا عسكريا، و ٦ ٩٤٥ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ٥٥٥ من أفراد الشرطة، و ١ ٠٠٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و ٤١١ موظفا دوليا، و ٧٩٦ موظفا وطنيا يشملون ٩٦ موظفا فنيا وطنيا، و ١٧٨ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة.

٢ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠١٤، الجمعية العامة بأن تعتمد مبلغا إجماليه ٤٠٠ ٢٩٧ ٥٠٢ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (انظر A/68/782/Add.11، الفقرة ٦٣).

٣ - واعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٨/٢٨٥، مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٥٧٠ ٤٩٣ دولار (صافيه ٣٠٠ ٦٧٤ ٤٨٤ دولار) للإنفاق على العملية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وبموجب القرار نفسه، قسمت الجمعية العامة على أساس استثنائي مبلغ ١٥٠ ٧٨٥ ٢٤٦ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وطلب الأمين العام في مذكرته بشأن ترتيبات تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/69/534 و Corr.1)، قسمة مبلغ ١٠٠ ٩٠٧ ٢٤٣ دولار للإنفاق على العملية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي وقت لاحق قسمت الجمعية العامة بموجب قرارها ٦٩/٢٥٨ مبلغ ١٥٠ ٧٨٥ ٢٤٦ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقد قُسم مجموع مبلغ هذا الاعتماد على الدول الأعضاء.

ثانيا - أداء الولاية

ألف - لمحة عامة

٤ - أنشأ مجلس الأمن ولاية العملية في قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤) ومُدّدها في قرارات لاحقة. ووردت الولاية المتعلقة بفترة الأداء في قرار المجلس ٢١١٢ (٢٠١٣) و ٢١٦٢ (٢٠١٤).

٥ - وأنيطت بالعملية مهمة مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف شامل هو مساعدة الحكومة على توطيد استقرار الوضع الأمني في البلد وتحقيق التقدم نحو السلام والاستقرار الدائمين.

٦ - وفي إطار هذا الهدف الشامل، أسهمت العملية خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء في تحقيق عدد من المنجزات عندما قدّمت نواتج رئيسية ذات صلة على النحو الموضح في الأطر أدناه، والتي تم تجميعها على أساس العناصر التي تتكون منها، وهي كالتالي: البيئة الآمنة والمأمونة؛ والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان؛ وتوطيد السلام؛ والقانون والنظام؛ والدعم.

٧ - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي مقارنة بالأطر المقررة القائمة على النتائج والمبينة في ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ ويقارن تقرير الأداء بوجه خاص مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى إحراز تقدم فعلي خلال الفترة المعيّنة قياساً إلى الإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز المقررة، كما يقارن النواتج التي أنجزت فعلاً بالنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

٨ - حققت العملية تقدماً في أغلبية المهام المنوطة بها وقدمت الدعم إلى كوت ديفوار في المجالات التالية: (أ) التصدي للتحديات التي تواجه الأمن والاستقرار السياسي؛ (ب) تعزيز قدرات مؤسسات الدفاع الوطني والأمن وإنفاذ القانون والمؤسسات الإصلاحية؛ (ج) تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاستيعاب لفائدة المقاتلين السابقين؛ (د) تنفيذ إصلاح القطاع الأمني؛ (هـ) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ (و) القيام بأنشطة توطيد السلام. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت كوت ديفوار إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

٩ - وظلت الحالة الأمنية في البلد هادئة نسبياً، مع توطد الاستقرار في المنطقة الغربية. غير أنه أبلغ عن وقوع عدد من الهجمات على طول الحدود الجنوبية الغربية مع ليبيريا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥. وردا على الهجمات التي وقعت في المنطقة الجنوبية الغربية، وضعت عملية الأمم المتحدة خطة أمنية شاملة، بما في ذلك تكثيف الدوريات البرية النهارية والليلية والدوريات الجوية في المنطقة، دعماً للجهود التي تبذلها القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وواصلت العملية أيضاً تقديم المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية، مما أدى إلى إظهارها قدرات معززة في جميع أنحاء البلد.

١٠ - وعقب تخفيض القوام العسكري للعملية، أدخلت تعديلات في مناطق مسؤولية وحدات الشرطة المشكلة التابعة للعملية، سعياً لتحسين قدراتها التعبوية وقدرتها على التحرك.

وتتطابق مناطق الانتشار المعدلة لوحداث الشرطة المشكلة الآن مع مناطق عمليات وحدات التدخل التابعة للدرك والشرطة الوطنية. وقد واصلت وحدات الشرطة المشكلة التابعة للعمليات أيضا تقديم الدعم لقوات الأمن الوطنية والمساعدة على تخفيف آثار الفراغ الأمني في المناطق التي أخلتها قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مع التركيز على حفظ النظام العام ومكافحة الشغب والدعم التعبوي. وكذلك واصلت شرطة العمليات تقديم الدعم والمشورة لهيئات إنفاذ القانون والقوات الأمنية الوطنية، بما في ذلك عن طريق تنظيم دوريات مشتركة والإرشاد والتدريب وتنظيم الأنشطة في مواقع مشتركة في جميع أنحاء البلد. ولتعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن، قامت عملية الأمم المتحدة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتشييد وإصلاح ١٨ مرفقا من مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة في جميع أنحاء البلد، بما يتيح التخزين الآمن للأسلحة والذخائر والمساءلة عنها. ونُظمت دورات تدريبية تقنية متخصصة لصالح الموظفين الوطنيين في مجال إدارة المخزونات والتخلص من الذخائر المتفجرة.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، شهدت العملية الوطنية لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تسارعا ملحوظا. وتفيد أرقام الحكومة بأن ٢١٦ ٥٨ من المقاتلين السابقين انضموا إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وذلك منذ بدئها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأدى تسارع تلك العملية إلى ازدياد المساعدة التي تقدمها عملية الأمم المتحدة إلى الهيئة الوطنية لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وشمل ذلك تقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي لعمليات نزع السلاح والتسريح، فضلا عن تقديم المساعدة لعملية إعادة الاستيعاب من خلال دفع بدلات السلامة الانتقالية والمساعدة على إعادة التكيف الاجتماعي، واستهداف الفئات المترددة بالتنوع.

١٢ - واستمرت البيئة السياسية في التحسن، بما في ذلك ما يتعلق بالحوار مع المعارضة، والمضي قدما في عملية الإصلاح الانتخابي. وأدت المساعي الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام دورا حاسما في استئناف الحوار بين المعارضة السياسية والحكومة بشأن المسائل المتعلقة، بما في ذلك الإفراج بكفالة عن أشخاص وثيقي الصلة بالرئيس السابق لوران غباغبو، ورد الممتلكات المستولى عليها بصورة غير قانونية، ووقف تجريد الأصول المالية الخاصة بهم. ووفرت عملية الأمم المتحدة أيضا الدعم للاضطلاع بمبادرات المصالحة والقيام بالإصلاح الانتخابي. وأسهم ذلك في تنصيب لجنة انتخابية مستقلة تشمل الجميع بدرجة أكبر، واستئناف مشاركة المعارضة في أعمال اللجنة. وأحرز تقدم كبير أيضا نحو إنجاز الإطار القانوني للانتخابات، بما في ذلك تعديل قانون الانتخابات. غير أنه لا تزال ثمة تحديات كبيرة

تتمثل في الانقسامات السياسية بين الأحزاب وداخلها، وفي تحقيق التوافق السياسي بشأن المسائل المتعلقة بالعملية الانتخابية.

١٣ - وأبلغ عن استمرار بعض وسائط الإعلام في نشر أخبار كاذبة ومثيرة للبلبل واستخدام خطاب مفعم بالكراهية، ويرتبط حدوث ذلك مباشرة بالعملية الانتخابية. وقد قامت الحكومة والهيئات التنظيمية لوسائط الإعلام ومرصد حرية الصحافة وأخلاقيات وسائط الإعلام وواجباتها المهنية بحث وسائط الإعلام على التصرف بروح المسؤولية في تغطيتها للمصالحة والعملية الانتخابية.

١٤ - وأحرز مزيداً من التقدم، بقيادة مجلس الأمن الوطني، في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن، مع اتخاذ خطوات هامة من أجل تحسين التوازن بين الجنسين في المؤسسات الأمنية. وواصلت عملية الأمم المتحدة تيسير الاتصالات المفتوحة فيما بين كبار ممثلي قوات الدفاع والأمن بشأن مسائل إصلاح قطاع الأمن، من قبيل العلاقات المدنية - العسكرية، وإضفاء الطابع المهني على القوات المسلحة، ووضع آلية مناسبة للمساءلة. وقدمت العملية أيضاً التدريب لمنسقي إصلاح القطاع الأمني داخل الوزارات التنفيذية والمؤسسات الأمنية، من أجل المساعدة على تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية المشاركة في رصد أنشطة إصلاح قطاع الأمن وتقييمها.

١٥ - وما فتئت حالة حقوق الإنسان تتحسن أيضاً، مع إظهار الحكومة التزامها المتواصل بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومع ذلك، فإن منع عدد من المظاهرات والمناسبات العامة التي تنظمها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها النقابات المهنية والرابطات الطلابية، سلط الضوء على استمرار الحاجة إلى العمل مع الحكومة لتعزيز انفتاح الحيز الديمقراطي قبل الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥. وتضاعفت نتيجة لذلك أنشطة عملية الأمم المتحدة في مجال التوعية بحقوق الإنسان الرامية إلى المساهمة في إجراء انتخابات سلمية في الجزء الأخير من الفترة المشمولة بهذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والراهنة، لا سيما فيما يتعلق بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار، ما زال يشكل شاعلاً رئيسياً. وطوال السنة، كثفت عملية الأمم المتحدة التدريب الذي تقدمه لجنود القوات الجمهورية لكوت ديفوار، ولا سيما في مجال حماية الطفل ومنع العنف الجنسي المرتبط بالتراعات.

١٦ - وظل القضاء العسكري وعمليات مقاضاة الجرائم جزئية، مما أوحى شعوراً لدى قطاعات من السكان بوجود حالة إفلات من العقاب. ولا تزال مكافحة الإفلات من العقاب مستمرة رغم انتهاء فترة ولاية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة البالغة ثلاث سنوات

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ولم يُنشر حتى الآن التقرير النهائي للجنة، الذي عُرض على رئيس الجمهورية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأنشئت في ٢٤ آذار/مارس بموجب مرسوم رئاسي اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض ضحايا الأزمات التي وقعت في كوت ديفوار، إلى جانب البرنامج الوطني للوثام الاجتماعي. وكُلفت اللجنة بوضع وتنفيذ برنامج تعويضات كوت ديفوار، بما في ذلك تحديد هوية الضحايا.

١٧ - وعلى الرغم من التحسن المستمر في الحالة الإنسانية، ظلت هناك جيوب من الهشاشة، ولا سيما في المناطق الغربية، من حيث الأمن الغذائي، وإتاحة الخدمات الأساسية، وإعادة إدماج العائدين بصورة مستدامة. وقد أثارت عمليات الإجلاء من الغابات الحمية والمناطق السكنية العشوائية في المراكز الحضرية مخاوف أيضا. وعلاوة على ذلك، أغلقت حكومة كوت ديفوار حدودها البرية مع ليبيريا وغينيا في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٤ نتيجة لتفشي مرض فيروس إيبولا، الذي أثر تأثيرا شديدا في البلدان المجاورة، لا سيما ليبيريا وغينيا. ونتيجة لذلك، أوقفت عمليات الإعادة الطوعية إلى الوطن وغيرها من الأنشطة العابرة للحدود في إطار التعاون بين البعثات، بما في ذلك العمليات الأمنية المشتركة.

١٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أوقفت عملية الأمم المتحدة العديد من البرامج والأنشطة المتصلة بالعدالة والمؤسسات الإصلاحية، نظرا لوقف ولاية العملية في مجال سيادة القانون والمؤسسات الإصلاحية في هذه المناطق. وفي إطار التعاون التقني مع وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة، واصلت عملية الأمم المتحدة مع ذلك تقديم المشورة التقنية إلى اللجنة المعنية باستعراض القانون المدني والقانون الجنائي (المنشأة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣)، ودعت إلى إدماج معايير حقوق الإنسان في أعمال اللجنة.

١٩ - ويعكس الأداء المالي للفترة تدني النفقات فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وكذلك فئات نفقات الأفراد المدنيين، التي نتجت أساسا عن ارتفاع معدلات الشغور الفعلية، فضلا عن التكاليف التشغيلية التي تعزى أساسا إلى انخفاض احتياجات أنشطة النقل الجوي وانخفاض نفقات المرافق والهياكل الأساسية نتيجة لتقليص حجم العملية وإغلاق المعسكرات والمواقع.

٢٠ - وخلال فترة الأداء، شهدت العملية متوسطا فعليا أعلى لمعدلات الشغور، بنسبة ١١,٢ في المائة للوحدات العسكرية، و ٦,٣ في المائة للمراقبين العسكريين، و ٢٠,٥ في المائة لشرطة الأمم المتحدة، بالمقارنة مع المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ البالغ ٦,٦ في المائة للوحدات العسكرية، و ٢,٦ في المائة للمراقبين العسكريين، و ١١,٧ في المائة لشرطة الأمم المتحدة. وارتفع متوسط معدل الشغور الفعلي

للأفراد المقدمين من الحكومات من ١٦,٧ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٨٤,١ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وتعكس الزيادة الكبيرة في معدلات الشغور قرار مجلس الأمن بخفض قوام قوة عملية الأمم المتحدة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، فإن متوسط معدل الشغور الفعلي للموظفين الدوليين كان أعلى، حيث بلغ ١٨,٢ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ بالمقارنة مع معدل الشغور البالغ ١٢,٤ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وبلغ متوسط معدل الشغور الفعلي ٢٥ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين و ١١,٣ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ المشمولة بهذا التقرير، بالمقارنة مع المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ البالغ ١٢,٤ في المائة و ٧ في المائة، على التوالي. ويعود السبب في ارتفاع معدلات الشغور في فئة الموظفين المدنيين في معظمه إلى الخفض التدريجي الكبير المقرر في أعداد الموظفين في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وبغية تجنب مدفوعات تعويض نهاية الخدمة، لم تُشغل الوظائف الشاغرة في هذه الفترة، التي كان مقررا إلغاؤها تمشيا مع التخفيض التدريجي.

جيم - مبادرات دعم البعثة

٢١ - ركز عنصر الدعم في العملية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير على تقديم الدعم الإداري واللوجستي والأمني للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في أيدجان، والمقرين الإقليميين (بواكي ودالوا)، و ٥٨ موقعا فرعيا.

٢٢ - ونفذت العملية مبادرات مقررة لتحقيق زيادات في الكفاءة تضمنت إغلاق ١٢ مرفقا (أدزوبي وأكويديو وكوماسي وكولاس وكافيه إيفوار وبواكي وقاعدة اللوجستيات السابقة في بواكي ومطار بواكي ١ ومطار بواكي ٢ وإيسيا وزوان - هونين) مما أدى إلى تحقيق وفورات في المرافق والهيكل الأساسية. وفي ضوء التخفيض التدريجي للوحدات العسكرية وأفراد الشرطة، لم تعد هناك حاجة إلى ١٢ مبنى كبيرا ومكلفا ومن ثم أُغلقت، في حين نُقلت مواقع أفرقة المراقبين العسكريين بالأمم المتحدة (التي كانت تشغل نفس الموقع مع الوحدات العسكرية في نحو ١٢ مبنى مغلقا) إلى ١٥ مبنى مكتبيا افتتح مؤخرا، وهي مبان أصغر حجما وأقل تكلفة بدرجة كبيرة. ورغم زيادة عدد المواقع من ٥٨ إلى ٦١ موقعا، انخفض الحجم الكلي للمواقع وكذلك تكاليف الإيجار والصيانة. وانخفضت الاحتياجات بسبب تقليص الأسطول الجوي من طائرات طراز B-737 التي كانت العملية تتقاسمها في السابق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وكذلك التوقف عن استخدام طائرات عمودية من طراز Mi-8.

٢٣ - وشملت المبادرات المنفذة الأخرى لتحقيق مكاسب في الكفاءة شراء عدد أقل من قطع غيار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتنفيذ أعمال الصيانة الوقائية للحد من أعطال المعدات. وأدى النجاح في تنفيذ الإصدار ٢ للنظام الإلكتروني لرصد الوقود، وتركيب أجهزة لمنع شفط الوقود، إلى تراجع كبير في حالات الاحتياال المتصلة بالوقود في الفترة المشمولة بهذا التقرير. وسمح تشييد مرافق موحدة في قاعدة أنونكوا - كوتي للوجستيات بإغلاق أربع منشآت أصغر حجما في أبيدجان، وأدى إلى انخفاض مستويات حيازة لوازم الصيانة.

دال - التعاون بين البعثات على الصعيد الإقليمي

٢٤ - ظل الوضع في المنطقة الحدودية مع ليبيريا مستقرا عموما، على الرغم من وقوع سلسلة حوادث مسلحة في بلدات غويلي وداهيوكي وغرابو وإيراتو الحدودية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أغلقت حدود كوت ديفوار مع غينيا وليبيريا كإجراء وقائي من مرض فيروس إيبولا الذي تضرر منه هذان البلدان وسيراليون أشد الضرر. ورغم عدم الإبلاغ عن أي حالة إصابة بفيروس إيبولا في كوت ديفوار، فقد واصلت الحكومة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز الوقاية منه والتأهب له والقدرة على الاستجابة، وذلك بالتعاون مع شركاء من قبيل منظمة الصحة العالمية. ونتيجة لإغلاق الحدود، ظلت معلقة العمليات الأمنية المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وكذلك العمليات المشتركة بين أجهزة الأمن الإيفوارية والليبيرية، رغم تواصل تبادل المعلومات بين البعثتين.

٢٥ - وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥، عُقد في أبيدجان الاجتماع الرباعي الثالث لحكومي كوت ديفوار وليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأتاح الاجتماع فرصة لتعزيز التعاون الثنائي وتحسين الأمن على الحدود ومتابعة الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما في الاجتماعين الرباعيين المعقودين في حزيران/يونيه ٢٠١٢ ونيسان/أبريل ٢٠١٣. ورغم أن الحكومتين أعربتتا عن ارتياحهما لأوجه التحسن في الحالة الأمنية، فقد أقرتا باستمرار هشاشة الوضع في المناطق الحدودية. واتفق الطرفان على عقد اجتماعات بانتظام عبر الحدود وتبادل المعلومات بين المؤسسات الأمنية التابعة لكلا البلدين، كما قررا استئناف الدوريات البرية والنهرية بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على طول الحدود. واتفق أيضا على عقد الاجتماع السادس للجنة المشتركة للتعاون الثنائي بين ليبيريا وكوت ديفوار، واجتماع ثان للمجلس المشترك لرؤساء وشيوخ القبائل. وقررت حكومتا ليبيريا وكوت ديفوار بعد ذلك إرجاء هذه

الاجتماعات إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار، وذلك بسبب مسائل متعلقة بالجدولة والتحديات اللوجستية.

٢٦ - وتواصل عملية الأمم المتحدة، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري لمعالجة مجالات الاهتمام المشترك. بما في ذلك العودة الطوعية للاجئين، ونزع سلاح العناصر المسلحة السابقة وتسريحها وإعادة إدماجها، وتبادل المعلومات بشأن المسائل المتصلة بأمن الحدود والاستقرار.

٢٧ - وفي سياق الإطار المشترك للعمل بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، الذي اعتمد رسمياً في تموز/يوليه ٢٠١٤، واصلت العملية توفير أصولها الجوية للبعثات الأخرى، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حسب الاقتضاء، وعلى أساس تقاسم التكاليف واستردادها. وتعزز هذا الدعم بصورة كبيرة عن طريق نشر قوة للرد السريع في أوائل عام ٢٠١٥، مكلفة بالتدخل في ليبيريا، رهنا بموافقة البلدان المعنية المساهمة بقوات وحكومة ليبيريا، في حال حدوث تدهور خطير للحالة الأمنية في الميدان، من أجل تعزيز بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مؤقتاً لتحقيق غرض وحيد يتمثل في تنفيذ ولايتها. وأجري تمرين تدريبي عسكري في شباط/فبراير ٢٠١٥، أعقبته مناورة تدريبية ميدانية في أيار/مايو ٢٠١٥، مع استخلاص الدروس المستفادة اللازمة من أجل نشر قوة الرد السريع (كلياً أو جزئياً) على نحو فعال من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٢٨ - وواصلت عملية الأمم المتحدة تبادل المعلومات مع بعثة الأمم المتحدة في مالي وتزويدها بالدعم الإداري والتقني في مجالي الإدارة المالية والموارد البشرية. وقامت العملية أيضاً بدعم ومساندة مهمة الشراء في بعثة الأمم المتحدة في مالي أثناء مرحلة بدء تشغيلها. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت عملية الأمم المتحدة، بالتنسيق مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، رصد نظام الحظر، بالعمل عن كثب مع سلطات الجمارك الإيفوارية لردع أي انتهاك له.

٢٩ - وواصلت عملية الأمم المتحدة أيضاً تعاونها مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في ليبيريا وغانا وغينيا، وذلك لمعالجة مجالات الاهتمام المشترك، من قبيل العودة الطوعية للاجئين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتبادل المعلومات بشأن مسائل أمن الحدود. وعلاوة على ذلك، واصل الممثلون الخاصون للأمين العام وكبار مسؤولي البعثات المذكورة أعلاه في غرب أفريقيا الاجتماع والتشاور بانتظام بشأن الحالة السياسية في المنطقة، والمسائل موضع الاهتمام المشترك.

٣٠ - وتجري وحدة التعاون بين البعثات بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الحوار مع الأمانة العامة لاتحاد نهر مانو بشأن تعزيز الوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة في اتحاد نهر مانو في منطقة الحدود بين كوت ديفوار وليبيريا ضمن النطاق الأوسع لاستراتيجية اتحاد نهر مانو من أجل الأمن عبر الحدود.

٣١ - وجرى أيضا تقديم الدعم والمساندة إلى بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، لا سيما في مرحلة بدء عملها، في مجال أصول وأفراد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل البري.

هاء - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة

٣٢ - واصلت عملية الأمم المتحدة العمل على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك في إطار إعادة تشكيل البعثة والفريق في حدود قدراتهما الحالية من أجل تعزيز وجودهما الميداني وتقوية تدخلاتهما والدعم المنسق الذي يقدمانه إلى السلطات والسكان على الصعيد المحلي. وبغية تسهيل عمل الأمم المتحدة على تنسيق الدعم المقدم إلى الحكومة من أجل الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أنشأت عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري فريقا عاملا للأمم المتحدة معنيا بتنسيق الانتخاب وأربعة أفرقة فرعية تابعة معنية بالأمن والاتصالات واللوجستيات والتطورات المؤسسية.

٣٣ - وواصلت أفرقة حماية المدنيين التي أنشأتها عملية الأمم المتحدة على الصعيد المحلي عقد الاجتماعات وتسهيل تبادل المعلومات، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة الإنسانية وعملية الأمم المتحدة. واستخدمت هذه الآلية أيضا لإبلاغ عملية الأمم المتحدة بمبادرات المشاريع السريعة الأثر المحتملة التي يمكن أن تساعد على ضمان الوثام الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها.

٣٤ - وفي مجال البرمجة المشتركة وفي سياق تعزيز توطيد السلام، اشترك فريق الأمم المتحدة القطري وعملية الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في تقديم المرحلة الثانية من خطة الأولويات لكوت ديفوار التي يمولها صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. وتغطي الخطة الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، وتركز على مجالين رئيسيين هما: (أ) استعادة الثقة والتعايش السلمي والبيئة الآمنة المأمونة قبل الانتخابات؛ (ب) منع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية. ومول صندوق بناء السلام المرحلة الثانية من خطة الأولويات لكوت ديفوار بما يصل إلى ١٢ مليون دولار.

٣٥ - وفيما يتعلق بمرض فيروس إيبولا، عملت عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري معاً من أجل تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية، والقيام في الوقت نفسه بوضع الصيغة النهائية لبنية استجابة الأمم المتحدة المتكاملة لفيروس إيبولا. وقدم فريق الأمم المتحدة القطري وعملية الأمم المتحدة الدعم للسلطات الوطنية المعنية في وضع الصيغة النهائية للخطة الوطنية للتأهب والتصدي. وبالإضافة إلى ذلك، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدخلات المنسقة، وقدم معدات وقاية شخصية ملائمة، وتولى تدريب العاملين الوطنيين والدوليين في مجال الصحة مثل عاملي منظمة الصحة العالمية، وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وعملية الأمم المتحدة الخيام، التي تم تحضيرها بصورة مسبقة في المجتمعات المحلية الواقعة في المناطق الحدودية. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان حوالي ٥ ٠٠٠ مجموعة من مجموعات عدد التوليد الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، نفذ فريق الأمم المتحدة للاتصالات برامج للتنوعية بوصفه آلية من آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة التي تشارك فيها كيانات الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقدمت قوات وشرطة عملية الأمم المتحدة إلى النظراء الوطنيين المعنيين خريطة للمعابر الحدودية غير القانونية. ووُضعت أيضاً الصيغة النهائية لخطة طوارئ الأمم المتحدة لمكافحة مرض فيروس إيبولا التي تحدد السيناريوهات والإجراءات الاستراتيجية المقرر تنفيذها بصورة مشتركة، بما في ذلك اتباع نهج تدريجي ينطبق على جميع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك أفراد عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري، خلال المراحل السابقة للوباء والمرحلة الوبائية.

٣٦ - وعلى الصعيد الإنساني، دعمت عملية الأمم المتحدة الجهود المستمرة التي تبذلها الجهات الفاعلة الإنسانية في تقديم المساعدة العوئية الطارئة بالتنسيق مع السلطات الوطنية. وخلال الاضطرابات الأرضية التي وقعت في مقاطعة أبيدجان ومنطقتي فريسكو وسان بيدرو في غرب كوت ديفوار في تموز/يوليه ٢٠١٤، اضطلعت وزارة التضامن وشؤون الأسرة والمرأة والطفل بتقييم مشترك مع الجهات الإنسانية الفاعلة وعملية الأمم المتحدة. وقدم برنامج الأغذية العالمي المواد الغذائية بينما قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعملية الأمم المتحدة بعض الخيام في سان بيدرو.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: البيئة الآمنة والمأمونة

٣٧ - بوجه عام، شهدت كوت ديفوار بيئة آمنة مستقرة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي أعقاب بضعة مناوشات طفيفة وحوادث أمنية وقعت على طول حدود ليبيريا مع كوت ديفوار وفي جنوب مالي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، عززت عملية

الأمم المتحدة وجودها العسكري لا سيما على طول الحدود مع مالي، مع التركيز على قابلية التحرك التكتيكي. وبالإضافة إلى تكثيف الدوريات البرية والجوية دعماً للقوات الجمهورية لكوت ديفوار، ولا سيما في المناطق الغربية، واصلت عملية الأمم المتحدة أيضاً تقديم الدعم التقني والدعم في مجال بناء القدرات إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية، مما مكنها من إظهار قدرات معززة في جميع أنحاء البلد. وفي موازاة ذلك، ساهم إحراز تقدم في الحوار السياسي، إلى جانب جهود الوساطة والمساعي الحميدة التي بذلتها البعثة، بما في ذلك تسوية المنازعات على المستوى المحلي، في تعزيز الاستقرار عموماً وتدعيم السلام والمصالحة، بما في ذلك في المنطقة الغربية الحساسة في كوت ديفوار.

٣٨ - وبسبب تفشي مرض فيروس إيبولا، أغلقت الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، وأوقفت الأنشطة العابرة للحدود، بما في ذلك العمليات الأمنية المشتركة. وفي تطور مشجع، عقدت حكومتا كوت ديفوار وليبيريا، وكذلك عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، الاجتماع الرباعي الثالث في أبيدجان في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥، حيث اتفقت الحكومتان على عقد اجتماعات منتظمة عبر الحدود وتبادل المعلومات بين قوات الأمن التابعة لكل منهما. ولم يتم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير استئناف الدوريات الحدودية البرية والنهرية المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وذلك بسبب استمرار إغلاق حدود كوت ديفوار مع ليبيريا وغينيا.

٣٩ - واستمر انعدام الأمن بصفة عامة نتيجة أعمال السرقة المسلحة واللصوصية والسطو التي ارتكبتها في بعض الحالات جنود ومقاتلون سابقون من القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وكذلك اندلعت مظاهرات نظمها جنود ومقاتلون سابقون في القوات الجمهورية لكوت ديفوار خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وجنح بعضها للعنف وأثار شواغل أمنية. ووردت أيضاً تقارير عن حالات عنف نشبت بين الطوائف، لا سيما ما يتعلق بمسائل الأراضي والطرد من الغابات المحمية واستغلال الموارد الطبيعية.

٤٠ - وواصلت وحدات الشرطة المشكلة في عملية الأمم المتحدة تقديم الدعم لقوات الأمن الوطنية من أجل سد الفراغات الأمنية في المناطق التي أخلتها قوة عملية الأمم المتحدة، ونظمت شرطة عملية الأمم المتحدة أنشطة مشتركة المواقع ودوريات مشتركة مع الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون، وأجرت دورات توجيهية وأنشطة تدريبية بشأن إدارة النظام العام، بما في ذلك مناورات مشتركة بين وحدات الشرطة المشكلة ووحدات التدخل التابعة للشرطة الوطنية.

٤١ - واستمر عقد الاجتماعات الثلاثية بانتظام بين قوات عملية الأمم المتحدة والقوات الجمهورية لكوت ديفوار والقوات الفرنسية من أجل تيسير التنسيق وتبادل المعلومات، فضلاً عن الإنذار المبكر والاستجابة السريعة للتهديدات الأمنية المستجدة. وبفضل المناورات العسكرية المشتركة، حسّنت عملية الأمم المتحدة والقوات الجمهورية لكوت ديفوار قدرتهما على الاستجابة من أجل حماية المدنيين. وعلاوة على ذلك، أُجري تقييم للتهديدات ومواطن الضعف من أجل تحديد البؤر الساخنة الجغرافية وتعزيز قدرة العملية على حماية المدنيين، وذلك قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وفي إطار الاستراتيجية المنقحة لحماية المدنيين التي وُضعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وبالإضافة إلى المناطق الجغرافية التي تتطلب الاهتمام عن كثب، حُدّدت المسائل الرئيسية المتعلقة بحماية المدنيين في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك ما يتعلق في جملة أمور بسلوك المقاتلين السابقين وقوات الأمن والنزاعات بين المجتمعات المحلية والعنف الجنسي والجنساني.

٤٢ - وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه عام ٢٠١٥، تسارعت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني بشكل كبير. ووفقاً للأرقام الحكومية، أدى هذا التسارع حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى انضمام ما مجموعه ٥٨ ٢١٦ من المقاتلين السابقين إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج منذ بدء تنفيذ العمليات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وواصلت عملية الأمم المتحدة تقديم المساعدة الاستراتيجية والتعبوية للهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل إنجاز عملياتها لنزع السلاح والتسريح. كما قُدم الدعم التقني واللوجستي والمالي إلى عملية إعادة التكييف الاجتماعي وإعادة الاستيعاب، بسبل منها استهداف المجموعات المترددة بالتوعية.

٤٣ - وتجسد التعجيل بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في زيادة المساعدات المقدمة في موقع أنياما وفي إعادة استيعاب المقاتلين السابقين، ولا سيما من خلال دفع بدلات السلامة الانتقالية والمساعدات المقدمة إلى إعادة التأهيل الاجتماعي. واستمرت عملية الأمم المتحدة في تنفيذ ٧٩ مشروعاً لعمليات إعادة الاستيعاب والوثام الاجتماعي القائمة على المجتمعات المحلية، وبدأت في تنفيذ اتفاقين ماليين بقيمة إجمالية ١٢٦ ٢٩٠ ١١ دولاراً تم توقيعهما مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتقديم الدعم إلى عملية إعادة استيعاب عدد يصل إلى ٢٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين عن طريق مجموعات (غير غذائية) للتدريب المهني وإعادة الاستيعاب. ويركز الدعم الاستشاري المقدم إلى السلطة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على استكمال أنشطة نزع السلاح والتسريح حتى

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وعلى وضع خريطة طريق استراتيجية لما بعد حزيران/يونيه ٢٠١٥، بالتركيز على عملية نزع سلاح حالات متبقية من الجماعات المترددة وتسريحها وإعادة استيعابها، بما في ذلك جماعات وعناصر الدفاع عن النفس المرتبطة بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار.

٤٤ - وساندت عملية الأمم المتحدة، بمساعدة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، السلطات الوطنية في جمع الأسلحة والذخيرة وتسجيلها وتأمينها والتصرف فيها بأمان، بما في ذلك إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات، وساعدت اللجنة الوطنية لمكافحة نشر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين، في تنفيذ عمليات نزع سلاح المدنيين وبرامج جمع الأسلحة على الصعيد المجتمعي.

الإنجاز المتوقع ١-١: تحقيق استقرار مستمر للأوضاع الأمنية في كوت ديفوار

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
انخفاض عدد الجماعات المسلحة التي تهدد السكان المدنيين (٢٠١٢/٢٠١٣: الإبلاغ عن ٤٣ حادثة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: الإبلاغ عن حادتين؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: الإبلاغ عن ٣٠ حادثة)	كانت هناك زيادة كبيرة في الهجمات المسلحة الواقعة في المنطقة الغربية في مطلع عام ٢٠١٥. وتم الإبلاغ عن سبع حوادث على النحو التالي:
	وقعت هجمتان متزامتان في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، كما يلي: إحداهما في دايوهوكي، مما أسفر عن مقتل اثنين من جنود القوات الجمهورية لكوت ديفوار؛ والثانية في غرابو، مما أسفر عن مقتل أحد المهاجمين وجرح آخر
	وقعت هجمتان مسلحتان على إيراتو في ١١ و ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، مما أدى إلى إصابة مدني واحد
	وقعت هجمتان على سوكلودوغبا في ٢٣ شباط/فبراير و ٣ أيار/مايو ٢٠١٥، فأسفرتا عن مقتل شخص واحد وحرق منازل ونزوح ٥٠٠ مشرد داخلي
	وقع هجوم مسلح في تيبوتو في ١ آذار/مارس ٢٠١٥، أسفر عن مقتل اثنين من المدنيين ونزوح نحو ٢٨٠ من المشردين داخليا
	وقعت ٣ هجمات في منطقة غرابو مما أدى إلى اختطاف مدنيين، بما في ذلك في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

عندما اختطف تسعة أشخاص في إيراتسو،
و ١٥ نيسان/أبريل، عندما اختطف زعيم قرية أوسيتو،
و ٢٠ نيسان/أبريل، عندما اختطف شخصان أحدهما
زعيم القرية في بودوي

لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الهجمات
ذات دوافع سياسية أو أنها أعمال إجرامية رامية إلى
السيطرة على الأراضي أو سرقة الأغذية والمال

قامت قوة عملية الأمم المتحدة بتسيير دوريات مكثفة في
المناطق موضع القلق، وتنظم عملية الأمم المتحدة والقوات
الجمهورية لكوت ديفوار عمليات استطلاع مشتركة في
المناطق الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت عملية الأمم
المتحدة المشورة بشأن النشر الفعال والاستراتيجي لقوات
الدفاع والأمن الوطنية، ولا سيما في المناطق الغربية.
وتواصل انعقاد الاجتماعات الثلاثية مع قوات عملية الأمم
المتحدة والقوات الجمهورية لكوت ديفوار والقوات
الفرنسية بانتظام، لضمان استجابة منسقة للتهديدات التي
تستهدف المدنيين. وساعدت هذه المبادرات، بالاقتران مع
النهج الاستباقي لعملية الأمم المتحدة، على منع تصعيد
محتمل للحالة الأمنية في المناطق موضع القلق

واصلت عملية الأمم المتحدة تنفيذ عمليات تفتيش مادية
تصل بحظر الأسلحة في المنشآت العسكرية الإيفوارية
ومنشآت إنفاذ القانون التي تشمل القوات الجمهورية
لكوت ديفوار وقوات الدرك والشرطة. ومن أصل
٨٠٧ عمليات تفتيش مقررة، نفذت ٧١٣ عملية،
وأُلغيت ٩٤ عملية لأسباب عملية، بما في ذلك
٤٠ عملية أُلغيت بسبب عدم سماح قادة المواقع المحلية
بالتفتيش. وسارت عمليات التفتيش دون عقبات خلال
الفترة قيد الاستعراض بمعدل أداء نسبته نحو ٩٠ في المائة،
ولم تُسجل أية انتهاكات لنظام الحظر في أية ناحية من
أنحاء البلد. وكان معدل حالات رفض دخول المفتشين
منخفضا جدا لسبب يرجع أساسا إلى توعية القوات

الامتثال الكامل لحظر توريد الأسلحة
(٢٠١٢/٢٠١٣: الإبلاغ عن ٢٣٠ حادثة؛
٢٠١٣/٢٠١٤: لم يبلغ عن أي حادثة؛
٢٠١٤/٢٠١٥: لم يبلغ عن أي حادثة)

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

الإيفوارية بأهمية رصد الحظر (ولا تزال حادثة واحدة قيد تحقيق فريق الخبراء)

نظمت عملية الأمم المتحدة حملات توعية ودورات تدريبية لقوات الأمن، بما في ذلك الشرطة والدرك والقوات الجمهورية لكوت ديفوار بشأن دورها في حماية حقوق الإنسان والحاجة إلى ضمان المساءلة عن الجرائم التي يرتكبوها باعتبارهم موظفين حكوميين. وقد وثقت عملية الأمم المتحدة ١٤٠ حالة انتهاك لحقوق الإنسان ارتكبتها أفراد قوات الأمن، وتعاونت مع السلطات المعنية لدفعها إلى اتخاذ إجراءات للتصدي لتلك الانتهاكات ومعاقبة الجناة. ولا يزال هذا العمل غير منجز. وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٥، قررت القوات الجمهورية لكوت ديفوار وعملية الأمم المتحدة إنشاء آلية مشتركة لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبتها عناصر تلك القوات، وبالتالي كفالة إخضاع تلك العناصر التي ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان للمساءلة. ومن خلال هذه الآلية، توجه عملية الأمم المتحدة انتباه القوات الجمهورية لكوت ديفوار إلى حالات الانتهاكات لاتخاذ إجراء بشأنها. وتهدف هذه المبادرات إلى تحسين الانضباط داخل القوات الجمهورية لكوت ديفوار، فضلاً عن شعورها بالمسؤولية والمساءلة.

تحسين انضباط ومساءلة قوات الأمن والدفاع، والتعاون بين الوكالات والتنظيم الداخلي للمؤسسات الأمنية (٢٠١٢/٢٠١٣: الإبلاغ عن ٥٨٩ انتهاكاً؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: الإبلاغ عن ٢٥٠ انتهاكاً؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: الإبلاغ عن ١٠٠ انتهاك)

الناتج المقررة

الناتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

٣٥٠ ٤٠٠ يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات اعتيادية (١٢٠ دورية في اليوم × ٨ جنود للدورية الواحدة × ٣٦٥ يوماً) تشمل دوريات بعيدة المدى ومختلطة بهدف تكثيف حضور العملية، بما يفضي إلى هئية بيئة مؤاتية للسلامة والأمن ولتعزيز ولاية العملية فيما يتعلق بتوفير الحماية للمدنيين

٧٢٢ ٠٨٠ يوم عمل للدوريات الاعتيادية (حوالي ١٩٨ دورية في اليوم × ١٠ جنود للدورية الواحدة × ٣٦٥ يوماً). وسُيرت دوريات إضافية في إطار نشر قوة الرد السريع الإقليمية من أجل تعزيز إلمام القوة بالحالة السائدة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
٤٢ ٩٠٠ يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات بعيدة المدى (٣ دوريات بعيدة المدى في اليوم ٢٥ جنديا للدورية الواحدة ٥٢ أسبوعا ١١ كتيبة (٤ كتائب في القطاع الغربي و ٣ في القطاع الشرقي و ٤ في قطاع أبيدجان))	١٨ ٧٥٧	دورية بعيدة المدى (٧٤٣ دورية ٢٥ جنديا). ويعزى تدني عدد الدوريات إلى خفض عدد الكتائب: فقد أصبحت القوة تضم الآن ٤ كتائب في القطاع الغربي و ٣ كتائب في القطاع الشرقي (بدلاً من ١١ كتيبة). وقد حسنت هذه العمليات قدرات الكتائب على الاستجابة.
٢ ٣٠٤ ساعات طيران (١ ٢٢٤ ساعة طيران تقوم بها ٣ طائرات عمودية من طراز Bell-212 و ١ ٠٨٠ ساعة طيران تقوم بها طائرتا عموديتان من طراز MI-17) تُركز أساساً على الاستطلاع الجوي/الدوريات الجوية (بما في ذلك منطقة الحدود)، وتشمل أيضاً عمليات نشر القوات وانتشالها وإجلاء المصابين ومساندة شرطة الأمم المتحدة وتسيير دوريات مراقبة عسكرية تابعة للأمم المتحدة وتنفيذ عمليات عسكرية جوية أخرى	١ ٩١٢	ساعة طيران قامت بها دوريات جوية استطلاعية (٧٥٥ طلعة قامت بها ثلاث طائرات عمودية من طراز Bell-121، و ١ ٠٦٧ طلعة قامت بها طائرتان عموديتان من طراز MI-17 و ٩٠ طلعة قامت بها طائرتان عموديتان من طراز MI-17). ويعزى انخفاض عدد ساعات الطيران عما كان مقرراً إلى صعوبة ظروف الطيران. ولقد استعير عن رحلات الاستطلاع الجوية بدوريات برية حيثما أمكن ذلك
٧٥٠ ساعة طيران لطائرات عمودية مسلحة للقيام بدوريات بشكل أساسي في المنطقة الحدودية بين ليبيا وكوت ديفوار، وللتأهب لمهام الدعم الجوي عن قرب في أي نقطة/موقع في كوت ديفوار	٤ ٦٢	ساعة طيران قامت بها طائرات عمودية مسلحة. ويعزى انخفاض الأداء إلى استعمال الطائرات العمودية المسلحة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، واستخدامها حصراً في عمليات "استعراض للقوة"
٣ ٤٠٠ ساعة طيران لدوريات الطائرات غير المأهولة (طائرتان بلا طيار ١٠ ساعات يومياً ٥ أيام ٣٤ أسبوعاً)	لا	لم تحصل العملية على منظومة الطائرات غير المأهولة
٦٢ ٠٥٠ يوماً من أيام عمل أفراد الدوريات المتنقلة للمراقبين العسكريين (مراقبان عسكريان لكل دورية ٥ دوريات في اليوم ١٧ موقعاً للأفرقة ٣٦٥ يوماً (موقعان للأفرقة في قطاع أبيدجان،	٧٢ ٤٦٦	دورية متنقلة للمراقبين العسكريين تم تسييرها سيرت ٤١٦ ١٠ دورية إضافية لتعزيز الإلمام بالحالة في المناطق النائية موضع القلق، مما أدى إلى ارتفاع العدد الإجمالي للدوريات

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>مناورة أجرتها الوحدة النهرية على مستوى الكتائب، إضافة إلى مناوراتها المشتركة مع القوات الإيفوارية. وسيرت الوحدة أيضا دوريات منتظمة لاستطلاع نقاط الهبوط في إطار التحضير للانتخابات</p>	<p>و ٩ مواقع في القطاع الغربي، و ٦ مواقع في القطاع الشرقي))</p>
<p>أوقفت منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤ الاجتماعات الحدودية واللقاءات المباشرة على الصعيد المحلي. ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات التي عقدت خلال الفترة إلى تفشي فيروس إيبولا في المنطقة وما سببه ذلك من إغلاق حدود كوت ديفوار مع ليبيريا وغينيا</p>	<p>المشاركة في ٢٤ اجتماعاً بشأن التعاون الإقليمي والتعاون بين البعثات ضمن إطار "عملية مايو". بما في ذلك مع لجنتي الدفاع والأمن التابعتين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، ركزت على رصد تحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود وتنفيذ عمليات لمكافحة نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة؛ وتيسير عقد ٣ اجتماعات رفيعة المستوى بشأن التعاون الإقليمي والتعاون الأمني بين البعثات، وذلك بهدف حماية المدنيين ووضع استراتيجية دون إقليمية لاتحاد نهر مانو</p>
<p>مؤتمرات بالفيديو وعن طريق التداول عن بُعد عقدت خلال هذه الفترة بشأن مسائل التعاون بين العملية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، إضافة إلى تبادل الرسائل الإلكترونية بانتظام</p>	<p>٥</p>
<p>اجتماع واحد رفيع المستوى لمعالجة القضايا المتعلقة بالتعاون الأمني الإقليمي والتعاون بين البعثات، شملت الاجتماع الرباعي الثالث المعقود في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥ بين حكومي كوت ديفوار وليبيريا، إلى جانب العملية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات إلى تفشي فيروس إيبولا</p>	<p>٤</p>
<p>وجرى كذلك تبادل منتظم للمعلومات وتعاون بين البعثات عن طريق قوة الرد السريع الإقليمية</p>	<p>١</p>

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تقديم المشورة والتدريب والدعم اللوجستي إلى القوات المسلحة الإيفوارية، مع إيلاء اهتمام خاص لعلاقتها مع السكان المحليين ولضرورة الامتثال للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين، وذلك من خلال تسيير دوريات مشتركة مقررة يوميا وعقد اجتماعات إقليمية شهرية	نعم	أسديت المشورة إلى القوات المسلحة الإيفوارية من خلال اجتماعات منتظمة بين العملية والقوات الجمهورية لكوت ديفوار والقوات الفرنسية في كوت ديفوار. وعقدت في المناطق اجتماعات مماثلة بين البعثة والقوات الجمهورية لكوت ديفوار على مستوى قادة القطاعات قام كل من مواقع أفرقة العملية وضباط الاتصال والمراقبين العسكريين بتبادل المعلومات مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار والسلطات المحلية وأرسل ضباط الاتصال التابعون للعملية إلى مقر القوات الجمهورية لكوت ديفوار لتسيير تبادل المعلومات والتنسيق. ودُعي ضباط العملية بانتظام إلى المشاركة في عمليات تدريب وإعداد القوات الجمهورية لكوت ديفوار
إيفاد ٢٤ بعثة تقييم متكاملة، يشترك فيها أفراد عسكريون وأفراد شرطة وموظفون مدنيون، من أجل جمع المعلومات عن الأخطار المحتملة التي تهدد السكان المدنيين في جميع أنحاء البلد	٤	بعثات تقييم متكاملة أوفدت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير
	٢	عدد بعثات التقييم التي أوفدها مركز التحليل المشترك للبعثة عقب ورود تقارير عن وقوع هجمات في القطاع الغربي
	٢	عدد بعثات التقييم التي أوفدت عقب ورود تقارير عن حدوث أنشطة إرهابية في الشمال
		ويعزى انخفاض عدد البعثات المتكاملة التي أوفدت في المقام الأول إلى انشغال قوة العملية بأنشطة تسيير الدوريات بالتعاون مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار والمراقبين العسكريين للعملية، ولا سيما في المناطق الغربية من كوت ديفوار. ومن العوامل الأخرى المساهمة في انخفاض عدد البعثات المتكاملة التخفيض الكبير في قدرة القوة على مواصلة السيطرة على نفس المناطق، لا سيما في الجزء الشمالي الشرقي من كوت ديفوار

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إعداد ١٢ تقريراً وتقديمها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن الامتثال لحظر توريد الأسلحة والتعاون مع دائرة الجمارك الإيفوارية بشأن المسائل المتعلقة بالسلع المحظورة	١٢	تقريراً شهرياً قدمت إلى لجنة مجلس الأمن عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)
إجراء ٦٠ عملية تفتيش شهرية للأسلحة في منشآت القوات المسلحة الإيفوارية (القوات العسكرية والدرك والشرطة)، وإجراء ١٥ عملية تفتيش أسبوعية للحمولات الموجودة على متن الطائرات والمركبات الأخرى في الموانئ والمطارات ومهابط الطائرات في كوت ديفوار	٧١٣	عملية تفتيش للأسلحة أُجريت في منشآت القوات المسلحة الإيفوارية (القوات العسكرية وقوات الدرك والشرطة)
	٧٤٣	عملية تفتيش أُجريت للشحنات على متن الطائرات والمركبات في مطار فيليكس أوفويه - بوانييه في أبيدجان وفي ميناء أبيدجان
إسداء المشورة التقنية بشأن ٩٠ في المائة من الطلبات المقدمة من السلطات الوطنية للحصول على المساعدة في إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات والذخائر غير المنفجرة	نعم	نفذت العملية ٤٧ مهمة دعم للتخلص من الذخائر غير المنفجرة ودمرت أكثر من ٦٤ طناً من الذخائر غير الصالحة للاستعمال والذخائر العتيقة
تيسير تنظيم أربع حلقات عمل عبر الحدود بمشاركة قوات الأمن وممثلي السلطات المحلية وزعماء القبائل والمجتمعات المحلية من ليبريا وكوت ديفوار، من أجل دعم التعاون وتبادل المعلومات وآليات الإنذار، والسماح باتباع نهج متماسك إزاء الحوار والمصالحة في بيئة تفضي إلى العودة المستدامة للاجئين الإيفواريين، وبما يتيح زيادة ثقة المجتمعات المحلية الحدودية في السلطات الحكومية على جانبي الحدود	لا	على الرغم من العديد من المحاولات الرامية إلى تنظيم اجتماعات حدودية، أُوقفت منذ نيسان/أبريل جميع المبادرات. بما فيها الاجتماعات الحدودية والحوارات المباشرة المحلية، وذلك بسبب انتشار مرض فيروس إيبولا في المنطقة وما تبعه من قرار إغلاق حدود كوت ديفوار مع ليبريا وغينيا

الإنجاز المتوقع ١-٢: تعزيز قدرات السلطات المحلية في مجال حماية المدنيين

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
جاهزية اللجان الأمنية على الصعيد المحلي، بما في ذلك حكام الولايات والقوات الجمهورية لكوت ديفوار والدرك والشرطة والجمارك والمجلس العام ورئيس البلدية، للعمل بكامل قدراتهم في ما لا يقل عن ٥٠ مقاطعة من أصل ما مجموعه ١٠٧ مقاطعات (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣١ مقاطعة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥٠ مقاطعة)	أنشئت في جميع أرجاء البلد ٤٦ لجنة أمنية على مستوى المناطق. ولم تُنشأ لجان أمنية جديدة في القطاع الشرقي، حيث واصلت الحكومة التركيز على مستوى مزارع المناطق، حيث تنتشر جميع الأجهزة الأمنية بكامل قدراتها التشغيلية. وفي القطاع الغربي، واصلت العملية أنشطتها في مجال الدعوة أثناء الزيارات الميدانية، بما في ذلك عن طريق قياداتها العليا، مما أدى إلى إنشاء لجنة أمنية تتجاوز مستوى مزارع المناطق. وقد دخلت جميع اللجان الآن طور العمل
مساهمة إدارة السجون مساهمة فعالة في حماية المدنيين عن طريق كفالة احتجاز السجناء على نحو سليم وآمن كما يتجلى من خلال انخفاض عدد حالات الهروب من السجون (٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٢٧ حالة هروب؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦٣ حالة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٤٤ حالة)	وقدمت عملية الأمم المتحدة المشورة التقنية إلى وزارة الأمن من أجل وضع وتنفيذ نظام على نطاق البلد لمنع نشوب النزاعات ولإلزام المبرك
	أبلغ خلال الفترة المشمولة بالاستعراض عن هروب ٩١ سجيناً. ولم تُعد السلطات إلقاء القبض إلا على ١٤ من السجناء الهاربين، وكان من بينهم ٣ سجناء عسكريين هربوا من مركز الاحتجاز العسكري في أبيدجان خلال الاحتجاجات التي قام بها أفراد الجيش في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وقد هرب معظم هؤلاء السجناء (٥٣ سجيناً منهم ستة فقط أعيد إلقاء القبض عليهم) من مركز احتجاز أديزوي ليلة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أثناء هطول أمطار غزيرة أدت إلى إضعاف الرقابة على السجن

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
توفير التدريب لـ ٥٠٠ من موظفي السجون بشأن الإجراءات الأمنية وأساليب التدخل الفعالة	نظمت شرطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دورات تدريب على الإجراءات الأمنية وأساليب التدخل الفعالة، على النحو التالي:
	٤٤٤ فرداً من أفراد الدرك دُرِّبوا على مهارات السيطرة على مكافحة الشعب في ٩ دورات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
<p>٢ ٢٩٩ فردا من أفراد الشرطة دُربوا على مهارات مكافحة الشغب</p> <p>ولم يُدرب موظفو السجون على الإجراءات الأمنية وأساليب التدخل الفعالة بسبب قانون إيفواري ينص على أن موظفي السجون ليسوا مسؤولين عن مكافحة الشغب، وأن تلك مهمة تندرج ضمن مسؤوليات الشرطة والدرك (المرسوم بقانون رقم ٦٧-٣٣٢ المؤرخ ١ آب/أغسطس)</p>	نعم	<p>تنظيم ١٢ دورة تدريبية بشأن التوعية بخطر الألغام (الذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات) و ١٢ دورة تدريبية بشأن التوعية في مجال السلامة من الأسلحة النارية في المجتمع المحلي</p>
<p>شاركت العملية في الاجتماعات الأسبوعية ونصف الشهرية والشهرية والفصلية لما مجموعه ١١ لجنة أمنية. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت العملية على أساس مخصص في الاجتماعات التي عقدها لجان الإنذار المبكر العشر التي أنشئت على مستوى المقاطعات ووفرت الدعم اللوجستي إلى خمس من هذه اللجان</p>	نعم	<p>تقديم الدعم التقني إلى ١٥ لجنة أمنية محلية من خلال عقد اجتماعات شهرية</p>
<p>نظمت لفائدة ٢٢٠ ٩ من أفراد الشرطة والدرك وموظفي شؤون السجون ٢٥١ من دورات تدريب المدربين و ١١٧ دورة من الدورات التوجيهية وعُقدت لصالح ٣ ٥٩٩ من أفراد الشرطة الوطنية والدرك ٣١ حلقة دراسية</p>	نعم	<p>عقد ٨٠ دورة لتدريب المدربين لما لا يقل عن ٣ ٠٠٠ فرد و ١ ٥٠٠ دورة توجيهية لمدة يوم واحد لما لا يقل عن ١٠ ٠٠٠ فرد تابعين لوكالات إنفاذ القانون الوطنية بشأن مواضيع متصلة بحماية المدنيين، بما في ذلك حماية الطفل والحماية من العنف الجنسي والجنساني والنظام</p>

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
العام وخفارة المجتمعات المحلية والخفارة البحرية والحماية اللصيقة وتنظيم حركة المرور ومكافحة الإرهاب وعلم الأدلة الجنائية والشرطة القضائية وإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات	وقدمت لما يزيد عن ١٣ ٥٦٦ من أفراد الشرطة الوطنية والدرك والمؤسسات الإصلاحية والقوات الجمهورية لكوت ديفوار ٣ ٠ ١١ دورة توجيهية مدة كل منها يوم واحد
	وتعزى الزيادة في عدد الدورات التدريبية إلى تنفيذ المشروع الممول من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، الذي يهدف إلى تعزيز الثقة والتعاون بين الشرطة والسكان المحليين وإلى الاحتياجات الجديدة في مجال التدريب التي أعرب عنها أفراد الشرطة والدرك

الإنجاز المتوقع ١-٣: نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة في العدد الإجمالي للمقاتلين السابقين الذين تم نزع أسلحتهم وتسريحهم (٢٠١٣/٢٠١٢: ٧ ٠ ٤٩ مقاتلاً؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠ ٩٦٣ مقاتلاً؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٦٠ ٠٠٠ مقاتلاً)	خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، دعمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار نزع سلاح ١٠ ٩٣٦ من المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، بمن فيهم ٨٥٥ امرأة. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، انضم ما مجموعه ٥٨ ٢١٦ من المقاتلين السابقين، بمن فيهم ٤ ٥٩٧ امرأة إلى البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وفقاً للأرقام الحكومية
	ويرجع انخفاض عدد المقاتلين السابقين الذين تم نزع أسلحتهم وتسريحهم من خلال الدعم الذي قدمته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى قيام الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتنفيذ عمليات في المناطق الداخلية من كوت ديفوار دون مساعدة العملية

قامت الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بجمع ما مجموعه ١٣ ٧٧٢ قطعة سلاح و ٣ ٤٢٣ من أصناف الذخائر غير المنفجرة، وفقا للأرقام الحكومية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، وبدعم من العملية، تم جمع ١ ٧٦٦ قطعة سلاح و ٣ ٢٥٢ من أصناف الذخائر غير المنفجرة في إطار عمليات نزع السلاح والتسريح

ويعكس العدد المنخفض من الذخائر المنفجرة التي تم جمعها وتجهيزها العمليات التي اضطلعت بها عملية الأمم المتحدة. وهي غير مطلعة على عدد العمليات التي تنفذها السلطات الوطنية

زيادة العدد الإجمالي للأسلحة وأصناف الذخائر المنفجرة التي تم جمعها وتجهيزها بالتعاون مع الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (٢٠١٢/٢٠١٣: ١١ ٠٠٠ صنف؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٣ ٠٠٠ صنف؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٦٤ ٠٠٠ صنف)

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>قدمت المشورة الاستراتيجية على مستوى رفيع (من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج) وتقديم المشورة التقنية على مستوى العمل وقد أسفر عقد اجتماعات أسبوعية مع الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى إقامة التعاون بشأن قضايا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك إعادة التأهيل المجتمعي والوثام الاجتماعي، والتوعية والاتصال</p>	<p>المشورة الاستراتيجية والتقنية المقدمة إلى الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من خلال عقد اجتماعات أسبوعية، واشتراك الموظفين في المواقع، بغرض تفعيل البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج</p>
<p>ووضعت مذكرة تفاهم مع الحكومة لتحديد إطار التعاون وتقديم الدعم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ووقع الاتفاق يوم ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥</p>	
<p>وتم توفير الموظفين التقنيين الذين عينوا في إطار اتفاقيين ماليين مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإيادهم إلى الهيئة الوطنية. وعلاوة على ذلك، عينت العملية خبيرين تقنيين كمتعاقدين للإسهام في الجهود التي تبذلها لدعم حملة التوعية التي تشنها الهيئة وتستهدف مقاتلين سابقين</p>	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وقُدِّم الدعم التقني إلى الهيئة لتنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح التي تُجرى بشكل رئيسي في موقع أنياما في منطقة أبيدجان. وقُدِّم الدعم أيضا لعمليات نزع السلاح والتسريح الجارية في المناطق الداخلية في البلد. وقدمت كذلك المشورة التقنية والدعم التعبوي لوضع وتنفيذ مشاريع إعادة الاستيعاب

تلقى ٩٣٦ ١٠ من المقاتلين السابقين، منهم ٨٥٥ امرأة، الدعم من العملية في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى الرغم من أن تقديم العملية المساعدة التعبوية واللوجستية لعمليات نزع السلاح والتسريح في جميع أنحاء البلد، فإن معظم العمليات جرت في منطقة أبيدجان كما دعمت عملية الأمم المتحدة عملية تسجيل وفحص المقاتلين السابقين الذين لم يتم وضع بُد عنهم من خلال آلية التحقق المشتركة. وقد عملت الآلية بالتوازي مع عمليات نزع السلاح والتسريح في موقع أنياما لنزع السلاح والتسريح، وتحققت من أهلية الأشخاص الذين تم نزع سلاحهم سابقا، لكنهم لم يُسجلوا بعد، للانضمام إلى عملية التسريح وإعادة الإدماج

وقُدِّم أيضا الدعم التشغيلي واللوجستي إلى حملة التوعية التي شنتها الهيئة واستهدفت المقاتلين السابقين، كما قُدِّم الدعم للتدريب بهدف منع العنف الجنسي والجنساني والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أثناء برنامج إعادة التكييف الاجتماعي كما ساعدت العملية الهيئة الوطنية على إدارة وتعهّد خمسة مخيمات لإعادة التكييف الاجتماعي (غيفلو، وبوافلي، وبندوكو، وبواكي، ومباهاكرو) وموقع واحد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

نعم

تقديم المساعدة التعبوية والدعم اللوجستي لنزع سلاح حوالي ٣٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين وتسريحهم، بما في ذلك عن طريق توفير خدمات دعم التسجيل والفحص والتوعية والتدريب (بما في ذلك بشأن العنف الجنسي والجنساني والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)، والأمن، والنقل، فضلا عن الغذاء والمواد غير الغذائية

الناتج المنجزة	الناتج المقررة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
(أنياما)، كما ساعدتها على توزيع مجموعات المواد غير الغذائية	
وعلاوة على ذلك، قدمت العملية المشورة الاستراتيجية إلى السلطات الإيفوارية بشأن وضع خريطة طريق لما بعد حزيران/يونيه ٢٠١٥ لمعالجة ما تبقى من مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد انتهاء ولاية الهيئة الوطنية. ونتيجة لذلك أنشأت الحكومة خلية تنسيق المتابعة وإعادة الاستيعاب	
قامت العملية، بدعم تقني من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بجمع وتسجيل ٢ ٤٥٥ قطعة سلاح، ١ ٨٨٨ منها بحوزة الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج و ٥٦٧ بحوزة اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة	نعم
ودمرت العملية أيضا ١ ٧٠٩ قطع سلاح غير صالحة للاستخدام وأكثر من ٦٤ طناً من الذخائر العتيقة	
الإنجاز المتوقع ١-٤: إعادة استيعاب المقاتلين السابقين في كوت ديفوار من جميع الفئات الرئيسية المستهدفة، ونزع سلاح العناصر المسلحة الإيفوارية المقيمة في البلدان الأجنبية وتسريحها وإعادة إدماجها إلى الوطن	
مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، تلقى ما مجموعه ١٨ ٤٥٢ من المقاتلين السابقين مساعدة في مجال إعادة الاستيعاب وفقا للأرقام الحكومية. وقُدمت المساعدة إلى الحكومة لزيادة عدد المقاتلين السابقين الذي ينضمون إلى عملية إعادة الاستيعاب في شكل دعم لبرنامج إعادة التكيف الاجتماعي الذي تتولاه الحكومة، ودفع بدلات السلامة الانتقالية، ودعم العنصر المتعلق بالتدريب المهني من عملية إعادة الاستيعاب	زيادة العدد الإجمالي للمقاتلين السابقين الذين يتلقون المساعدة في مجال إعادة الاستيعاب (٢٠١٣/٢٠١٢: ٥٥٦ مقاتلا؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠ ٠٢٤ مقاتلا؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: ٦٠ ٠٠٠ مقاتل)

زيادة العدد الإجمالي للأفراد الإيفواريين المسلحين المقيمين في بلدان أجنبية الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادةهم إلى الوطن، والعناصر المسلحة الأجنبية في كوت ديفوار (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢ ٥٠٠ فرد؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٤ ٠٠٠ فرد)

لم يتم نزع سلاح أي أفراد مسلحين وتسريحهم وإعادةهم إلى الوطن بسبب تفشي وباء إيبولا. وقُدمت المساعدة دعماً للحكومة في إطار حملة التوعية الوطنية لإعلام المقاتلين السابقين الذين يعيشون في المنفى في غانا وليبيريا. وحتى الآن لا توجد استراتيجية حكومية لإعادة الأفراد الإيفواريين المسلحين المقيمين في بلدان أجنبية، وكذلك العناصر المسلحة الأجنبية في كوت ديفوار، إلى الوطن. وقد أدى إغلاق الحدود البرية مع ليبيريا، بسبب تفشي وباء إيبولا، إلى زيادة عرقلة عمليات العودة إلى الوطن

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تصميم وتنفيذ ٣٠ مشروعاً من مشاريع إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية في المناطق ذات الأولوية التي يتركز فيها عدد كبير من المقاتلين السابقين	نعم تم تمويل ٧٩ مشروعاً من مشاريع إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية والوثام الاجتماعي خلال الفترة قيد الاستعراض في المناطق ذات الأولوية التي يتركز فيها عدد كبير من المقاتلين السابقين. ويعزى ارتفاع عدد المشاريع التي نفذت خلال الفترة قيد الاستعراض إلى التخليص المفاجئ وغير المتوقع لمشاريع متأخرة تعود إلى فترة التقرير السابق
تقديم المساعدة في مجال إعادة الاستيعاب، مما في ذلك توفير شبكات الأمان الشهرية للمحاربين السابقين لتغطية احتياجات الطعام والسكن لمدة تصل إلى ستة أشهر، وتقديم الدعم في مجال التدريب الاجتماعي - المهني لعدد متوقع يبلغ ٣٠ ٠٠٠ فرد من المسرّحين جميع أنحاء البلد	نعم تم تسديد ٢٤٧ ٣٤ دفعة من مبالغ المساعدة في مجال إعادة الإدماج، في شكل بدلات السلامة الانتقالية للمقاتلين السابقين، بمن فيهم الذين سرحتهم الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووقع اتفاقان (بمبلغ إجمالي قدره ١٢٦ ٢٩٠ ١١ دولاراً) مع مكتب خدمات المشاريع لدعم إعادة إدماج ما يبلغ ٢٠ ٠٠٠ مقاتل سابق عن طريق إتاحة مجموعات مواد تدريب مهني وإعادة استيعاب (مواد غير غذائية)
القيام عند الطلب بتقديم المساعدة الأمنية واللوجستية والمتعلقة بالنقل لعمليات نزع السلاح وإعادة إلى الوطن لصالح ما يقدر	لا لم تضع الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج برنامجاً لنزع سلاح الأفراد المسلحين الأجانب وإعادةهم إلى الوطن، سواء كانوا

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
ما مجموعه بـ ١ ٥٠٠ فرد من الأجانب المسلحين، منهم مقاتلون إيفواريون يقيمون في بلدان أجنبية ومقاتلون أجانب في كوت ديفوار	مقاتلين إيفواريين في الخارج أو مقاتلين أجانب في كوت ديفوار، كما لم تطلب المساعدة لوضع برنامج من هذا القبيل

العنصر ٢: الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان

٤٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار رصد حالة حقوق الإنسان في البلد. وعلى الرغم من أن الحكومة أبدت التزامها المستمر بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فإن منع عدد من المظاهرات والفعاليات العامة التي نظمتها أحزاب سياسية ومنظمات تابعة للمجتمع المدني، بما في ذلك نقابات مهنية ورابطات طلابية، استرعى انتباه البعثة إلى الحاجة إلى مواصلة التعاون مع الحكومة لتعزيز انفتاح الفضاء الديمقراطي قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥. وتم توثيق سلسلة من أعمال السرقة التي تعرضت لها مكاتب رابطات حقوق الإنسان في أبيدجان. وهذه الانتكاسات في حالة حقوق الإنسان مثار قلق، لا سيما في ضوء الانتخابات المقبلة، التي ينبغي أن تتم في مناخ من الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونتيجة لذلك، تضاعفت أنشطة العملية في مجال التوعية بحقوق الإنسان الرامية إلى المساهمة في إجراء انتخابات سلمية في الشطر الأخير من الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي مجال حماية الطفل، كثفت العملية جهودها الرامية إلى مساعدة الشركاء الوطنيين والدوليين على تحسين قطاع قضاء الأحداث وأحوال الأطفال المحتجزين.

٤٦ - وبالرغم من أن الحالة العامة لا تزال هادئة، فإن الإفلات من العقاب على الانتهاكات السابقة والراهنة لحقوق الإنسان، لا سيما في صفوف القوات الجمهورية لكوت ديفوار، لا يزال مصدر قلق كبير. وطوال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كثفت العملية تدريبها لجنود القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وركزت بشكل خاص على حماية الطفل ومنع وقوع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ومن بين التطورات الإيجابية في هذا المجال، أعلن الجنرال سومايلا باكايوكو قائد القوات الجمهورية لكوت ديفوار، في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥، بدء أعمال لجنة الخبراء الوطنية المعنية بالنزاعات المتصلة بالعنف الجنسي،

المكلفة ببناء القدرات والتوعية، وتعزيز تقديم الخدمات للناجين في الهياكل العسكرية، ومكافحة الإفلات من العقاب ورصد وتقييم الحوادث وإجراءات الاستجابة.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، رصدت العملية تطورات هامة على الصعيد القضائي. ففي ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥، أصدرت المحكمة الجنائية في أبيدجان حكمها في محاكمة ٨٣ فرداً متهمين بارتكاب جرائم ضد أمن الدولة ممن يزعم أنهم موالون للرئيس السابق غباغبو، ومنهم السيدة الأولى السابقة سيمون إهيفيت غباغبو. وحكم على السيدة غباغبو بالسجن لمدة ٢٠ سنة. وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥، قدم الادعاء ومحامو ٦٠ متهماً طلبات لإعادة النظر في قضاياهم أمام المحكمة العليا. وعلى العكس من ذلك، برأت المحكمة العسكرية في أبيدجان أيضاً ضابطين عسكريين من تهمة القتل العمد وإلحاق إصابات خطيرة بالمدنيين نتيجة القصف العشوائي لحي أبو بو في أبيدجان في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١. وأثيرت مسائل متعلقة بالحق في محاكمة عادلة بخصوص كلتا المحاکمتين اللتين بدأتهما المحكمة العليا والمحكمة العسكرية في أبيدجان، كما يتضح من الطعون المقدمة ضد تلك الأحكام.

٤٨ - وفي ٩ آذار/مارس ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية الوطنية تعديلات في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية. وأدرجت التغييرات ضمن القانون الوطني جرائم دولية محددة في نظام روما الأساسي، وألغت عقوبة الإعدام بصورة رسمية واستعاضت عنها بالسجن مدى الحياة. ويكفل التشريع الجديد عدم فرض حدود زمنية على الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم المدرجة في نظام روما الأساسي. ويتناول أيضاً التسلسل الهرمي للمساءلة ومسؤولية القيادة، ويستبعد العفو والظروف المخففة ووقف تنفيذ الأحكام وتقادمها.

٤٩ - وأتمت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة مدة ولايتها المحددة بثلاث سنوات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ولم ينشر التقرير الختامي للجنة، الذي قدم إلى رئيس الجمهورية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥، وقع الرئيس الحسن واتارا مرسوماً بإنشاء اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض ضحايا الأزمات التي وقعت في كوت ديفوار (اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا)، وكلفت هذه اللجنة إلى جانب البرنامج الوطني للوئام الاجتماعي بوضع وتنفيذ برنامج التعويضات في كوت ديفوار، بما في ذلك تحديد هوية الضحايا.

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، دعمت عملية الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار لوضع الصيغة النهائية لخطة العمل الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، والنظم الأساسية الداخلية لموظفيها، ونظمت دورات تدريبية لصالح مكاتب اللجنة الإقليمية المنشأة حديثاً. ودعمت العملية أيضاً إنشاء المنتدى

الوطني لحقوق الإنسان - وهو منتدى تعقدّه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ويضم من حين لآخر الجهات الفاعلة غير الحكومية والحكومية في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني لمناقشة التحديات التي تواجه حقوق الإنسان. وفي إطار البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، نظمت عملية الأمم المتحدة حلقات عمل مع الشرطة والدرك والمدرسة الوطنية للإدارة التي وافقت على إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مناهجها الدراسية بصفة رسمية.

٥١ - واستعرضت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان للمرة الأولى في آذار/مارس ٢٠١٥ امتثال كوت ديفوار لالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ساعدت العملية الخبير المستقل المعين حديثاً المعني ببناء القدرات والتعاون التقني مع كوت ديفوار في مجال حقوق الإنسان على القيام بأول زيارتين له إلى البلد. وقُدِّم الخبير المستقل تقريره الخطي الأول إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ (انظر A/HRC/29/49).

الإنجاز المتوقع ٢-١: إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة في عدد التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان وعدد التقارير المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في البلد الصادرة عن المنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان العاملة في كوت ديفوار (٢٠١٢/٢٠١٣: ١٠ تقارير؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٤ وثيقة (٥ تقارير و ١٥ بياناً عاماً)؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٠ تقريراً)	وفقاً للمعلومات المتاحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، صدر ١٥ تقريراً عن منظمات وطنية ودولية معنية بحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار. وبالإضافة إلى ذلك، دخلت الخلية الخاصة المعنية بالتحقيق والبحث المنشأة للتحقيق في الجرائم الخطيرة في سياق الأزمة الإيفوارية مرحلة التشغيل الكامل، بدعم من عملية الأمم المتحدة
زيادة في عدد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الذين يجري توجيه انتباه السلطات القضائية المدنية و/أو العسكرية إليهم بشكل منهجي (٢٠١٢/٢٠١٣: ٥٠ شخصاً؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٧٠ شخصاً؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠٠ شخص)	أدين ثلاثة موظفين تابعين للدولة ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان (حالات اغتصاب) بتهمة "هتك العرض" وحكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين شهرين وعشر سنوات واعتقل ١٠٩ أشخاص من جهات فاعلة غير تابعة للدولة يزعم أنهم مسؤولون عن أعمال اغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي. وأدين ٣٦ منهم بتهمة هتك العرض وحكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين شهر واحد و ٢٠ عاماً

وفي آذار/مارس ٢٠١٥، برأت المحكمة العسكرية في أبيدجان ضابطين عسكريين من تهمة القتل العمد وإلحاق إصابات خطيرة بالمدنيين خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتشكل الطبيعة الاستعجالية لهذه المحاكمة، وكذلك افتقارها إلى الدقة في التحقيقات، أمرا خطيرا ومثيرا للقلق

ولم تقم أية محكمة مدنية حتى الآن بمحاكمة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الأطراف خلال فترة ما بعد الأزمة الانتخابية أو فترة النزاع، حيث لا تزال خلية التحقيق الخاصة تحقق في تلك الجرائم

أنجز. قامت وزيرة التضامن وشؤون الأسرة والمرأة والطفل رسميا بتدشين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني والجنسي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وظل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية يركز على أربعة محاور رئيسية، هي: (أ) تحويل السلطة لقوات الأمن وتغيير سلوكها (عن طريق التوعية بحقوق الإنسان)؛ (ب) العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب (بمتابعة الحالات)؛ (ج) الرعاية المشتركة بين القطاعات (بتيسير تقديم المساعدة للضحايا)؛ (د) جمع البيانات وتجهيزها وتحليلها (تسجيل الحالات ومتابعتها)

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، نظمت القوات الجمهورية لكوت ديفوار فعاليتها الأولى المعنونة "الأيام المفتوحة لحقوق الإنسان" التي استمرت ثلاثة أيام وساعدت العملية خلالها لجنة الخبراء الوطنية المعنية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات على تشغيل كشك يوزع مواد ترويجية عن العنف الجنسي من أجل توعية الأفراد العسكريين بمنع العنف الجنسي والتصدي له، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات

وبالإضافة إلى ذلك، أجرت العملية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ حلقة عمل لبناء القدرات مدتها ثلاثة أيام بشأن جمع وإدارة البيانات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات لصالح موظفي المكاتب الستة المعنية بتقديم المساعدة القانونية

مواصلة تنفيذ خطة العمل الوطنية لإنهاء أعمال العنف الجنسي والجنساني في كوت ديفوار

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

ومع ذلك، ظلت الأحكام الصادرة في جرائم العنف الجنسي والجنساني تتسم باللين، وما زالت تهم الاغتصاب يعاد تصنيفها في فئة العقوبة الأخف الموقعة على جريمة هتك العرض، نظرا لأن المحاكم الجنائية المختصة بالنظر في هذا النوع من القضايا مثقلة بكم من القضايا المتأخرة منذ أن استأنفت العمل في أيار/مايو ٢٠١٤، بعد ١٢ عاما من وقف عملها. وشهد الدعم المقدم إلى ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات تحسنا ملحوظا، نتيجة للعمل الذي تقوم به مكاتب المساعدة القانونية الستة التي دعمتها عملية الأمم المتحدة، عن طريق بناء القدرات

إصدار التقرير النهائي للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة الذي يتضمن توصيات بشأن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان

وضعت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة الصيغة النهائية لتقريرها الختامي وقدمته إلى رئيس الجمهورية في حفل عام في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. واضطلعت اللجنة بعملها في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك من خلال ٣٧ مركزا من مراكز تجميع الشهادات المدلى بها والأفرقة المتنقلة الأخرى. وسُجل ما مجموعه ٤٨٣ ٧٢ شهادة أدلت النساء بـ ٢٨ ٠٦٤ شهادة منها، والأطفال بـ ٧٥٧ شهادة. وعقدت جلسات استماع علنية للنظر في ٨٠ قضية نموذجية، ولكن لم ينفذ اتفاق لإذاعتها عبر التلفزيون الوطني العام. ولم يُتَح الرئيس تقرير اللجنة للجمهور

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

١٢	تقرير رصد شهري قدمت إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن	تقديم تقريرين عامين نصف سنويين عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار
١	تقرير مواضيعي واحد عن العنف الجنسي تمت صياغته، ويتوقع أن يصدر بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وقد بدأ جمع البيانات من أجل التقرير المواضيعي الثاني بشأن العنف الجنسي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير	و ١٢ تقريرا شهريا إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وتقديم تقريرين مواضيعيين عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار و ٦ تقارير تصدر كل شهرين وتقرير سنوي واحد إلى مجلس الأمن في إطار ترتيبات الرصد

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
والتحليل والإبلاغ، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠)	١	تقرير سنوي واحد قُدم إلى مجلس الأمن في إطار ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ
عقد اجتماعات شهرية مع المسؤولين عن إنفاذ القانون على الصعيدين المحلي والوطني، مع قادة القوات الجمهورية لكوت ديفوار والسلطات القضائية (المدنية والعسكرية) لمعالجة مسألة محاكمة من يُدعى ارتكابهم لانتهاكات حقوق الإنسان	٢	وقُدم أيضاً تقريران فصليان إلى مجلس الأمن في إطار ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ في عام ٢٠١٥. وقُدم عدد من التقارير أقل مما هو مقرر نظراً لأن مكتب المثلثة الخاصة المعنية للأمين العام بالعنف الجنسي في حالات النزاع غير متطلبات تقديم التقارير، واستعاض عن التقارير المقدمة كل شهرين بتقارير فصلية
عقدت عملية الأمم المتحدة اجتماعات دورية مع السلطات القضائية والعسكرية وسلطات الشرطة على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل متابعة حالات انتهاك حقوق الإنسان بغرض تقديم مرتكبيها المزعومين إلى العدالة	١١٤	وقد عُقد ١١٤ اجتماعاً من هذا القبيل في جميع أنحاء البلد
تنظيم ٣٦ اجتماعاً مع السلطات المحلية المعنية والقوات العسكرية وأفراد الشرطة والدرك بشأن منع العنف الجنسي والجنساني	٣٢	وأنشأ نائب رئيس أركان القوات الجمهورية لكوت ديفوار وممثلو العملية في أبيدجان يوم ٦ أيار/مايو ٢٠١٥ آلية تعاون جديدة لمناقشة المزاعم بارتكاب القوات الجمهورية لكوت ديفوار انتهاكات لحقوق الإنسان والاستجابة لها على وجه السرعة
		اجتماعاً عقدها موظفو حقوق الإنسان في العملية في أبيدجان وبواكي وبوندوكو وياموسوكرو وغينغو وسان بدرو وديفو مع السلطات الوطنية والمحلية المعنية، بما في ذلك ضباط القوات العسكرية والشرطة والدرك، بشأن منع العنف الجنسي والجنساني، ولا سيما لمتابعة حالات العنف الجنسي التي تم توثيقها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تقديم الدعم التقني للحكومة من أجل تنفيذ حملة إعلامية لتوعية الجمهور بشأن التوصيات الواردة في تقرير لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، من خلال إنتاج وتوزيع مليون منشور وملصق وكتيب وغير ذلك من المواد الترويجية؛ وتنظيم ٢٠٠ من أنشطة توعية الجمهور بشأن توصيات اللجنة الموجهة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني والتنظيمات الشبابية والدينية والنسائية في جميع أنحاء البلد	لا	لم تنفذ الحملة الإعلامية بشأن التوصيات الواردة في تقرير اللجنة نظرا لأن التقرير لم يتح للجمهور
تنظيم خمسة اجتماعات رفيعة المستوى مع وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة من أجل الدعوة إلى إنشاء هيئة مكرّسة تكون مسؤولة عن التنفيذ الكامل لتوصيات اللجنة المتعلقة بدفع التعويضات إلى الضحايا وإجراء الإصلاحات المؤسسية، وتنظيم ١٢ اجتماعا مع هذه الهيئة لمتابعة تنفيذ التوصيات	لا	لم تعقد أية اجتماعات مع وزارة العدل بسبب عدم نشر تقرير اللجنة وما ورد فيه من توصيات وفي نهاية آذار/مارس ٢٠١٥، أنشأت الحكومة اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض ضحايا الأزمات في كوت ديفوار لإعداد وتنفيذ برنامج التعويض، وكلفت البرنامج الوطني للوائح الاجتماعية بدعم اللجنة في تقديم التعويضات وإعداد قائمة المستفيدين بصيغتها النهائية. وعقدت عملية الأمم المتحدة ١٠ اجتماعات مع اللجنة والبرنامج بغية مساعدتهما على تحديد الأدوار والمسؤوليات التي يختص بها كل منهما وإسداء المشورة إليهما بشأن طبيعة برامج التعويضات ودور الضحايا في هذه العمليات
		وأسدت عملية الأمم المتحدة أيضا المشورة إلى السلطات الحكومية بشأن اعتماد استراتيجية للوائح الوطني والمصالحة، وساعدت على إنشاء فرقة عمل مسؤولة عن وضع المشروع الأول لهذه الاستراتيجية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	نظمت ٢٦٩ دورة للتدريب والتوعية بشأن حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، بما في ذلك المعايير ذات الصلة بالانتخابات، لفائدة ٤٢ ١٥٢ شخصا، بمن فيهم ٥ ٢٤١ امرأة وفتاة، وشارك ٢ ٦١٦ فردا من قوات الدفاع والأمن الوطني؛ بينما شارك ٢٥٧ من موظفي إنفاذ القانون و ٦ ٥٠٤ من نشطاء المجتمع المدني؛ وكان بين المشاركين أيضا ٨٢ صحفيا وعضوا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان و ٢ ٠٠٠ موظف في الحكومة والمنظمات غير الحكومية و ١ ٥٠٠ من مسؤولي السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية	نعم
تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك دورات عن حقوق المرأة والطفل، بالإضافة إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتصلة بالانتخابات، لفائدة ٣ ٠٠٠ من عناصر قوات الدفاع والأمن و ٥٠ موظفا من موظفي إنفاذ القانون والجهاز القضائي و ٣٠٠ ناشط في المجتمع المدني و ٩٠ صحفيا وعضوا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان و ٢ ٠٠٠ موظف في الحكومة والمنظمات غير الحكومية و ١ ٥٠٠ من مسؤولي السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية	نعم	نظمت ٢٦٩ دورة للتدريب والتوعية بشأن حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، بما في ذلك المعايير ذات الصلة بالانتخابات، لفائدة ٤٢ ١٥٢ شخصا، بمن فيهم ٥ ٢٤١ امرأة وفتاة، وشارك ٢ ٦١٦ فردا من قوات الدفاع والأمن الوطني؛ بينما شارك ٢٥٧ من موظفي إنفاذ القانون و ٦ ٥٠٤ من نشطاء المجتمع المدني؛ وكان بين المشاركين أيضا ٨٢ صحفيا وعضوا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان و ٢ ٠٠٠ موظف في الحكومة والمنظمات غير الحكومية و ١ ٥٠٠ من مسؤولي السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية؛ وكان من بين المشاركين ٩ ٧١٩ من المقاتلين السابقين، منهم ٣٧٠ امرأة	نعم
تنظيم دورتين تدريبيتين في مجال حقوق الإنسان بشأن تقنيات تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات لفائدة ٢٠ من المنسقين المعنيين بحقوق الإنسان في الوزارات، بالتعاون مع وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة، من أجل تشجيع كوت ديفوار على الامتثال لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل	نعم	نظمت وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة حلقة عمل واحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وبدعم من عملية الأمم المتحدة، بغرض تقديم توصيات الاستعراض الدوري الشامل ونشرها. وقدم حوالي ٤٠ مشاركا من الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية توصيات بغرض إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات مسؤولة عن صياغة ما تأخر عن موعده من التقارير التي تقدمها الدولة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، على النحو الموعود خلال الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بكوت ديفوار. وبالإضافة إلى ذلك	نعم

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

اقترحت حلقة العمل وضع مشروع خطة عمل لتنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، شاركت عملية الأمم المتحدة في حلقة عمل نظمته وزارة العدل، وحقوق الإنسان والحريات العامة بالاشتراك مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية، من أجل وضع خطة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، استضافت عملية الأمم المتحدة دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام لفائدة خمسين قاضيا بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل

عقدت العملية ١١ اجتماعا مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومعتكفا واحدا تم خلاله اعتماد المشروع النهائي للخطة الاستراتيجية للجنة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ والنظام الأساسي لموظفيها. وقدمت العملية أيضا التدريب للمكاتب الإقليمية المنشأة حديثا التابعة للجنة

نعم

تقديم المساعدة التقنية من خلال عقد أربعة اجتماعات فصلية مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بغرض تنفيذ خطة عملها المتعلقة بأنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك إنشاء لجان إقليمية في جميع أنحاء البلد

حالة مبلغ عنها من انتهاكات حقوق الإنسان وثقتها عملية الأمم المتحدة، منها ٢٠٧ حالات اغتصاب وانتهاكات جنسية أخرى، بما في ذلك ١٤ حالة من حالات الاغتصاب ارتكبتها موظفون تابعون للدولة، أغلبهم من المدرسين، و ١٩٣ حالة اغتصاب واعتداءات جنسية أخرى مبلغ عنها ارتكبتها موظفون غير تابعين للدولة. وفي ٨٥ في المائة من حالات الاغتصاب والاعتداءات الجنسية الأخرى البالغ عددها ٢٠٧ حالات، كان الضحايا من القُصّر الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و ١٧ سنة

٣٢٦

رصد ما لا يقل عن ٣٠٠ حالة مبلغ عنها من حالات انتهاك حقوق الإنسان والتحقق منها ومتابعتها، بما في ذلك الانتهاكات الجسدية المرتكبة ضد الأطفال، من أجل مكافحة الإفلات من العقاب

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
لم تُنشأ هذه الشبكات بسبب الانخفاض في عدد أخصائيي حماية الطفل المتوفرين في المجتمعات المحلية لمتابعة شواغل حماية الطفل في الميدان والجهود المنصبة على كفالة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ضوء الانتخابات الرئاسية	إنشاء ما لا يقل عن ٦٠ شبكة من شبكات حماية الطفل القائمة على المجتمعات المحلية في قرى مختارة من بؤر التوتر، بما في ذلك في المناطق الحدودية الغربية، من أجل توفير الإنذار المبكر ورصد الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها
١٠ مشاريع سريعة الأثر نفذت من أجل تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك إعادة تأهيل المرافق المجتمعية وتجهيزها	تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر لتعزيز حقوق الإنسان

الإنجاز المتوقع ٢-٢: تحسن الأوضاع الإنسانية وقدرات تحقيق الانتعاش في كوت ديفوار

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
أُنجز. فقد عُقدت أربعة اجتماعات مع لجنة التنسيق الموسعة التي تقودها الحكومة، واشترك في رئاسة الاجتماعات وزير التضامن وشؤون الأسرة والمرأة والطفل، ومنسق الشؤون الإنسانية. وعلى الصعيد الاستراتيجي، اعتمدت اللجنة الاستراتيجية الإنسانية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، التي ركزت على الحلول المستدامة فيما يتعلق بالعودة الطوعية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية وإدماجهم فيها اجتماعيا واقتصاديا بصورة مستدامة	قيام الحكومة بتنفيذ آلية التنسيق التنفيذي، وهي لجنة التنسيق الموسعة، بهدف تحقيق الاستقرار على صعيد الحالة الإنسانية وتلبية ما تبقى من الاحتياجات الإنسانية بفعالية بما يتماشى مع الخطة الإنمائية الوطنية (عدد اجتماعات اللجنة: ٢٠١٤/٢٠١٥: ٦ اجتماعات)

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت اللجنة الخطة الاستراتيجية الوطنية لمواجهة مرض فيروس إيبولا المتعلقة بالوقاية من هذا المرض. وفيما يتعلق بالإغاثة في حالات الطوارئ، نسقت اللجنة جهود الإغاثة المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة كي يتسنى تلبية الاحتياجات الفورية لما عدده ١٥ ٠٠٠ متضرر من الفيضانات في مقاطعة أبيدجان ومنطقة سان بيدرو في تموز/يوليه ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، قُدمت مساعدة إنسانية مشتركة شاملة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٥ ٠٠٠ من المشردين داخليا في أولوديو فروا من قراهم في أعقاب شنّ هجمات عبر الحدود

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تقديم الدعم إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وغيرهما من الوكالات الأعضاء في فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك تيسير سبل إيصال المساعدة الإنسانية وإعادة إلى الوطن وتقديم المساعدة، لا سيما في القطاع الغربي حيث تتركز غالبية العائدين والمشردين داخليا واللاجئين، وحيث تعيش الفئات الضعيفة من السكان، وإيفاد بعثات تقييم ميدانية فصلية، وتوفير الدعم اللوجستي حسب الاقتضاء	لا	خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحدود الفاصلة بين كوت ديفوار وليبيريا مغلقة بسبب تفشي مرض فيروس إيبولا في ليبيريا. ونتيجة لذلك، عُلِّقت إعادة اللاجئين الإيفواريين الموجودين في ليبيريا إلى وطنهم.
تنفيذ ٢٥ مشروعا سريع الأثر من أجل تحسين الأوضاع الإنسانية وقدرات الإنعاش	٢٥	مشروعا سريع الأثر نُفذت كما كان مقررا

العنصر ٣: توطيد السلام

٥٢ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ركزت عملية الأمم المتحدة على تحسين البيئة السياسية كي يتسنى إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في

عام ٢٠١٥، وذلك بطرق منها تعزيز المساعي الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام التي كانت لها أهمية بالغة في استئناف الحوار بين المعارضة السياسية والحكومة بشأن المسائل المعلقة، ومنها الإفراج بكفالة عن أشخاص وثيقي الصلة بالرئيس السابق لوران غباغبو، وردّ الممتلكات المستولى عليها بصورة غير قانونية، ووقف تجريد الأصول المالية الخاصة بهم.

٥٣ - وخلال الفترة السابقة للانتخابات، واصلت الممثلة الخاصة للأمين العام دعم الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك بالشراكة مع اللجنة الانتخابية المستقلة، وساهمت في تعزيز التنسيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين على حد سواء، بغرض تعزيز المساعدة الانتخابية والتخطيط للانتخابات والتأهب لها.

٥٤ - وقدمت عملية الأمم المتحدة أيضا الدعم إلى مبادرات المصالحة وإصلاح النظام الانتخابي. وساهم ذلك في تنصيب لجنة انتخابية مستقلة تشمل الجميع بدرجة أكبر، واستئناف مشاركة المعارضة في أعمال اللجنة. وأحرز تقدم صوب إنجاز الإطار القانوني للانتخابات، بما في ذلك تعديل قانون الانتخابات. وأتاح المنبر الخاص بالانتخابات الذي أشرفت عليه عملية الأمم المتحدة، والذي بدأ العمل به في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، إطارا مفيدا للأحزاب السياسية لتبادل المعلومات بشأن مواضيع رئيسية ذات صلة بالعملية الانتخابية مع اللجنة الانتخابية المستقلة وفيما بينها بشكل مباشر. وعُقدت مجموعة من الحلقات الدراسية المتخصصة لفائدة المسؤولين عن الانتخابات من ممثلي الأحزاب السياسية في شباط/فبراير ٢٠١٥، ولفائدة ممثلات الأحزاب السياسية في آذار/مارس ٢٠١٥، ولفائدة الشباب من الأحزاب السياسية في نيسان/أبريل ٢٠١٥، ولفائدة منظمات المجتمع المدني في نيسان/أبريل ٢٠١٥، ولفائدة الزعماء التقليديين في تموز/يوليه ٢٠١٥. ويسرّت عملية الأمم المتحدة أيضا الحوار بين ممثلات الأحزاب السياسية، ودعت إلى زيادة مشاركة وتمثيل المرأة على مستوى رفيع في الحكومة والأحزاب السياسية والعملية الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، استهدفت بالتحديد الجماعات الشبابية التي تشارك في أنشطة الأحزاب السياسية، بواسطة أنشطة توعية أُنجزت في أبيدجان وخارجها.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وسعيا للتصدي لعودة ظهور المعلومات المثيرة للفتنة والمغلوبة وخطابات الكراهية في بعض وسائل الإعلام، ولدعم الجهود التي يبذلها كل من المجلس الوطني للصحافة والهيئات التنظيمية لوسائل الإعلام ومرصد حرية الصحافة وأخلاقياتها وأدبياتها، نفذت عملية الأمم المتحدة أنشطة ترمي إلى تعزيز احترام الأخلاقيات المهنية والتحلي بالمسؤولية في تغطية التطورات الحساسة. وفي نفس الوقت استمرت محطة الإذاعة التابعة للعملية، التي تبث على موجة التضمين الترددي، في بثّ مواد إخبارية محايدة

على السكان الإيفواريين في جميع أنحاء البلد، دعماً للإسهام في الجهود العامة المبذولة لتهيئة بيئة سلمية طوال فترة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥.

٥٦ - وواصلت الحكومة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، واتخذت تدابير لتحسين التوازن بين الجنسين في المؤسسات الأمنية. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، نظمت عملية الأمم المتحدة حلقة دراسية إعلامية في أسيني عنوانها "عملية إصلاح القطاع الأمني في كوت ديفوار"، لفائدة ٢٣ من كبار مسؤولي الشرطة والدرك. وأتاحت سلسلة من خمس مناقشات على مائدة الإفطار، نظمتها عملية الأمم المتحدة من أجل القيادة العليا للقوات الجمهورية لكوت ديفوار، فرصة قيمة للتبادل الصريح للآراء بشأن قضايا إصلاح قطاع الأمن، كالعلاقات المدنية - العسكرية، وإكساب القوات المسلحة الطابع الاحترافي، ووضع آلية مناسبة للمساءلة. وقدمت عملية الأمم المتحدة أيضاً التدريب للمنسقين المعنيين بإصلاح القطاع الأمني داخل الوزارات المعنية والمؤسسات الأمنية من أجل المساعدة على تعزيز قدرات الأطراف الوطنية المشاركة في أعمال رصد وتقييم أنشطة إصلاح قطاع الأمن.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، هيأت الحكومة وبدأت مرحلة تحقيق اللامركزية من عملية إصلاح القطاع الأمني من خلال تنظيم بعثات توعية موجهة تحديداً إلى السلطات الإدارية المحلية بشأن كيفية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن على الصعيد المحلي. وفي هذا السياق، واصلت عملية الأمم المتحدة دعم أمانة مجلس الأمن الوطني، وهو الهيئة المسؤولة عن الإشراف على عملية إصلاح القطاع الأمني، في ما يبذله من جهود للإعداد لعملية تدريجية لتحقيق اللامركزية في مجال إصلاح القطاع الأمني وتنفيذ هذه العملية، بطرق منها إنشاء لجان محلية تُعنى بإصلاح القطاع الأمني لأغراض تبادل المعلومات والتنسيق. وشكل اعتماد البرلمان للقانون الجديد المنظم للقوات الدفاعية أحد أهم التطورات التي شهدتها الفترة المشمولة بهذا التقرير. ودعت عملية الأمم المتحدة إلى إصدار هذا القانون، الذي من شأنه، إن نُفذ، أن يزيد من احترافية القوات الجمهورية لكوت ديفوار ويعزز كفاءتها.

٥٨ - وسعيًا لتعزيز قدرات القوات الدفاعية والأمنية، شيدت عملية الأمم المتحدة/دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وأصلحت ١٨ مرفقاً لتخزين الأسلحة والذخائر في مختلف أنحاء البلد، وهو ما يتيح التخزين الآمن للأسلحة والذخائر والمساءلة عنها. ونُظمت دورات تدريبية تقنية متخصصة، في مجال إدارة المخزونات والتخلص من الذخائر المتفجرة، لفائدة ضباط وطنيين.

الإنجاز المتوقع ٣-١: إعادة بسط الإدارة الحكومية وتوسيع نطاق سلطة الدولة، وإحراز التقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز الوئام الاجتماعي وتعزيز الاستقرار السياسي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تحسين أداء البرلمان من خلال المشاركة النشطة لأعضاء البرلمان في المناقشات واعتماد القوانين (عدد القوانين المعتمدة: ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٤ قانوناً؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٨١ قانوناً؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠ قانوناً)	أُنجز. وقد وضع البرلمان تشريعات عن طريق مناقشات بناءة، وقام بمساع دبلوماسية وأنشطة توعية مكثفة خارجية، واعتمد ٣٧ قانوناً على النحو التالي:
	خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤، اعتمدت الجمعية الوطنية ٣٣ قانوناً، بما في ذلك الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٥، والتعديل الذي أُدخل على مشروع قانون إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة والذي وسع مكتب اللجنة من ٦ أعضاء ليضم ٩ أعضاء بغرض استيعاب المعارضة السياسية وخلال الدورة الاستثنائية الأولى للبرلمان المعقودة في عام ٢٠١٥، اعتمدت ٣ قوانين: يتعلق أحدها بتنظيم قوات الدفاع والقوات المسلحة الإيفوارية، في حين يتعلق الآخران بتعديل القانون الجنائي
	وخلال الدورة الاستثنائية الثانية المعقودة في عام ٢٠١٥، استعرض البرلمان واعتمد القانون الانتخابي المنقح. غير أن المعارضة من خارج البرلمان اعترضت على عدم اعتماد عملية تشاورية شاملة للجميع لتنقيح القانون الانتخابي
إنشاء آليات فعالة وشاملة للحوار السياسي ومتابعة النتائج	أُنجز. ففي بادرة استرضائية تجاه المعارضة السياسية، أعلنت الحكومة في تموز/يوليه ٢٠١٤ الإفراج بكفالة عن ٢٧٥ من بين ٦٥٩ شخصا احتُجزوا في سياق الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وأُفرج عن ١٣ شخصا آخرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ورُفع التجميد عن ١٩١ حساباً مصرفياً لأشخاص ذوي صلة بالرئيس السابق لوران غباغبو. وشجع تحسن المناخ السياسي عدداً من كبار المسؤولين من النظام السابق على العودة من مفاهم الاختياري. واستؤنف الحوار بين الحزب الحاكم سابقاً والجهة الشعبية الإيفوارية والحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لمعالجة مسائل المصالحة العالقة. وفي أوائل عام ٢٠١٥، واصلت الحكومة والجهة الشعبية

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

الإيفوارية الانخراط في حوار سياسي بناء، سواء على الصعيد الثنائي أو ضمن الإطار الدائم للحوار. وفي بادرة استرضائية أخرى، تم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الإفراج بكفالة عن ٥٠ شخصا احتُجزوا بسبب ضلوعهم المزعوم في الأزمة التي أعقبت الانتخابات، ورفع التجميد عن ٣١ حسابا مصرفيا آخر، بما في ذلك حساب الرئيس الشرعي للجهة الشعبية الإيفوارية، باسكال أفّي نغيسان. كما استؤنف أيضا الحوار السياسي الموسع، الذي كان قد توقف منذ أيار/مايو ٢٠١٤، وذلك بعقد اجتماعين بين الحكومة وأحزاب المعارضة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٥، وتركزت المناقشة فيهما على التمويل الحكومي للأحزاب السياسية، ومركز المعارضة، والأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية. ونتيجة لذلك، وافقت الحكومة بصفة استثنائية على تمويل الأحزاب السياسية قبل إجراء الانتخابات. واستؤنف الحوار بين الحكومة و ١٦ حزبا سياسيا معارضا من جديد في أيار/مايو ٢٠١٥، وركزت المناقشة حينئذ على العملية الانتخابية بفضل المساعي الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، نظمت عملية الأمم المتحدة منتدى في أبيدجان حضره نساء وشبان ومسؤولون عن الانتخابات من ممثلي الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني بهدف إنشاء منبر للأمم المتحدة لتبادل الآراء بشأن الانتخابات، بالشراسة مع اللجنة الانتخابية المستقلة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، عقد المنبر أربعة اجتماعات أخرى مع المسؤولين عن الانتخابات من ممثلي الأحزاب السياسية، وممثلي النساء والشباب في الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والزعماء التقليديين

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

بلغ عدد المحافظات الفرعية العاملة بالفعل ٤٢٦ محافظة فرعية تعمل فعلياً حتى تاريخه (يرجع انخفاض عدد المحافظات الفرعية إلى الافتقار إلى الموارد اللازمة لبناء المكاتب في المناطق النائية). ويؤدي ١٠٨ من ولاية المحافظات، و ٣١ من الولاية الأقاليم، و حاكمين من حكام المقاطعات عملهم. وتشهد القدرات التقنية والمهنية تحسناً، مثلها مثل البنية التحتية. وما زال نقص الموارد والمعدات يطرح تحدياً. ورغم أن الإطار المؤسسي يتيح إنشاء ما تقتضيه الحاجة من مناصب حكام المقاطعات، استغلت أبيدجان وياموسوكرو فحسب هذا الخيار. وفي حين لم يشكل إنشاء ١٢ منصبا إضافيا من مناصب حكام المقاطعات هدفاً، تجدر الإشارة إلى أن ترشيح ١٢ حاكم مقاطعة آخرين ظل معلقاً

تحقيق الفعالية في إعادة توزيع وأداء مهام الإدارة المحلية وإنفاذ القانون في جميع أنحاء الإقليم الوطني، وهو ما يجري قياسه من خلال عدد حكام المقاطعات وولاية المحافظات وولاية المحافظات الفرعية العاملين بالفعل (٢٠١٢/٢٠١٣: حاكمان من حكام المقاطعات، و ٣١ من ولاية الأقاليم، و ١٠٧ من ولاية المحافظات، و ٣٧٢ من ولاية المحافظات الفرعية؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: حاكمان من حكام المقاطعات، و ٣١ من ولاية الأقاليم، و ١٠٨ من ولاية المحافظات، و ٤٢٢ من ولاية المحافظات الفرعية؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٤ من حكام المقاطعات، و ٣١ من ولاية الأقاليم، و ١٠٧ من ولاية المحافظات، و ٥٠٩ من ولاية المحافظات الفرعية)

وينص القانون رقم ٢٠١٤-٤٥١ المتعلق بالتنظيم العام للإدارة الإقليمية على إمكانية إنشاء مقاطعات رهنا بسن تشريعات مناسبة تحدد صلاحياتها ومهامها. وأنشأت كوت ديفوار مقاطعتين فقط هما أبيدجان وياموسوكرو. وتؤدي كلتا المقاطعتين عملها

في آب/أغسطس ٢٠١٥، وقّع الرئيس واتارا مرسوماً عين بموجبه الأعضاء السبعة عشر في اللجنة الانتخابية المستقلة، ومن بينهم ممثلون للمعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وعقب انسحاب المعارضة احتجاجاً منها على إعادة انتخاب الرئيس الحالي للجنة، كثفت الممثلة الخاصة للأمين العام جهودها من أجل استئناف المناقشات التي تشمل الجميع والتي تتناول تشكيل اللجنة. ونتيجة للمسعى الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام، اتخذت الحكومة خطوات لتلبية مطالب المعارضة، وذلك بتوسيع عضوية مكتب اللجنة من ٦ أعضاء لتصبح ٩ أعضاء. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، اعتمد البرلمان تعديل مشروع القانون، واستأنفت المعارضة على إثر ذلك مشاركتها في اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

إصلاح الإطار الانتخابي من خلال قانون جديد يكفل إنشاء لجنة انتخابية مستقلة وتنظيمها وتمويلها

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

وتواصلت الجهود الرامية إلى إكمال الإطار القانوني للانتخابات، بواسطة اعتماد البرلمان في نيسان/أبريل ٢٠١٥ قانون الانتخابات المعدل

كان عدد المكاتب الجمركية والوحدات المتنقلة العاملة خارج أبيدجان، وفقا لما أفادت به التقارير، كما يلي: مكتبان من مكاتب المديريات، مسؤولان عن الخدمات الخارجية ٦ مكاتب مديريات إقليمية ٣١ مكتبا جمركيا (منها ٦ مكاتب فرعية)

٢٤ سرية متنقلة (منها سريتان ساحليتان وسريتان متنقلتان على دراجات نارية)

وجميع السرايا (سواء كانت متنقلة أو ساحلية أو متنقل على دراجات نارية) مكلفة بمكافحة الاتجار بالمخدرات والسلع غير المشروعة/المزيفة

وأصلحت عملية الأمم المتحدة البنية التحتية في مراكز التدريب الجمركي الإقليمية في مان وكوروغو، بالأخذ بطريقة المشاريع السريعة الأثر

وأدمج ٩٢٢ ١ من المقاتلين السابقين المسرحين إدماجا فعليا في الإدارة الجمركية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بالإضافة إلى ٢٤٢ من المقاتلين السابقين للقوى الجديدة الذين سبق إدماجهم بعد اتفاق واغادوغو

وأتاح تقييم المراكز الحدودية الـ ٤٦ الواقعة خارج أبيدجان، الذي أنجزته منظمة الهجرة الدولية بتكليف من وزارة الداخلية والأمن خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، قائمة شاملة تتضمن التحسينات اللازم تنفيذها لتلبية المعايير الأساسية الحديثة

وظلت المراكز الحدودية الستة الواقعة على طول الحدود مع ليبيريا مغلقة طوال الفترة المشمولة بهذا التقرير كتدبير وقائي لحماية الصحة العامة واحتواء تفشي مرض فيروس إيبولا

زيادة فعالية القطاع الجمركي، بسبل منها إدماج ٢٠٠٠ من موظفي الجمارك (المقاتلين السابقين) وزيادة عدد المكاتب الجمركية العاملة خارج أبيدجان (٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٣ مكتبا و ٥ وحدات متنقلة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤٠ مكتبا و ٢٢ وحدة متنقلة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥١ مكتبا و ٢٣ وحدة متنقلة)

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
عدد الجزاءات التي تفرضها الهيئة التنظيمية لوسائل الإعلام بالمقارنة مع فترة أزمة ما بعد الانتخابات وعدد التقارير الوقائية الصادرة في وسائل الإعلام من جميع التوجهات بشأن مساهمة عملية الأمم المتحدة وشركائها في عملية السلام	يُتوقع أن يُنشر تقرير الهيئة التنظيمية لوسائل الإعلام عن وسائل الإعلام الإيفوارية عن الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ في آذار/مارس ٢٠١٦. ونُشرت في المتوسط ٦ مقالات وقائية أسبوعياً، تناولت إسهام عملية الأمم المتحدة وشركائها في عملية السلام في المنابر الإعلامية من جميع التوجهات

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
عقد اجتماعات فصلية لاستعراض تنفيذ الاتفاق الإطاري بين فريق الأمم المتحدة القطري والبرلمان لمساعدة أعضاء البرلمان على الاضطلاع بواجباتهم بفعالية	نعم عقدت العملية ٣٠ اجتماعاً داخلياً وخارجياً بين الفريق القطري والبرلمان، منها ٣ اجتماعات فصلية، بشأن استعراض تنفيذ الاتفاق الإطاري
عقد خمسة منتديات مع الأحزاب السياسية الرئيسية والأطراف الفاعلة السياسية الأخرى والمجتمع المدني من أجل معالجة القضايا الحاسمة التي تحظى بالاهتمام الوطني من خلال نهج شاملة وتعاونية	٥ اجتماعات لمنتدى الانتخابات عُقدت منذ بدأ المنتدى عمله في الجلسة العامة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ضمت ٦٩ مشاركاً من ٢٤ حزباً سياسياً. وترأست الممثلة الخاصة للأمين العام الاجتماعات التي شارك فيها ممثلو كل من: (أ) الأحزاب السياسية في شباط/فبراير ٢٠١٥؛ (ب) والجمعيات النسائية في آذار/مارس ٢٠١٥؛ (ج) والشباب في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ (د) والمجتمع المدني في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ (هـ) والزعماء التقليديين في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، وذلك بغية تهيئة بيئة مفضية إلى انتخابات سلمية في عام ٢٠١٥، في مناطق من بينها بواكي ودالوا وياموسوكرو وكوروغو
تنظيم ١٢ اجتماعاً أسبوعياً رفيع المستوى بين الممثلة الخاصة للأمين العام والأطراف المعنية الإيفوارية الرئيسية بشأن المسائل الرئيسية، بما في ذلك المصالحة السياسية	نعم عقدت الممثلة الخاصة للأمين العام ما يزيد عن ٥٠ مشاورة منتظمة مع ممثلين حكوميين رفيعيين المستوى، من بينهم الرئيس واتارا ورئيس الوزراء دونكان ووزير الداخلية باكايوكو،

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

واحتتمعت أيضاً بصورة منتظمة مع ممثلي الأحزاب السياسية، ومن بينهم المعارضة السياسية، بالإضافة إلى ممثلي الاتحادات الطلابية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى

حلقتا عمل بشأن الوساطة نُظمتا مع الأحزاب السياسية، بغية تعزيز التبادل بشأن القضايا الرئيسية موضع الاهتمام وتهيئة بيئة سلمية للانتخابات

وبالإضافة إلى ذلك، نظمت العملية في شباط/فبراير ٢٠١٥ بعثة للوساطة والمصالحة مدتها خمسة أيام مع ممثلي الأحزاب السياسية والسلطات المحلية في كوروجو

نشاطاً للتوعية أُجريت لتشجيع الحوار والمصالحة الوطنية، استهدفت ٨١٩ ٢٩ مشاركاً (من بينهم ٣٨٣ ١٠ امرأة)

واصلت العملية تقديم الدعم إلى الإدارة العامة لأقاليم كوت ديفوار في مجال بناء القدرات على تحليل النزاعات والإنذار المبكر على صعيد المحافظات الفرعية. وأُجريت مشاورات يومية بالهاتف وعُقدت اجتماعات أسبوعية مع ممثلي الإدارة العامة لأقاليم كوت ديفوار في أبيدجان. وفضلاً عن ذلك، أنشئت آلية للتنسيق بغية تطوير القدرات في مجال وضع خرائط لبؤر النزاع، تغطي الكيانات الإدارية الإحدى والثلاثين لكوت ديفوار (مع التركيز على حيازة

٢

عقد حلقتي عمل بشأن الوساطة للبحث في المصالح الكامنة والتوصل إلى تفاهم يفضي إلى توفير حيز سياسي وحقوق للمعارضة لكي يتسنى لها الاضطلاع بدور بناء والإسهام في تحقيق المصالحة

٤٣٤

تنظيم ٣٤ حلقة عمل للتوعية بشأن تشجيع الحوار والمصالحة الوطنية من خلال تنظيم ٣٤ منتدى للمجتمع المدني؛ وتنظيم ٤٠٠ دورة للتوعية بشأن تشجيع الحوار والمصالحة الوطنية في مجموعات تركيز (الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والتنظيمات الشبابية والدينية والنسائية) في مختلف أنحاء البلد

نعم

إسداء المشورة إلى ممثلي الوزارات التنفيذية، مما يشمل عقد اجتماعات أسبوعية لدعم السلطات المحلية من أجل توسيع نطاق الإدارة الفعالة للدولة وإعادة ترسيخها وتعزيز الإدارة العامة في المناطق الرئيسية في جميع أنحاء البلد

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الأراضي والنزاعات على الحدود الإدارية في المناطق الريفية)، بمشاركة وإسهام فعالين لولاية المحافظات الفرعية وزعماء القرى. وعقدت العملية ثلاث حلقات عمل لفائدة الإدارة العامة لأقاليم كوت ديفوار وزعماء القرى بهدف تعزيز الإدارة العامة في المناطق الرئيسية في جميع أنحاء البلد

نشاطاً أُجري لبناء القدرات فيما يتعلق بالنظم الجمركية، لصالح ١ ٨٧٥ مشاركاً (منهم ٢٣٦ مشاركة). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أكملت السلطات الجمركية الإيفوارية التدريب النظامي وإجراءات إدماج ١ ٩٢٢ مقاتلاً سابقاً في دائرة الجمارك. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، أدى ضباط الجمارك الإيفواريون الجدد (أي الـ ٩٢٢ مقاتلاً السابقين) اليمين وشرعوا رسمياً في أداء مهامهم

شاركت العملية في أعمال ١١ لجنة أمنية و ١٠ لجان للإنذار المبكر على مستوى المحافظات، وقدمت الدعم اللوجستي إلى خمس لجان للإنذار المبكر. وشاركت العملية أيضاً في أنشطة الدعوة الرامية إلى تفعيل ١٦ لجنة للإنذار المبكر

وعُقد ١٧ اجتماعاً للحوار بين الطوائف في مختلف أنحاء البلد بهدف تشجيع المصالحة الوطنية والوئام الاجتماعي، حضرها ٤٠٠ ٥ مشارك

وعقدت العملية ١٣ حلقة عمل لبناء القدرات في مجال منع نشوب النزاعات، منها حلقة عمل واحدة لصالح المنظمات النسائية شاركت فيها ٤٥ امرأة؛ وحلقتا عمل لفائدة المنظمات الشبابية شارك فيها ٩٠ شخصاً، منهم

٨٤

توفير التدريب في مجال اللوائح والإجراءات الجمركية لفائدة ٢٠٠ موظف من موظفي الجمارك، بالتعاون مع السلطات الجمركية الإيفوارية

نعم

تنفيذ أنشطة دعماً لتعزيز الحوار والمصالحة والوئام الاجتماعي، ولا سيما في المناطق الشديدة الخطورة، بما في ذلك عقد اجتماعات شهرية مع الجهات المعنية، وتنفيذ حملات لبناء القدرات لفائدة ١٠ لجان للإنذار المبكر والتوعية، وتنظيم ٢٠ لقاء حوارياً مجتمعياً في أرجاء البلد لتعزيز المصالحة الوطنية والوئام الاجتماعي وبناء الثقة على الصعيد المجتمعي، وعقد خمس حلقات عمل لدعم تسوية النزاعات وإدارتها مع السلطات المحلية وممثلي الوزارات التنفيذية ذات الصلة والزعماء التقليديين والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

١٥ شابة؛ و ٧ حلقات عمل لصالح زعماء القرى شارك فيها ٥٦٥ شخصاً، منهم ١٧ امرأة؛ و ٧ حلقات عمل لصالح ولاية المحافظات الفرعية وزعماء القرى، منهم ٨ من ولاية المحافظات ووكلاء المحافظات الفرعية، و ٢٣ من ولاية المحافظات الفرعية، و ١٧ زعيم قرية

وعقدت العملية خمس حلقات عمل لبناء القدرات لصالح ٤٥ لجنة لتسوية النزاعات على مستوى القرى، شارك فيها ٢٢٠ رجلاً وخمس نساء، بالإضافة إلى ثلاث حلقات عمل لبناء القدرات لصالح لجان الإنذار المبكر على مستوى المقاطعات، شارك فيها ١١١ رجلاً و ٣٣ امرأة

أنتجت العملية ١٩ ٥٠٠ منشور بحجم الجيب باللغات الفرنسية والأردنية والعربية والبنغالية والإنكليزية للتوعية بفيروس إيبولا والوقاية منه لصالح أفراد قوة حفظ السلام في العملية وموظفيها

وأنتجت العملية ١٥ ٠٠٠ ملصق للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لصالح الإيفوريين وموظفي العملية

وبالإضافة إلى ذلك، أنتجت العملية ما يلي:
(أ) ٣ ٠٠٠ ملصق لتعزيز مشاريع إعادة الاستيعاب المجتمعي دعماً للهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛
(ب) و ٢ ٥٠٠ ملصق للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في مكافحة الألغام؛ (ج) و ٧ ٠٠٠ منشور و ١ ٠٠٠ من ملصقات السيارات للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
(د) و ٢ ٠٠٠ ملصق لتوعية موظفي البعثة بضرورة احترام حظر الحكومة لاستخدام

نعم

تصميم وتنفيذ حملة إعلامية على الصعيد الوطني لدعم ولاية العملية، بما في ذلك إنتاج وتوزيع ٩٢ ٠٠٠ مادة مطبوعة من قبيل المنشورات والملصقات؛ وإنتاج وتوزيع مواد ترويجية تحمل رسائل، بما في ذلك القمصان والدفاتر والحقائب والقبعات والأقلام؛ وإنتاج أربعة برامج إذاعية بشأن ولاية العملية؛ والقيام شهرياً بث برامج إذاعية وعقد مناقشات تدور في اجتماعات المائدة المستديرة لدعم الحوار السياسي والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية؛ وإنتاج ١٦ برنامجاً وإعلاناً مواضيعياً وبثها إذاعياً؛ وقيام إذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي تبث على موجة التضمين الترددي بإتاحة برامجها الجاهزة للبث للإذاعات المحلية وهيئات الأمم المتحدة؛ وإنتاج ٢٤ من مقاطع الفيديو المواضيعية و ١٢ مناقشة لتبثها المحطة التلفزيونية التابعة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الأكياس البلاستيكية؛ (هـ) و ٢ ٥٠٠ كتيب
عن التقرير بشأن المتنديات المنشأة في سياق
الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥.

للدولة، وإنتاج ٦ مقاطع فيديو مواضيعية
لعرضها على الجمهور في الميدان

ويعزى العدد المنخفض للمواد المطبوعة التي
نُشرت إلى التأخيرات التي شابت عقود الشراء
وطبع المواد

وأنتجت إذاعة عملية الأمم المتحدة في
كوت ديفوار على موجة التضمين الترددي
برامجها الاعتيادية وبتتها دعماً لولاية العملية.
وأنتج برنامجان جديان بعنوان "على خطى
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح
قطاع الأمن" و "فوكس ميديا" بوتيرة مرتين
شهرياً وجرى بثهما ثلاث مرات أسبوعياً.
وأنتجت الإذاعة أيضاً إعلانات إخبارية باللغة
الفرنسية و ٨ لغات محلية، وتحققين إخباريين
للتوعية بفيروس إيبولا والوقاية منه. وتشاطرت
الإذاعة برامجها الجاهزة للبث على أساس نصف
شهري مع الإذاعات المجتمعية وهيئات الأمم
المتحدة. وتعاونت الإذاعة مع الهيئة الوطنية لترع
السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل
إنتاج وبث وإعلانات إخبارية باللغة الفرنسية
و ١٠ لغات محلية بهدف تشجيع المقاتلين
السابقين على التخلي عن أسلحتهم والانخراط
في برنامج الهيئة الوطنية

وبالإضافة إلى البرامج المواضيعية الاعتيادية،
عُقدت خمسة اجتماعات مائدة مستديرة وجرى
بث وقائعها التي تطرقت إلى الجوانب الرئيسية
لولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار،
وهي المصالحة والوئام الاجتماعي وحقوق
الإنسان والإعلام. وأنجزت برامج الفيديو

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

التالية: "العدالة الانتقالية" و "الأمم المتحدة تدعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني" و "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" و "انخراط المرأة في عملية المصالحة ومشاركتها في هيئات صنع القرار" و "قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار" و "حماية الطفل بالتعاون مع شرطة الأمم المتحدة" و "حملة السلام في الجامعات والمدارس الثانوية"

تقريراً شهرياً عن حالة وسائط الإعلام قُدمت إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)

جرى تنظيم ١٣٠ جولة من جولات العملية من خلال ١٠ مكاتب ميدانية (بقيت بعد إعادة تنظيم الوجود الميداني للعملية) من أجل تعزيز السلام والمصالحة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت حملات توعية لصالح قوات الأمن الوطنية والسكان في كل من بازري وبانغولو وداناني ولاكوتا ومان وأومي وسوبري وتوليلو، مع التركيز على الأخلاقيات العسكرية وحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها، من أجل تعزيز الثقة في قوات الأمن وإرساء بيئة سلمية

ويُعزى انخفاض عدد أنشطة التوعية عما كان مقررًا إلى التركيز على الأنشطة الكبرى في إطار التحضير لانتخابات سلمية، وهي منتديات وحملات للتوعية في الجامعات، بعد أن أعادت العملية تقييم استراتيجيتها للتوعية واختارت اتباع استراتيجية إعلامية خفيفة تركز على المساعي الحميدة عوضاً عن أنشطة التوعية

١٢

تقديم تقارير شهرية عن حالة وسائط الإعلام إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)

نعم

تنظيم ما مجموعه ٧٠٠ نشاط من أنشطة التوعية من خلال ٢٠ مكتباً ميدانياً في ١٠٠ موقع في جميع أنحاء البلد. بما في ذلك الجولات التي تنظمها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والقوافل المدرسية، وتنظيم أربعة من أيام الأمم المتحدة في أربع مدن لتبادل الآراء مع السلطات المحلية وقوات الأمن والزعماء التقليديين والزعماء الدينيين وممثلي المجتمع المحلي والتنظيمات النسائية وقادة الشباب ووسائط الإعلام، دعماً للحوار السياسي والمصالحة الوطنية وأمن المدنيين وحمايتهم ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وسيادة القانون واستعادة سلطة الدولة وإصلاح قطاع الأمن وحقوق الإنسان وحماية الطفل والشؤون الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

البارزة والصاخبة، وذلك في إطار المرحلة الانتقالية للعملية (عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١١٢ (٢٠١٣)) والسياق السياسي الراهن في كوت ديفوار خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

وُنظمت خمسة من أيام الأمم المتحدة في خمس مدن (بونغوانو وغانبوا وكاتيولا وساساندرا وسينفرا) لإشراك ممثلي السلطات والمجتمعات المحلية في توطيد عملية السلام

وجرى أيضاً الاحتفال بثلاثة أيام دولية (اليوم الدولي للسلام، ويوم الأمم المتحدة، واليوم الدولي لحفظه السلام) في ١٠ مواقع (أبيدجان وبوندوكو وبواكي ودالوا وديفو وغيلو وكوروغو ومان وسان بيدرو وياموسوكرو)

ونظمت العملية ٧ منتديات دعماً للمساعي الحميدة للمثلة الخاصة للأمين العام في أبيغورو وبوافلي وبواكي ودابو وداوكرو ومان وسان بيدرو، بالتعاون مع أصحاب المصلحة من السياسيين والمسؤولين الحكوميين والولاة والمسؤولين المنتخبين من جميع المناطق الإدارية، بهدف إشراكهم في تعزيز بيئة انتخابية سلمية

وعُقدت خمسة اجتماعات في أبيدجان مع ممثلي اللجنة الانتخابية المستقلة والمسؤولين عن الانتخابات من ممثلي الأحزاب السياسية والتنظيمات النسائية والشباب والمجتمع المدني، مما في ذلك الزعماء الدينيين والتقليديون، للمساعدة على تهيئة وتعهيد بيئة سلمية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥

وُنظمت حملة لتوعية الطلاب في ٧ جامعات ومدارس ثانوية في كل من أبيدجان وبواكي

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ودالوا وكوروغو وياموسوكرو، بالتعاون مع السلطات الوطنية لتعزيز التعليم من أجل ثقافة السلام واللاعنف

وفي أيار/مايو ٢٠١٥، في أسيني، نظمت عملية الأمم المتحدة حلقة دراسية إعلامية عنوانها "عملية إصلاح قطاع الأمن في كوت ديفوار" لصالح ٢٣ موظفاً كبيراً في جهازَي الشرطة والدرك

ونظمت العملية خمس حلقات نقاش لصالح القيادة العليا للقوات الجمهورية لكوت ديفوار من أجل تيسير الحوار بشأن إصلاح قطاع الأمن

عقدت العملية خمسة اجتماعات بين الطوائف في مواقع حضرية محلية مع ممثلي قادة الرأي المحليين والسلطات المحلية بشأن مساهمتهم في دعم المصالحة الوطنية وتوطيد السلام

نعم

تنظيم خمس حلقات دراسية في خمسة مواقع حضرية محلية تجمع ممثلي قادة الرأي المحليين والسلطات المحلية والبرلمانيين من ٣٠ دائرة انتخابية بشأن مساهمتهم في دعم المصالحة الوطنية وتوطيد السلام

مشروعاً سريع الأثر جرى تنفيذها لدعم المصالحة والتوعية ومنع نشوب النزاعات وتسويتها في مناطق البلد المعرضة للنزاعات وتُعزى الزيادة في عدد المشاريع السريعة الأثر إلى سعر الصرف التفضيلي، إذ دُفعت مصروفات المشاريع بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية

٤٩

تنفيذ ٢٥ مشروعاً سريع الأثر تشمل ما يلي: ٢٠ مشروعاً سريع الأثر لدعم المصالحة والتوعية ومنع نشوب النزاعات وتسويتها في مناطق البلد المعرضة للنزاعات، وخمسة مشاريع سريعة الأثر لدعم استعادة سلطة الدولة

وُنُفذت أيضاً عدة مشاريع سريعة الأثر خلال الفترة السابقة للانتخابات بهدف التخفيف من حدة التوترات في "البؤر الساخنة" التي جرى تحديدها، وذلك في إطار الدعم المقدم إلى المساعي الحميدة للمثلة الخاصة للأمين العام

و لم تنفذ أية مشاريع سريعة الأثر لدعم استعادة سلطة الدولة، إذ إن عنصر "استعادة سلطة الدولة" لم يعد جزءاً من ولاية العملية

الإنجاز المتوقع ٣-٢: إحراز تقدم صوب إعادة هيكلة مؤسسات الدفاع والأمن وتعزيز قدرات الآليات المدنية للرقابة والمساءلة

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

إحراز تقدم نحو تنفيذ الإصلاحات الرئيسية التي تستهدف قوات الأمن والدفاع، لتمكينها من الاضطلاع بمهامها على نحو يتسم بالكفاءة والمهنية

في آذار/مارس ٢٠١٥، اعتمدت لجنة الدفاع والأمن التابعة للبرلمان، ومن ثم البرلمان نفسه، القانون الجديد للدفاع والقوات المسلحة، الذي يشكل جزءاً من عملية إصلاح القطاع الأمني. وينص القانون الجديد على ما يلي: (أ) شروط التعبئة؛ (ب) إشراك مجلس الأمن الوطني؛ (ج) إنشاء لجنة تنسيق شؤون الدفاع وتشكيلها؛ (د) شروط تجنيد أفراد الجيش فيما يتعلق بحفظ القانون والنظام وبعمليات الإغاثة. و ينتظر القانون الجديد إصدار الرئيس له، مع احتمال إعادته إلى الجمعية الوطنية لتعديله لإتاحة اعتماد عشرات القوانين والأنظمة الأخرى المتعلقة بمؤسسات الدفاع والأمن

تحقيق اللامركزية في الهيئة الاستشارية والتنسيقية الوطنية لدعم إصلاح القطاع الأمني وتشغيلها بكامل طاقتها، ومشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية بشكل فعال في التنفيذ المنسق لإصلاح قطاع الأمن

بدأت أمانة مجلس الأمن الوطني عملياتها لتحقيق اللامركزية عن طريق إنشاء خمس لجان أمنية محلية مخصصة. وتشكل هذه اللجان، التي ترأسها سلطات الإدارة المحلية (المحافظات والمحافظات الفرعية) شراكة وقناة مباشرة للاتصالات بين سلطات الإدارة المحلية ومجلس الأمن الوطني. وحتى يتسنى للمجلس تحقيق اللامركزية في أنشطة إصلاح القطاع الأمني، فقد أعرب رسمياً عن اعتزامه نشر موارد على صعيد المناطق للقيام بما يلي: (أ) تحسين رصد تنفيذ تدابير إصلاح القطاع الأمني؛ (ب) الاضطلاع بأنشطة التوعية؛ (ج) كفالة الملكية الوطنية لعملية الإصلاح في الولايات الخمس، وقد طلب المجلس إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تيسر اقتناء عشر مركبات رباعية الدفع في الولايات الخمس من أجل تيسير عملياتها لتحقيق اللامركزية في جميع أنحاء البلد. وقد قدمت هذه المركبات (التي كانت قد شُطبت من ميزانية العملية) إلى أمانة المجلس كهدية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بقيمة اسمية تبلغ دولاراً واحداً للمركبة

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

نظمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في آب/أغسطس ٢٠١٤، بالتعاون مع مجلس الأمن الوطني، حلقة دراسية ثانية عنوانها "الرصد والتقييم" لمنسقي إصلاح القطاع الأمني داخل الوزارات. وأوصت الحلقة الدراسية بإنشاء خلية متكاملة تضم جميع منسقي إصلاح القطاع الأمني من أجل تيسير تبادل المعلومات في مجال إصلاح القطاع الأمني داخل الهياكل المنفذة، ومن أجل تحسين التنسيق مع مجلس الأمن الوطني. وقام المجلس في وقت لاحق، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بتنظيم حلقة دراسية للتوعية موجهة إلى أفراد شبكة الوسائط الإعلامية لإصلاح القطاع الأمني في بسام، بهدف تقييم حالة الشراكة بين المجلس ووسائط الإعلام

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، نظمت عملية الأمم المتحدة، بالتعاون مع المجلس، حلقة دراسية عنوانها "سبل التواصل في مجال إصلاح القطاع الأمني" لفائدة ٥٢ منسقاً للاتصالات داخل الوزارات مسؤولين عن تحسين فهم أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين لإصلاحات القطاع الأمني

أنشئت لجنة استعراض قانون القضاء العسكري، ومن المتوقع أن تبدأ في استعراض القانون الحالي. بمجرد اعتماد قانون الإجراءات الجنائية المعدل

زيادة وعي السكان بدورهم في عملية إصلاح القطاع الأمني عن طريق تعيين منسقين لإصلاح القطاع الأمني فيما بين شبكات منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز الملكية المحلية (٢٠١٢/٢٠١٣: تعيين منسق واحد لإصلاح القطاع الأمني فيما بين شبكات منظمات المجتمع المدني في الميدان؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: تعيين ما مجموعه أربعة منسقين؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: تعيين ما مجموعه ستة منسقين)

وضع مشروع قانون جديد للقضاء العسكري

النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

عقب إعداد خطة العمل المشتركة بالتعاون مع مجلس الأمن الوطني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قدمت مساعدة استشارية وتقنية إلى أمانة المجلس من خلال اجتماعات واتصالات أخرى. وقد أدى ذلك إلى قيام المجلس بإنشاء خمس لجان مخصصة ترأسها سلطات الإدارة المحلية في أنغورو وأدزوبي ودالوا وياموسوكرو وبوافلي. وتتولى هذه

تقديم خدمات استشارية وخدمات مساعدة تقنية أسبوعياً إلى الهيئة الوطنية لتنسيق إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك إيواء قدرات إصلاح القطاع الأمني لعملية الأمم المتحدة في مواقع مشتركة مع الهياكل الحكومية ذات الصلة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

اللجان مسؤولية تحديد اختصاصات اللجان الأمنية الإقليمية التي ستنشأ مستقبلاً وتكلف بمهمة تنفيذ الإصلاحات على الصعيد المحلي

وأوقف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إيواء قدرات إصلاح القطاع الأمني التابعة لعملية الأمم المتحدة في مواقع مشتركة مع مجلس الأمن الوطني بسبب نقص الموارد البشرية في عملية الأمم المتحدة

نُظِّمَت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ حلقة دراسية/حلقة عمل للجنة الدفاع والأمن التابعة للجمعية الوطنية في إطار المبادرة المتخذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتعزيز القدرات التنفيذية للجمعية الوطنية. وأسفرت حلقة العمل عن إنشاء منبر للحوار وحفز إجراء استعراض شامل لدور البرلمانين في حوكمة القطاع الأمني. وتركز النقاش على ضرورة تعزيز أوجه التآزر بين اللجنة وأمانة مجلس الأمن الوطني من خلال وضع مرجع لمجالات العمل المشترك والدعوة المشتركة في إطار الفريق الاستشاري. وعلى وجه التحديد، صاغ أعضاء لجنة الدفاع والأمن توصيات لتعزيز دورهم الرقابي، وكذلك مساهمتهم بوجه عام في عملية القطاع الأمني في كوت ديفوار

ولم تنفذ المبادرات المقررة الأخرى في انتظار وصول ردود من لجنة الدفاع والأمن التابعة للجمعية الوطنية على مقترحات العملية

نظم مجلس الأمن الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بدعم من عملية الأمم المتحدة، دورة عمل مدتها ثلاثة أيام في أبغورو وأذروي تتعلق بإنشاء لجان الأمن القطاعية الإقليمية. وجرى خلال الدورة استعراض خطة العمل المقترحة والإعداد لإنشاء لجان الأمن القطاعية الإقليمية في المستقبل على نطاق البلد

١

عقد أربع دورات تدريبية وحلقتين دراسيتين لفائدة لجنة الدفاع والأمن التابعة للجمعية الوطنية والمجتمع المدني بشأن الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني والرقابة الديمقراطية

١

دعم الأنشطة التي تقودها الحكومة لكفالة اطلاع جميع صانعي القرار على الصعيد المحلي (سلطات الإدارة المحلية والولاية) اطلاعاً تاماً على الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني وقادرين على تأييدها على الصعيد المحلي، بما في ذلك تنظيم ١٢ حلقة دراسية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	١٠ حلقات دراسية نُظمت لفائدة السلطات المحلية والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة في ٨ مدن أخرى تمت زيارتها خلال فترة الحملة المعجلة التي نفذت على نطاق البلد وأسفرت عن إنشاء ١٠ لجان مخصصة لرصد إصلاح القطاع الأمني في كل منطقة تمت زيارتها، بما في ذلك أبنغورو وأدزوبي
إسداء المشورة التقنية من خلال عقد ما لا يقل عن ثلاثة اجتماعات مع قيادة الشرطة والدرك وقوات الأمن، من أجل الدعوة إلى إدماج المزيد من النساء في تلك الكيانات	٢	عُقد اجتماعان مع القائد الأعلى لقوات الدرك الوطني لاستعراض الخطوات المتخذة لإدماج الإناث في قوات الدرك. وأولي الاعتبار الواجب للدروس المستفادة والممارسات الجيدة المستخلصة من عدة بلدان تمهيدا لإدماج الإناث في الدرك
إجراء تحليل لاحتياجات المرأة ودورها في إصلاح القطاع الأمني عن طريق تقييم الوضع في مديريتين للشرطة ولواءين للدرك	١	وتخرجت أربع ضابطات برتب إدارية متوسطة، بينما يجري تعيين ما لا يقل عن ٢٥ من أفراد الدرك الإناث. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، نظمت عملية الأمم المتحدة مؤتمرا بشأن المرأة والقيادة والأمن، بالتعاون مع مجلس الأمن الوطني، ووزارة التضامن وشؤون الأسرة، وفريق الأمم المتحدة القطري، بهدف توعية القيادات النسائية في كوت ديفوار بدورهن في إدماج المنظورات الجنسانية في قوات الأمن وتأثير إدماج المرأة في المؤسسات الأمنية
تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة، عن طريق عقد اجتماعات شهرية بشأن إصلاح نظام العدالة العسكرية، بما في ذلك تنقيح قانون الإجراءات العسكرية، بما يتماشى مع المعايير	٥	حلقة دراسية واحدة بشأن قيادة المرأة عقدتها عملية الأمم المتحدة في غران بسام بالقرب من أبيدجان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لفائدة ٢٠ مفوضة شرطة اجتماعات عُقدت مع السلطات الوطنية لتقييم نظام العدالة العسكرية وتقصي سبل تحسينه. وتُعنى بمسألة نظام العدالة العسكرية في كوت ديفوار عدة وزارات، من بينها وزارة الدفاع ووزارة العدل ووزارة الداخلية والأمن، لم تتفق حتى الآن على

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

طريقة توافقية للمضي قدماً. وقد أثارت عملية الأمم المتحدة المسألة على مستوى مجلس الأمن الوطني الذي تولّى زمام القيادة في هذا الصدد بالنظر إلى مركزه المهيمن. إلا أن المجلس لم يتمكن خلال الفترة قيد الاستعراض من عقد أية اجتماعات، على الرغم من رسائل التذكير التي وردت إليها من جانب عملية الأمم المتحدة، وذلك بسبب خلافات داخلية بشأن الموضوع وتضارب جداول الأعمال مع أولويات أخرى. ونتيجة لذلك، لم يُتخذ قراراً بشأن الحلقة الدراسية المقترحة عن العدالة العسكرية والتي كان يُتوقع عقدها بحلول أيار/مايو ٢٠١٥

ويعكف حالياً فريق عامل يقوده رئيس الديوان المدني في وزارة الدفاع على طرح خطة توافقية لإصلاح العدالة العسكرية، يمكن أن تناقش خلال حلقة عمل يتوقع عقدها في الربع الأول من عام ٢٠١٦

الدولية للإجراءات القانونية الواجبة

العنصر ٤: القانون والنظام

٥٩ - واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعم وكالات إنفاذ القانون الإيفوارية في جميع أنحاء البلد، عن طريق تعزيز قدراتها المؤسسية والتعبوية من خلال تنظيم الأنشطة في مواقع مشتركة وتقديم المشورة والمساعدة التقنيتين. وسيّرت عملية الأمم المتحدة أيضاً دوريات منتظمة ليلاً ونهاراً إلى جانب قوات الشرطة والدرك المحلية، مما ساهم في استعادة ثقة الجمهور.

٦٠ - وإضافةً إلى ذلك، قدمت عملية الأمم المتحدة الدعم لقوات الشرطة والدرك الوطنية، من خلال أنشطة بناء القدرات (التدريب والتوجيه والإرشاد) لتحسين خبرتها ومعارفها ودرايتها بشأن حفظ النظام العام، ولا سيما مكافحة الشغب وإدارة الحشود. واستجابةً لنداءات عملية الأمم المتحدة وما قامت به من توعية، التزمت السلطات الحكومية بتجهيز الشرطة والدرك بمعدات كافية لإدارة الحشود وبالموارد اللازمة لتنفيذ كل من القوتين

ولايتها بكفاءة ومهنية. وأسديت المشورة أيضاً بشأن حقوق الإنسان وأفضل ممارسات الشرطة الديمقراطية.

٦١ - وقدمت عملية الأمم المتحدة، في إطار دعمها لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، مساعدة تقنية للفريق العامل المعني بإصلاح قطاع الأمن التابع لوزارة الداخلية والأمن بشأن خطة العمل المتعلقة بإصلاح الشرطة واختصاصاتها، وإجراءات فحص سجلات أفراد الشرطة؛ وهي جميعاً تنتظر موافقة وزير الداخلية والأمن.

٦٢ - وواصلت شرطة عملية الأمم المتحدة أيضاً توجيه أفراد الشرطة والدرك الإيفواريين فيما يتعلق بالبعد الجنساني، والعنف الجنسي والجنساني، وحماية الطفل، وحماية الفئات الضعيفة. وبدأ تنفيذ مشروع جديد، بموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفذه شرطة عملية الأمم المتحدة، لإنشاء مكاتب جنسانية في أقسام الشرطة وألوية الدرك تكون مسؤولة عن التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال.

٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أوقفت عملية الأمم المتحدة عدة برامج وأنشطة تتعلق بالعدالة والإصلاحات، نتيجة لوقف ولاية العملية في هذين المجالين. وواصلت العملية، في إطار تعاونها التقني مع وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة، إسداء المشورة التقنية للجنة استعراض القوانين المدنية والجنائية (المنشأة في حزيران/يونيه ٢٠١٣) والدعوة إلى دمج معايير حقوق الإنسان في عمل اللجنة. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، اعتمد البرلمان قانونين، أحدهما يتعلق بالقانون الجنائي والآخر بقانون الإجراءات الجنائية، يهدفان إلى ضمان اتساق القانون الإيفواري مع الالتزامات الدولية لكوت ديفوار، لا سيما التزاماتها بموجب العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الذي صدقت عليه كوت ديفوار في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٢) ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (الذي صدقت عليه كوت ديفوار في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣). وتُلغى القوانين الجديدة رسمياً على الأخص عقوبة الإعدام، وتدمج الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي في التشريع الإيفواري.

٦٤ - وواصلت العملية في إطار ولايتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حماية الطفل، المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بعملية إصلاح عدالة الأحداث، التي تترأسها وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة. وشجعت العملية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، إزاء الإصلاح، سعياً للنهوض بمبدأ حماية المصلحة العليا للطفل في جميع جوانب الإصلاح. وأسديت المشورة التقنية أيضاً لقضاة عدالة الأحداث لضمان حماية حقوق الطفل والحد من طول فترات احتجاز الأطفال قبل المحاكمة.

٦٥ - وحتى اليوم، لم تضطلع أية محكمة مدنية بمحاكمة أية انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتكبت خلال أزمة ما بعد الانتخابات أو في فترة التراجع. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، أصدرت محكمة أبيدجان العسكرية حكماً بتبرئة ضابطين من القوات المسلحة من تهمة القتل العمد والتسبب في جروح خطيرة لمدينين خلال أزمة ما بعد الانتخابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ومن بواعث القلق الطبيعة الاستعجالية لهذه المحاكمة، التي لم تدم إلا يوماً واحداً، فضلاً عن افتقار التحقيقات إلى الدقة.

الإنجاز المتوقع ٤-١: تعزيز القانون العام والنظام العام، وإيجاد قدرة تشغيلية مستدامة للشرطة الوطنية وقوات الدرك في كوت ديفوار

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
اضطلاع وحدات الشرطة والدرك الوطنية بمهامها بكامل طاقتها في جميع أنحاء البلد، وامتلاكها المعدات الضرورية التي تمكنها من أداء مهامها (٢٠١٣/٢٠١٢: صفر من أصل ٣٠٨؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٠٢ من أصل ٣٠٨؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٠٨ من أصل ٣٠٨)	أنجز. وقد نُشرت ٣٢٩ من وحدات الشرطة والدرك الوطنية في جميع أنحاء الأراضي الوطنية (١٢٤ مركزاً للشرطة، و ٥ مخافر لوحدات الاستجابة السريعة لمكافحة الشغب، و ١٧٨ لواء من ألوية الدرك على مستوى المحافظات، و ٢٢ سرية من سرايا الدرك المتنقلة). بيد أن قدرة هذه الوحدات على توفير الأمن بفعالية في جميع أنحاء البلد ظلت محدودة بسبب نقص اللوجستيات والمعدات الأساسية (مثل المركبات المخصصة للدوريات ومعدات الاتصال والأسلحة النارية ومعدات مكافحة الشغب)
إدماج الخطط القطاعية لإصلاح الشرطة والدرك ضمن خطة وطنية لإصلاح القطاع الأمني، وتنفيذ خطط عمل قصيرة الأجل لإصلاح الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون	أنجز. وقد تُرجمت توصيات الفريق العامل المعني بإصلاح قطاع الأمن (الذي أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ ويضم ممثلين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والشرطة الوطنية، ووزارة الداخلية والأمن) إلى ١٧ من المبادئ التوجيهية، وأُدججت في استراتيجية الأمن الوطني العشرية، واعتمدها مجلس الأمن الوطني، بما في ذلك اعتماد النظام المدني الجديد للشرطة، وهيكل تنظيمي جديد، وإضفاء طابع اللامركزية على الشرطة، وإنشاء شرطة بلدية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الشرطة. وقامت عملية الأمم المتحدة، بوصفها عضواً في الفريق العامل، بمتابعة تنفيذ الإصلاحات القصيرة الأجل وفقاً لخطة عمل (٢٠١٤-٢٠١٥) وُضعت بالاشتراك بين مجلس الأمن الوطني وعملية الأمم المتحدة

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

وإضافة إلى ذلك، نُظمت حلقة دراسية بشأن التخطيط الاستراتيجي لفائدة الكوادر العليا للشرطة والدرك الوطنيين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في مقر عملية الأمم المتحدة

لم تقم الحكومة بإعادة تنشيط وهيكلية عمليات التفتيش العامة التي يخضع لها جهازا الشرطة والدرك. ومن المقرر أن تجري إعادة التنشيط وهيكلية في إطار عملية إصلاح قطاع الأمن. وحاليا، انخرط شركاء الشرطة والدرك الوطنيون بشكل مكثف في الجوانب الأمنية للانتخابات الرئاسية التي اختُتمت مؤخرا

قيام الحكومة بإعادة تنشيط عمليات التفتيش العامة التي يخضع لها جهازا الشرطة والدرك من أجل زيادة رصد وتقييم نوعية الخدمات التي تقدمها الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون للسكان

النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

دورية تم تسييرها في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك ١٨١ ٢٢ دورية روتينية و ١٤٢ ١٠ دورية مشتركة مع الشرطة والدرك المحليين. ويُعزى ارتفاع عدد الدوريات إلى زيادة مشاركة عملية الأمم المتحدة في الدوريات المشتركة مع وكالات إنفاذ القانون المحلية

٣٢ ٣٢٣

تسيير ٣٧٥ ٢٧ دورية من دوريات شرطة الأمم المتحدة (٢٥ مخفر شرطة × ٣ دوريات في اليوم × ٣٦٥ يوما)، بما في ذلك ما لا يقل عن ٩ ١٢٥ دورية مشتركة مع قوات الشرطة والدرك الوطنية (٢٥ مخفر شرطة × ٣ دوريات في اليوم × ٣٦٥ يوما) من أجل توفير الدعم للوكالات الوطنية لإنفاذ القانون في مجال مكافحة الجريمة وحماية المدنيين في جميع أنحاء البلد

دورية سَيَّرَها وحدات الشرطة المشكَّلة للأمم المتحدة، بما في ذلك ٢٠٥ ٨ دوريات مشتركة مع عناصر الشرطة الأخرى التابعة لعملية الأمم المتحدة و ٦٩٩ ٣ دورية مشتركة مع وكالات إنفاذ القانون الإيفوارية. وإضافة إلى ذلك، سُيِّرَ ٧٩١ ٤ دورية من دوريات وحدات الشرطة المشكَّلة للأمم المتحدة لحماية منشآت الأمم المتحدة

١٦ ٧٩٦

تسيير ٩٠٠ ٢١ دورية من دوريات وحدات الشرطة المشكَّلة للأمم المتحدة (٦ وحدات × ١٠ دوريات × ٣٦٥ يوما) و ٤٠٠ عملية حراسة أمنية لمرافقة موظفي الأمم المتحدة غير المسلحين أثناء أداء مهامهم ضمن مناطق انتشارهم

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
<p>عملية حراسة أمنية سُيِّرت لمرافقة موظفي الأمم المتحدة غير المسلحين</p> <p>ويعزى انخفاض عدد دوريات وحدات الشرطة المشكلة عما كان مقررا إلى تحسن الحالة الأمنية، وهو ما سمح لشرطة عملية الأمم المتحدة بتسيير دوريات مشتركة مع الشركاء المحليين دون دعم أمني من وحدات الشرطة المشكلة للبعثة</p> <p>ويعزى انخفاض عدد عمليات الحراسة الأمنية عما كان مقررا إلى انخفاض عدد الموظفين غير المسلحين وفي المناسبات الكبرى التي تتطلب مرافقة الموظفين</p>	١٠١	<p>أُنجز إعداد اختصاصات عملية الفحص وطرائق تنفيذها وُسِّلت إلى وزارة الداخلية والأمن للموافقة عليها. وبعد الموافقة عليها، ستنظم حلقة العمل المقررة والدورتان التدريبيتان المقرتان للموظفين المسؤولين عن العملية</p> <p>وإضافة إلى ذلك، قدمت شرطة عملية الأمم المتحدة عروضاً منتظمة بشأن التقدم المحرز في مشروع فحص السجلات أثناء اجتماعات التنسيق التي حضرها جميع أصحاب المصلحة الدوليين الملتزمين بدعم المبادرة أمام الحكومة ومجلس الأمن الوطني</p>
<p>تقديم المساعدة والمشورة يوميا إلى الشرطة الوطنية في إنشاء آلية فعالة لفحص سجلات موظفيها، وتنظيم حلقة عمل واحدة مع النظراء الوطنيين بشأن عملية فحص السجلات، وتنظيم دورتين تدريبيتين للقائمين على عمليات التفتيش العام داخل جهاز الشرطة والدرك بشأن الرصد والمراقبة والتقييم والإجراءات التصحيحية على الصعيد الداخلي</p>	لا	<p>قدمت شرطة عملية الأمم المتحدة الدعم للمديرية العامة للشرطة الوطنية بشأن تركيب الحواسيب ومعدات تكنولوجيات المعلومات اللازمة لإنشاء نظام حاسوبي لإدارة الموارد وقاعدة بيانات للموارد البشرية</p>
<p>تقديم المساعدة والمشورة يوميا إلى الشرطة الوطنية فيما يتعلق بتركيب نظام حاسوبي لإدارة الموارد، وإنشاء قاعدة بيانات للموارد البشرية داخل المديرية العامة للشرطة الوطنية</p>	نعم	<p>قدمت شرطة عملية الأمم المتحدة الدعم التقني واضطلعت بالرصد في إطار المشروع الرائد لإضفاء الطابع اللامركزي على هياكل إدارة الشرطة</p>
<p>تقديم المساعدة والمشورة يوميا، من خلال الاشتراك في المواقع مع النظراء الوطنيين، بشأن إعادة تنظيم وتجهيز الهياكل المركزية للشرطة الوطنية وهياكلها في الأقاليم، وبشأن</p>	نعم	

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>فردا من أفراد الشرطة الإيفوارية و ١ ٥٤٢ فردا من قوات الدرك الإيفوارية وفرت شرطة عملية الأمم المتحدة لهم التوجيه بشأن المسائل الجنسانية، والعنف الجنسي والجنساني، وحماية الطفل، وحماية الفئات الضعيفة</p> <p>وبدأت شرطة عملية الأمم المتحدة أيضا تنفيذ مشروع موله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء مكاتب تعنى بالشؤون الجنسانية في مخافر الشرطة وألوية الدرك المسؤولة عن التحقيق في الجرائم المرتكبة بحق النساء والأطفال</p> <p>وأوقفت الدورات التوجيهية المنتظمة التي تنظمها شرطة الأمم المتحدة لغرس مفهوم خفارة المجتمعات المحلية في صفوف الشرطة الوطنية، لأن جميع الدورات التوجيهية خلال العام الماضي ركزت على الانتخابات المقبلة</p>	<p>إنشاء نظام متكامل للاتصال والتنسيق على الصعيد الوطني</p> <p>تقديم المساعدة يوميا إلى الشرطة الوطنية في وضع مفهوم خفارة المجتمعات المحلية وغرسه في صفوف الشرطة الوطنية لكوت ديفوار وفقا للمعايير الدولية، وإنشاء وتشغيل هيكل للتنسيق الوطني بشأن مكافحة الجرائم ضد الأطفال والنساء والفئات الضعيفة، بما في ذلك إنشاء وحدات للتحقيقات الخاصة في كل من الشرطة والدرك</p>
<p>أقرت السلطات الإيفوارية مرسوم إنشاء وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية (المرسوم رقم ٢٠١٤-٦٧٥ الصادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤). ومن أجل التعجيل بإنشاء الوحدة، أنشئت لجنة تقنية مكوّنة من شرطة عملية الأمم المتحدة والشركاء المحليين في شباط/فبراير ٢٠١٥. وأعدت هذه اللجنة مشروع أمر وزاري بشأن تنظيم وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية وتكوينها وإدارتها التنفيذية</p>	<p>تقديم المساعدة والمشورة يوميا إلى جهات التنسيق الوطنية في مجال وضع اللوائح القانونية لإنشاء وحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا</p>
<p>أسدت شرطة عملية الأمم المتحدة المشورة اليومية بشأن إدارة الأدلة الجنائية ومسارح الجرائم وتحديد هوية الجناة، لصالح وحدات الشرطة وألوية الدرك</p>	<p>تنمية قدرات القائمين على خدمات الأدلة الجنائية في الشرطة الوطنية في جميع أنحاء البلد عن طريق تقديم المساعدة اليومية في إدارة</p>

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
مسرح الجريمة وتحديد هوية الجناة وحفظ الملفات الجنائية	في جميع أنحاء البلد. وفي المجموع، وفرت شرطة الأمم المتحدة الدعم والتوجيه لأفراد الشرطة والدرك والمؤسسات الإصلاحية الإيفواريين في تحديد هوية الجناة من بين ١٠٤ ٥ من المحتجزين ونزلاء السجون، وفي حفظ الملفات الجنائية لـ ٢ ٦٩٣ شخصا
تنظيم ١٦ دورة لتدريب المديرين في مجال حقوق الإنسان لفائدة ٣٠٠ من أفراد الشرطة والدرك	٤ دورات لتدريب المديرين نظمها شرطة عملية الأمم المتحدة و ٣ حلقات دراسية في مجال حقوق الإنسان لفائدة ٧٩٧ من أفراد الدرك
تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر للمساعدة على استعادة القانون والنظام	ولم تخر الدورات المقررة للشرطة بسبب غياب الدعم المالي للمبادرة، على عكس الحال بالنسبة للدرك، حيث استُخدمت الموارد الداخلية لدعم دورات تدريب المديرين من خلال الموارد الداخلية، دون الحاجة إلى تمويل خارجي ١٠ مشاريع سريعة الأثر نُفذت للمساعدة على استعادة القانون والنظام، لا سيما بخصوص ما يلي: (أ) تزويد مديريات الشرطة في سان بيدرو ودالوا وأبواسو وأبنغورو وفيلق الدرك في دالوا بمعدات إلكترونية ومكتبية؛ (ب) تزويد قسم البحوث في الدرك بمعدات مكتبية ومعدات خاصة؛ (ج) تحديد مركز شرطة تينغريلا ولواء الدرك في داباكالا وتزويدهما بالمعدات؛ (د) إعادة تأهيل مركز شرطة تينغريلا؛ (هـ) تزويد مركزي الدرك في دالوا وأبينغورو بمعدات تكنولوجيا المعلومات والمعدات المكتبية؛ (و) تزويد مراكز الشرطة في سان بيدرو ودالوا وأبواسو بمعدات تكنولوجيا المعلومات والمعدات المكتبية؛ (ز) إعادة تأهيل لواء الدرك في داباكالا وساتاما - سوكورا وتزويدهما بمعدات تكنولوجيا المعلومات والمعدات المكتبية؛ (ح) تزويد درك أبيدجان بمعدات تكنولوجيا المعلومات وإمداد

الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	الناتج المقررة
قسم الأدلة الجنائية بدرك أبيدجان بالمعدات؛ (ط) تزويد وحدات التدخل بالدرك الوطني بمائة سرير وفراش؛ (ي) توفير تكنولوجيات المعلومات والمعدات المكتبية للوأي الدرك في ديفو وبوندوكو وإضافة إلى ذلك، نظمت شرطة عملية الأمم المتحدة حلقة دراسية رفيعة المستوى بشأن الممارسات الديمقراطية لمكافحة الشغب في ياموسوكرو لفائدة ٣٥ من ولاية الأقاليم و ٢٦ قائدا لوحدات التدخل بالشرطة والدرك	

الإنجاز المتوقع ٤-٢: إصلاح نظامي القضاء والإصلاحات وتعزيز مؤسستهما

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إحراز الحكومة تقدما في تنفيذ خطة إصلاح العدالة والمؤسسات الإصلاحية (٢٠١٢/٢٠١٣: ١٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٦٠ في المائة)	تم إنشاء اللجنة التوجيهية المعنية بقضاء الأحداث، التي تضم بين أعضائها عملية الأمم المتحدة، وبدأت أعمالها. وكلّفت اللجنة بصياغة السياسة الوطنية المتعلقة بقضاء الأحداث وإسداء المشورة إلى أعضائها بشأن المعايير الدولية لحماية الطفل. وبالتعاون الوثيق مع اليونيسيف، أسدت عملية الأمم المتحدة المشورة إلى وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة بشأن وضع سياسة تخدم مصلحة الطفل الفضلى ونُظمت دورات الدعم التقني لقضاة قضاء الأحداث على أساس شهري لإسداء المشورة بشأن حماية حقوق الطفل والحد من مُدد الاحتجاز المطولة للأطفال في مرحلة ما قبل المحاكمة. وجرى تحديد وصياغة اختصاصات الهيئة الاستشارية لدائرة الحماية القضائية للطفولة، التي ستساعد قضاة قضاء الأحداث

وبدأ عمل الفريق العامل التابع لمركز رصد الأحداث في أبيدجان، الذي يضم عدة منظمات غير حكومية تدعم الأحداث المحتجزين، وتعمل الجهات المشاركة فيه بطريقة منسقة

وبعد إلغاء قسم سيادة القانون والإصلاحات، لم تشارك عملية الأمم المتحدة في خطة إصلاح العدالة والمؤسسات الإصلاحية، باستثناء قضاء الأحداث

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أدين ثلاثة فقط من موظفي الدولة ممن ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (ثلاث حالات اغتصاب) بتهمة هتك العرض، وحُكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين شهرين و ١٠ سنوات. وإضافة إلى ذلك، أُلقي القبض على ١٠٩ من الأفراد غير الحكوميين بدعوى مسؤوليتهم عن حالات اغتصاب وأشكال أخرى للانتهاك الجنسي، وأدين ٣٦ منهم بتهمة هتك العرض، وحُكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين شهر و ٢٠ سنة

وفي آذار/مارس ٢٠١٥، برأت المحكمة العسكرية في أبيدجان ساحة ضابطين عسكريين من تهمة القتل وإلحاق إصابات جسيمة بمحنيين أثناء أزمة ما بعد الانتخابات خلال عامي ٢٠١٠-٢٠١١

لم تتمكن عملية الأمم المتحدة من رصد عدد المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية المجانية (نظرا لإنهاء ولايتها في مجالي العدالة والمؤسسات الإصلاحية)

لم تتمكن عملية الأمم المتحدة من رصد عدد الوفيات الناجمة عن اعتقال الصحة أثناء الحبس الاحتياطي (نظرا لإنهاء ولايتها في مجالي العدالة والمؤسسات الإصلاحية)

زيادة عدد قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي يتم البت فيها في إطار الامتثال للمعايير الوطنية والدولية للإجراءات القانونية الواجبة (٢٠١٢/٢٠١٣: قضيتان؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ٢٠ قضية؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: ٥٠ قضية)

زيادة عدد المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية المجانية عن طريق ٦ مراكز للمساعدة القانونية أنشأها المشروع المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي (٢٠١٣/٢٠١٢: ١٠٠ مستفيد؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٠٠ مستفيد؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠٠٠ مستفيد)

انخفاض عدد الوفيات الناجمة عن اعتقال الصحة أثناء الحبس الاحتياطي (٢٠١٢/٢٠١٣: ٥٩ حالة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٧٠ حالة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠٠ حالة)

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

اعتماد خطة استراتيجية لإدارة الموارد البشرية من لا ينطبق (نظرا لإنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في جانب إدارة السجون ودعمها من جانب جميع كوت ديفوار في مجالي العدالة والمؤسسات الإصلاحية) الوزارات الحكومية المعنية

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
عقد ١٢ اجتماعا مع السلطات الوطنية، بما في ذلك اللجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح قطاع العدل، للمساعدة على تنفيذ ورصد وتقييم الخطة الاستراتيجية لإصلاح قطاع العدل، بما في ذلك المؤسسات الإصلاحية، والإشراف على مشروع "توفير إمكانية اللجوء إلى القضاء"، من خلال عقد اجتماعات شهرية مع الأطراف الموقعة، وعقد اجتماعات تقنية أسبوعية مع الشريك المنفذ الذي يتولى إدارة ٦ مراكز للمساعدة القانونية في جميع أنحاء البلد	١٢ من الاجتماعات التنسيقية الشهرية عُقدت بشأن عملية إصلاح قضاء الأحداث وترأسها وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة، وشاركت فيها عملية الأمم المتحدة. وروجت عملية الأمم المتحدة لاتباع نهج قائم على الحقوق في عملية الإصلاح ودافعت عن مبدأ ضرورة حماية مصالح الطفل الفضلى في جميع جوانب الإصلاح
تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة عن طريق عقد اجتماعات شهرية بشأن إصلاح نظام المساعدة القانونية، بما في ذلك اعتماد تشريعات جديدة ورصد تنفيذ أنشطة المساعدة القانونية المجانية من جانب نقابة المحامين الإيفوارية ووزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة في أبيدجان، عن طريق تنظيم خمس دورات عمل مع الأوساط القانونية	نعم أسدت عملية الأمم المتحدة المشورة التقنية إلى اللجنة المعنية باستعراض القانون المدني والقانون الجنائي، ودعت إلى إدراج معايير حقوق الإنسان في أعمال اللجنة
	وفي آذار/مارس ٢٠١٥، اعتمد البرلمان قانونين بشأن تعديل وإكمال النصين التاليين: (أ) القانون رقم ٨١-٦٤٠ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٨١ بشأن القانون الجنائي؛ (ب) القانون رقم ٦٠-٣٦٦ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠ بشأن قانون الإجراءات الجنائية. وجعل هذان التعديلان كلا القانونين متسقا مع التزامات كوت ديفوار الدولية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأدرج إلغاء عقوبة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الإعدام في القانون الإيفواري، كما أدرجت الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي

لم يُقدم أي دعم إلى الحكومة بسبب إنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة المتعلقة بسيادة القانون والعدالة والمؤسسات الإصلاحية

لا

دعم الحكومة، من خلال تحليل ٣٠ قضية سابقة، من أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع السياسة المتعلقة بتفسير قانون الأراضي، استناداً إلى التقييم الوطني للممارسات القضائية وإلى الاجتهاد القضائي المتعلق بمنازعات الأراضي

حتى الآن، لم تنظر أي محكمة مدنية في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الأطراف خلال أزمة ما بعد الانتخابات أو خلال فترة النزاع. غير أن عملية الأمم المتحدة رصدت إجراءات محاكمة ٨٣ فرداً زُعم أنهم من الموالين لغابغو وأُتهموا بارتكاب جرائم ضد أمن الدولة ولم يُعد أي تقرير للحكومة عن أداء المحاكم ووظيفتها، بما في ذلك المحكمة العسكرية، بسبب إنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في مجال العدالة

لا

رصد ٦٠ جلسة من جلسات المحاكم الجنائية التي تتصل بمحاكمة المتهمين بجرائم خطيرة وانتهاكات القانون الدولي ارتكبت أثناء أزمة ما بعد الانتخابات وبعدها، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، للتأكد مما إذا احترمت جميع معايير العدالة الدولية، وإعداد تقرير للحكومة عن أداء المحاكم ووظيفتها، بما في ذلك المحكمة العسكرية

لم تُقدم أي مساعدة تقنية إلى سلطات السجون بسبب إنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة المتعلقة بسيادة القانون والعدالة والمؤسسات الإصلاحية

لا

تقديم المساعدة التقنية إلى سلطات السجون في إنشاء وظائف الأمن داخل مرافق السجون، بما في ذلك توفير وصف خطي لواجبات موظفي السجون في كل وظيفة يتم إنشاؤها

لم تُعقد اجتماعات أسبوعية مع إدارة السجون الوطنية بسبب إنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة المتعلقة بسيادة القانون والعدالة والمؤسسات الإصلاحية

لا

عقد اجتماعات أسبوعية مع إدارة السجون الوطنية لتقديم المشورة والمساعدة التقنية بشأن إدارة السجون وما يتصل بذلك من أنشطة رئيسية، مثل التدريب والرعاية الصحية والأمن

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
المساهمة في وضع نماذج للتدريب في الشؤون الجنسانية وقضاء الأحداث وإدارة السجون، من خلال عقد اجتماعات أسبوعية مع مسؤولي المعهد الوطني للتدريب القضائي	لا لم يُنجز هذا النشاط بسبب إنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة المتعلقة بسيادة القانون والعدالة والمؤسسات الإصلاحية
القيام يوميا بتنفيذ أنشطة توجيحية في ١٣ سجنا رئيسيا بشأن الممارسات التشغيلية الفعالة لإدارة السجون في إطار احترام المعايير الدنيا وحقوق الإنسان الأساسية	لا لم تُنفذ أي أنشطة توجيحية في السجون بسبب إنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة المتعلقة بسيادة القانون والعدالة والمؤسسات الإصلاحية
تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر للمساعدة على تعزيز قطاعي العدل والمؤسسات الإصلاحية	لا لم يُنجز هذا النشاط بسبب إنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة المتعلقة بسيادة القانون والعدالة والمؤسسات الإصلاحية

العنصر ٥: الدعم

٦٦ - يجسّد عنصر الدعم أعمال شعبة دعم البعثة وقسم الأمن والفريق المعني بالسلوك والانضباط. وخلال فترة الميزانية، قدّم الدعم إلى الموظفين الفنيين بتوفير الخدمات اللوجستية والإدارية والأمنية دعماً لتنفيذ عملية الأمم المتحدة لولايتها من خلال تحقيق النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات، إضافة إلى تحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وقدّم الدعم إلى القوام المتوسط الفعلي المؤلف من ١٨٠ مراقبا عسكريا و ١٦٥ ٦ فردا من أفراد الوحدات العسكرية و ٩٨٢ فردا من أفراد الشرطة المشكّلة و ٤٤١ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة، وإلى ملاك الموظفين المدنيين المؤلف من ٣٣٦ موظفا دوليا و ٦٩٣ موظفا وطنيا و ١٥٠ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة و ٧ أفراد مقدمين من الحكومات. وشمل نطاق الدعم تنفيذ برنامج السلوك والانضباط، وإدارة شؤون الموظفين، والرعاية الصحية، وإصلاح أماكن عمل/مرافق البعثة وتجديدها، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمليات الجوية، وعمليات النقل الجوي والبري، وعمليات الإمداد، وتوفير خدمات الأمن على نطاق العملية بأسرها.

٦٧ - وخلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ المشمولة بهذا التقرير، وُجّهت جهود الدعم الرئيسية إلى ما يلي: (أ) إغلاق ١٢ معسكرا وموقعا وفتح ١٥ معسكرا والقيام بما يستتبعه ذلك من عمليات انتقال الوحدات؛ (ب) إعادة الوحدات إلى الوطن ونقلها؛ (ج) تنفيذ نظام أوموجا.

الإنجاز المتوقع ٥ - ١: زيادة كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي والإداري والأمني المقدم إلى عملية الأمم المتحدة

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

إنجاز جميع مشاريع تحديد البنية الأساسية وإعادة البناء أُنجز. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ أصبحت جميع أماكن لجميع المباني الضرورية لكي تفي عمليات البعثة بمعايير العمل التي تشغلها عملية الأمم المتحدة تمثل لمعايير العمل الأمنية الدنيا، باستثناء معسكر أنونكوا كوتي. وبلغ العدد العمل الأمنية الدنيا في ٥٨ موقعا

الإجمالي لأماكن العمل ٦١ مكانا بسبب إغلاق ١٢ معسكرا كبيرا (أدزوبي، وأكويدو، وكوماسي، وكولا، وكافي إيفوار، وبواكي الوحدة الهندسية الباكستانية، وبواكي - قاعدة اللوجستيات السابقة، وبواكي - مركز غانا الطبي، وبواكي المطار - ١، وبواكي المطار - ٢، وإيسيا، وزوان هونيان) وفتح ١٥ موقعا للأفرقة الصغيرة الجديدة (أدزوبي، وتونغني، وبوافلي، ومباهياكرو، وداباكالا، وفيركيسيدوغو، وتينغريلا، ومينغان، وبونديالي، وكاني، وتينغغوي، وبانغولو، وبلولكين، وساساندر، وسوبري)

وتُعزى زيادة عدد المواقع عما كان مقررا إلى الاحتياجات المتبقية لاستيعاب ١٥ من المواقع الصغيرة والأقل تكلفة لأفرقة المراقبين العسكريين حيث أن ١٢ معسكرا كبيرا لم تعد مطلوبة في ضوء التخفيض التدريجي لعدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

خفض عدد حوادث المركبات بحيث لا تزيد عن أُنجز. وكان معدل الحوادث الفعلي خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ هو ٠,٨ حادث لكل ١٠٠ مركبة. فقد شُغِّلَت ٨٣٤ مركبة، وسُجِّلَت ٧ حوادث كبيرة

إحراز تقدم في تنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد (أوموجا) أُنجز. وقد عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ دورة تدريبية بإشراف مدربين لمدة أربعة أسابيع شملت مواضيع إدارة الأموال والمحاسبة المالية. وتلقى تدريبا عمليا ما مجموعه ١٧٥ مشاركا من الوحدات المستقلة محاسبيا ومن قسمي الموارد البشرية والمالية

وجرى في نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير التحضير لبدء تنفيذ نظام توسعة أوموجا ١

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تحسين الرقابة على عمليات توزيع وقود المركبات أنجز. وقد نُفذ النظام الإلكتروني لإدارة الوقود (الصيغة ٢) والمولدات الكهربائية في منطقة البعثة وإدارتها على صعيد البعثة بكاملها فيما يتعلق بكل من استهلاك المركبات من الوقود وكمياته المسلّمة بالجملة إلى الوحدات. وقد حسّنت هذه الأداة إلى حد كبير الإدارة والمساءلة حيث أتاحَت مراقبة استخدام الوقود عبر شبكة الإنترنت	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تحسينات الخدمة	
تنفيذ التحسينات الأمنية في مواقع العملية الـ ٥٨، بما في ذلك أبراج الحراسة المعززة، ووحدات الإضاءة الأمنية التي تعمل بالطاقة الشمسية، وكاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة، وتعزيز إجراءات مراقبة الدخول وحواجز المركبات	قيد الإنجاز أنجزت عملية تقديم العطاءات، ويجري تركيب جميع المعدات في مواقع العمليات المقررة. ويُتوقع إكمال تنفيذ التحسينات الأمنية بحلول شباط/فبراير ٢٠١٦
إنفاذ برنامج أكثر صرامة لاختبار السائقين، على أن يكمل بحملات لتوعية السائقين وتبنيهم لاتباع سبل السلامة على الطرق، فضلاً عن إنزال العقوبات، بما في ذلك تعليق و/أو سحب رخص القيادة في حالة المخالفات التي يتم تسجيلها في نظام مراقبة حركة المركبات، والمعاقبة على عدم إرسال المركبات للصيانة الدورية بعد تجاوزها عدد الكيلومترات المقطوعة الذي يتعيّن إجراء أعمال الصيانة عنده بـ ٣٠٠ كيلومتر	نعم أذيعت حملات توعية السائقين وتبنيهم لاتباع سبل السلامة على الطرق ونُشرت في الشبكة الداخلية (الإنترنت) الخاصة بعملية الأمم المتحدة، وذلك على أساس فصلي ونُظمت دورات تدريبية في مجال القيادة التحوطية أشرف عليها مدربون خارجيون وداخليون، وذلك على نطاق العملية بكاملها وسُحبت مؤقتاً ٤٢ رخصة قيادة لفترات متفاوتة تصل إلى سنة واحدة. ولم تُسحب أية رخصة قيادة بصفة دائمة واستُقيت في الورشات أربع مركبات كانت قد أرسلت إلى الصيانة بعد تجاوزها عدد الكيلومترات المقرر، وذلك لفترات تصل إلى أسبوعين بغية إخضاعها للمزيد من الفحص

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إعداد وتقديم التقارير المالية شهريا بحلول يوم العمل العاشر من كل شهر. وإعداد فواتير الموردين وإصدار المدفوعات والأموال المردودة لمستحقيها في غضون ثلاثة أيام عمل من تاريخ استلام الوثائق المستوفاة و/أو إصدار إيصال استلام السلع/الخدمات في نظام أو موحا	نعم	أرسل ١٢ تقريراً مالياً شهرياً ضمن المواعيد النهائية التي حددتها شعبة الحسابات في مقر الأمم المتحدة وجُهزت فواتير الموردين من أجل الدفع على أساس يومي، وصُرفت المستحقات في حدود الأطر الزمنية المحددة أو وفق شروط الدفع وجُهزت الفواتير التي أُعدت التزاماتها، ودُفعت مستحقاتها وفقاً للشروط التعاقدية. وتبين أن هدف الثلاثة أيام مفرط في الطموح، ومع ذلك فقد احترمت إصدار المدفوعات ورد الأموال لمستحقيها شروط الدفع للبائعين بشكل منتظم، وبالتالي فإن الهدف ينبغي أن يستند إلى الشروط التعاقدية
تطبيق نظام أكفأ لإدارة الوقود مع تنفيذ النظام الإلكتروني لإدارة الوقود (الصيغة ٢) في محطتي الوقود التابعتين للعمليات وفي المحطات التجارية	نعم	كانت الصيغة ٢ من النظام الإلكتروني لإدارة الوقود تعمل بصورة كاملة من أجل إتاحة المزيد من الكفاءة في إدارة معاملات وقود المركبات والوقود المسلّم بالجملة وتزويد الطائرات بالوقود. وبالإضافة إلى ذلك، مكّن ذلك النظام من التحقق من جميع معاملات الوقود مقارنة بفواتير/قسائم التسليم الخاصة بالموردين. ويتم التحقق حالياً من بيانات استهلاك الوقود آتياً بمجرد استلام فواتير الوقود من المتعاقد في نهاية الشهر
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون نشر ما متوسطه ٦ ٩٤٥ من أفراد الوحدات العسكرية، و ١٩٢ من المراقبين العسكريين، و ٥٥٥ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١ ٠٠٠ من أفراد الشرطة المشكلة، وكفالة تناوبهم وإعادتهم إلى الوطن	نعم	كان متوسط القوام الفعلي على النحو التالي: ٦ ١٦٥ من أفراد الوحدات العسكرية ١٨٠ من المراقبين العسكريين ٤٤١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة ٩٨٢ من أفراد الشرطة المشكلة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تخزين وتوريد ٩٠٠ طن من حصص الإعاشة وما يكافئ استهلاك ١٤ يوما من حصص الإعاشة والمياه الميدانية لأفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة في ٥٨ موقعا	نعم	تم تخزين وتوريد ٩٠٠ طن من حصص الإعاشة الطازجة وحفظ ٩٥٦ ١٩٤ من حزم حصص الإعاشة الميدانية و ٢٨٢ ٤٢٠ لترا من المياه المعبأة (مخزونات احتياطية تكفي لـ ١٤ يوما في مواقع الوحدات ومخزونات تكفي لـ ٧ أيام في المخازن) لأفراد الوحدات العسكرية (٣٩) ووحدات الشرطة المشكّلة (٧) في ٤٦ موقعا (بسبب إغلاق ١٢ موقعا من مواقع عملية الأمم المتحدة)
إدارة شؤون ما متوسطه ١ ٤٢٩ موظفا مدنيا يتألفون من ٤١١ موظفا دوليا و ٧٩٦ موظفا وطنيا و ١٧٨ من متطوعي الأمم المتحدة و ٤٤ من الأفراد المقدمين من الحكومات	نعم	تمت إدارة شؤون ما متوسطه ١ ١٨٦ موظفا مدنيا يتألفون من ٣٣٦ موظفا دوليا و ٦٩٣ موظفا وطنيا و ١٥٠ من متطوعي الأمم المتحدة و ٧ من الأفراد المقدمين من الحكومات
تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب والوقاية ورصد حالات سوء السلوك واتخاذ الإجراءات التأديبية	نعم	نفذت البعثة الاستراتيجية الثلاثية المتعلقة بما يلي: (أ) منع سوء السلوك؛ (ب) تطبيق المعايير المتعلقة بسوء السلوك؛ (ج) اتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالات سوء السلوك، للقضاء على الاستغلال وإساءة المعاملة الجنسيين، وغير ذلك من أشكال سوء السلوك
تنظيم ٧ منتديات عامة وحلقات عمل لتوعية سكان كوت ديفوار بمعايير السلوك المطلوبة من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين للعمليات، وعلى الأخص بسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تتبعها الأمم المتحدة	نعم	أبلغت البعثة السكان الإيفواريين من خلال ٧ حملات لتوعيتهم (جامعة فيليكس هوفويه بوانيه ومعاهد المعلمين في أبيدجان، وسينفرا، وساساندر، وكاتيولا، وغانيوا، وبونغوانو) بأنه يُحظر على موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها الضلوع في الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ولتعريف السكان بسبل الإبلاغ عن حوادث الاستغلال الجنسي
تنظيم ٣٥ من الدورات التعريفية ودورات تدريب المدربين لأفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة، وتقديم التدريب المباشر لـ ١ ٤٠٠ من الضباط والأفراد العسكريين والتابعين لوحدات الشرطة المشكّلة	نعم	نُظمت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ٦١ من الدورات التعريفية ودورات تدريب المدربين لأفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة، وجرى التدريب المباشر لـ ٢ ٢٤٠ من الضباط والأفراد العسكريين والتابعين لوحدات الشرطة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
المشكلة على تدابير منع الاستغلال والانتهاك الجنسين، في أبيدجان وفي القطاع الغربي والقطاع الشرقي	على تدابير منع الاستغلال والانتهاك الجنسين، في أبيدجان وفي القطاع الغربي والقطاع الشرقي
نُظمت ثلاث دورات عن المهارات الإدارية والقيادية لـ ٣٢ فرداً؛ و ١١٥ دورة لبناء القدرات لـ ٨٩٣ ١ مشاركا؛ و ٧٧ دورة تطوير وظيفي لـ ٢٦٦ ١ مشاركا؛ و ٦٤ دورة للتوجيه وتقييم الأداء لـ ٢٧٢ ٢ مشاركا؛ و صفوف تعليم اللغتين الإنكليزية والفرنسية لـ ٧٧٢ ٢ مشاركا؛ و ٤٩ دورة تدريبية عن منع الاستغلال والانتهاك الجنسين لـ ٦٦٩ ١ مشاركا	الاضطلاع بالتدريب، بما في ذلك عقد ٢٠ دورة عن المهارات الإدارية والقيادية لـ ٣١٦ فرداً؛ و ٦٧ دورة لبناء القدرات لـ ٧٨٧ فرداً؛ و ٤٠ دورة تطوير وظيفي لـ ٦٤٦ فرداً؛ و ٣٤ دورة للتوجيه وتقييم الأداء لـ ٢٧٦ فرداً؛ وتنظيم صفوف لتعليم اللغتين الإنكليزية والفرنسية لحوالي ١ ٥٠٠ فرد؛ و ٥٨ دورة تدريبية عن منع الاستغلال والانتهاك الجنسين لـ ٢١٤ ١ فرداً
ويعزى انخفاض عدد الدورات عن المهارات الإدارية والقيادية عما كان مقرراً إلى انخفاض الاحتياجات وعدم تفرغ الموظفين في عملية الأمم المتحدة في مرحلة تقليص النفقات وتخفيض عدد الموظفين	المرافق والهياكل الأساسية
صيانة وتصليح مواقع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، وأماكن عمل شرطة الأمم المتحدة، وأماكن عمل الموظفين المدنيين في ٦١ موقعاً، تنفيذاً لما مجموعه ٦٠٥٣ طلب أشغال وردت من جميع هذه المواقع	صيانة وتصليح جميع منشآت العملية في ٥٨ موقعاً
تم توفير خدمات الصرف الصحي لجميع أماكن العمل، بما في ذلك خدمات التنظيف والمجارير وجمع النفايات والتخلص منها في ٦١ موقعاً، وذلك في كل من أبيدجان والقطاع الغربي والقطاع الشرقي	توفير خدمات الصرف الصحي لأماكن العمل والمعسكرات الـ ٥٨ جميعها، بما في ذلك خدمات المجارير وجمع النفايات والتخلص منها
تم تشغيل وصيانة ٢٤ محطة مملوكة للأمم المتحدة لتنقية المياه وإضافة الكلور إليها في ١٩ موقعاً. ويعزى الانخفاض في عدد منشآت معالجة المياه إلى إغلاق مواقع ونقل ٩ محطات معالجة (ثلاث محطات	تشغيل وصيانة ٣٣ من محطات تنقية المياه المملوكة للأمم المتحدة في ٢٢ موقعاً

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تشغيل وصيانة ٢٩٠ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة في ٥٨ موقعا	نعم	تشغيل وصيانة ٢٦٢ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة في ٦١ موقعا
تخزين وتوريد ٥,٤ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم من أجل تشغيل ٢٩٠ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة و ٢٦٥ مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات	٣,٨ ملايين	لتر من الوقود تم استهلاكها لتشغيل ٢٦٢ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة و ١١٧ مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات ويعزى انخفاض الاحتياجات من المولدات الكهربائية والوقود المستعمل لتشغيلها أساساً إلى إغلاق ١٢ معسكراً وزيادة الاستفادة من الربط بشبكة المدينة باعتبارها المصدر الرئيسي للطاقة أجريت أعمال الصيانة والتجديد على النحو التالي:
صيانة وتجديد ٥٠ كيلومتراً من الطرق و ١٥ من مهابط الطائرات في ١٥ موقعا و ٦ محطات للتزويد بوقود الطائرات في ٦ مواقع	٢٨ كيلومتراً من الطرق	مهبط طائرات في ١٥ موقعا
تشغيل وصيانة ٣٥ محطة مملوكة للأمم المتحدة لمعالجة المياه المستعملة في ٢٠ موقعا	٣٣	من المخططات المملوكة للأمم المتحدة لمعالجة المياه المستعملة تم تشغيلها وصيانتها في ١٥ موقعا.

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ويعزى الانخفاض في عدد منشآت معالجة المياه المستعملة إلى إغلاق معسكرات تحتوي على خمس محطات لمعالجة المياه المستعملة (أدزوبي، وكافي إيفوار، وبواكي - الوحدة الهندسية الباكستانية، وبواكي - قاعدة اللوجستيات السابقة، وزوان - هونين)، وقابل ذلك تركيب ثلاث محطات إضافية لمعالجة المياه المستعملة في معسكر أنونكوا كوتي

النقل البري

تشغيل وصيانة ٦٨٦ مركبة مملوكة للأمم المتحدة، منها ٢٣ عربية مصفحة، في ثلاث ورشات تصليح موجودة في ثلاثة مواقع

٨٣٤ مركبة مملوكة للأمم المتحدة تمت صيانتها في أربع ورشات تصليح (افتتحت ورشة تصليح إضافية في موقع مقر العملية) موجودة في ثلاثة مواقع في أنحاء البلد. ويعزى ارتفاع العدد إلى تأخر الشطب المقرر لـ ١٤٨ مركبة

الإمداد بـ ٣,٦ ملايين لتر من الوقود والزيوت و٤,٢ ملايين لتر من وقود المركبات تم استهلاكها

ومواد التشحيم لأغراض النقل البري

ويعزى ارتفاع عدد اللترات المستهلكة إلى زيادة مساحة منطقة تسيير الدوريات، والأنشطة الأخرى ذات الصلة بالولاية بسبب نقل بعض مواقع الأفرقة إلى أماكن جديدة. وتشمل المواقع الجديدة للأفرقة مينينينان، وبلوليكسان، وتينينغبوي، وبانغولو، وساساندر، فضلا عن زيادة التحركات وعدد الكيلومترات بسبب إغلاق معسكرات وقاعدة لوجستيات وما استتبع ذلك من عمليات نقل أو إعادة توزيع للقوات في معسكرات جديدة

تشغيل خدمة مكوكية سبعة أيام في الأسبوع لنقل ما متوسطه ٣٠٠ من أفراد الأمم المتحدة في اليوم من أماكن إقامتهم إلى أماكن عملهم

نعم تم تشغيل خدمة مكوكية يوميا على مدار خمسة أيام في الأسبوع لنقل ما متوسطه ٣٧٨ فردا من أفراد الأمم المتحدة في اليوم من أماكن عملهم وإليها، ويعزى انخفاض عدد أيام خدمة النقل المكوكية عما هو مقرر إلى استعمال خدمات سيارات الأجرة يومي السبت والأحد حسب الحاجة، وهو ترتيب

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

أجدى اقتصاديا مقارنة بتشغيل خدمة النقل
المكوكية في نهاية الأسبوع

النقل الجوي

تم تشغيل وصيانة ١٣ طائرة على النحو التالي:
ثلاث طائرات تجارية ثابتة الجناحين (واحدة من
طراز Lear Jet 60، وأخرى من طراز DHC-8،
وثالثة من طراز Be-1900D)
وعشر طائرات عمودية، من بينها ثماني طائرات
عسكرية (ثلاث من طراز Bell-212، وطائرتان من
طراز Mi-17، وثلاث طائرات من طراز Mi-24،
على أساس تقاسم التكاليف مناصفة مع بعثة
الأمم المتحدة في ليبيريا)، وطائرتان تجاريتان (من
طراز Mi-8 MTV) في أربعة مواقع (أبيدجان،
وبواكي، ودالوا، ومان)

نعم

تشغيل وصيانة ثلاث طائرات ثابتة الجناحين
وعشر طائرات عمودية، منها ثماني طائرات
عسكرية (يتم تقاسم ثلاث منها مع بعثة الأمم
المتحدة في ليبيريا) ومنظومة طائرات غير
مأهولة في ستة مواقع (أبيدجان، وبواكي،
ودالوا، وكوروغو، ومان، وياموسوكرو)

ولم تنشر أي منظومة طائرات غير مأهولة

لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم استُهلكت
في البعثة وفي مختلف المواقع خارج كوت ديفوار
لأغراض رحلات كبار الشخصيات وإجلاء
المصابين

٣,٦ ملايين

توريد ما مقداره ٤,٤ ملايين لتر من
الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض
العمليات الجوية

ويعزى انخفاض الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) تنفيذ
سياسات سفر جديدة للموظفين المسافرين على متن
الرحلات الجوية للأمم المتحدة، مما يخفض العدد
الإجمالي للرحلات الجوية التي نُظمت؛ (ب) تقليص
حجم العملية، الأمر الذي أدى إلى وقف الرحلات
الجوية المنتظمة إلى بعض المواقع؛ (ج) قلة
استخدام بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للطائرات من
طراز Mi-24 بسبب تفشي فيروس إيبولا

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
النقل البحري	
تم تشغيل وصيانة زورقين سريعين (UN 7613 و 7614) مستأجرين بعقد إيجار شامل للخدمات	تشغيل وصيانة زورقين
الاتصالات	
محور اتصالات واحد للمحطة الأرضية تمت صيانته	دعم وصيانة شبكة ساتلية مؤلفة من محور اتصالات لمحطة أرضية واحدة لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات
تم دعم وصيانة ٢٩ نظاما طرفيا ذات فتحات صغيرة جدا، و ٤٨ مقسما هاتفيا، و ٢٧ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة. ويعزى انخفاض عدد النظم الطرفية ذات الفتحات صغيرة جدا والمقسم الهاتفية إلى إغلاق ثلاثة مكاتب فرعية (داوكرو وأدزوبي وبانغولو)	دعم وصيانة ٣٢ نظاما طرفيا ذات فتحات صغيرة جدا، و ٥١ مقسما هاتفيا، و ٢٧ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة
تم دعم وصيانة ٦٣٤ من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات العالية، و ١٠٧ من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات العالية جدا (أرض - جو)، و ٨٧٦ ٣ من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات فوق العالية، و ٢٥ جهازا من أجهزة إعادة الإرسال ذات الترددات فوق العالية، ويعزى انخفاض عدد أجهزة إعادة الإرسال ذات الترددات فوق العالية إلى إغلاق المكاتب الفرعية الثلاثة	دعم وصيانة ٦٣٤ من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات العالية، و ١٠٧ من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات العالية جدا (أرض - جو)، و ٨٧٦ ٣ من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات فوق العالية، و ٢٧ من أجهزة إعادة الإرسال ذات الترددات فوق العالية
تم دعم وصيانة ٢٤ محطة بث إذاعي تعمل على موجة التضمين الترددي وأربعة مرافق للإنتاج الإذاعي بسبب إغلاق المكاتب الفرعية الثلاثة	دعم وصيانة ٢٧ محطة بث إذاعي تعمل على موجة التضمين الترددي وأربعة مرافق للإنتاج الإذاعي

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
تكنولوجيا المعلومات	
<p>اضطلع بالدعم والصيانة على النحو التالي:</p> <p>٣٠ خادوما ماديا؛ ويُعزى انخفاض عدد الخواديم إلى استعمال تكنولوجيا الأجهزة الافتراضية</p> <p>٢ ٣٢٦ جهازا حاسوبيا</p> <p>٦٠١ طابعة</p>	<p>دعم وصيانة ٥٢ خادوما، و ٢ ٣٢٦ جهازا حاسوبيا، و ٦٠١ طابعة، و ٢٨٠ جهاز إرسال رقميا في ٥٥ موقعا</p>
<p>٢٨٠ جهاز إرسال رقمي في ٥٢ موقعا</p> <p>وبقي عدد معدات تكنولوجيا المعلومات على حاله نظرا لنقل المعدات المسحوبة من الخدمة في المواقع المغلقة إلى قاعدة اللوجستيات الجديدة في معسكر أنونكوا كوتي</p>	<p>دعم وصيانة ٢٥ شبكة محلية وشبكة واسعة وشبكة متروبولية لفائدة ٢ ٢٨٧ مستعملا في ٥٥ موقعا</p>
<p>شبكة لاسلكية تم دعمها وصيانتها. وتعزى زيادة العدد إلى إنشاء شبكات لاسلكية في مطار بواكي وفي معسكر أنونكوا كوتي</p>	<p>دعم وصيانة ١٥ شبكة لاسلكية محلية</p>
<p>من حسابات البريد الإلكتروني تمت صيانتها، وتم التخزين الاحتياطي لخمسة تيرابايتات من البيانات</p>	<p>دعم وصيانة ٢ ٧٠٠ حساب بريد إلكتروني والتخزين الاحتياطي لخمسة تيرابايتات من البيانات</p>
<p>تم إعداد وطباعة ٦٣٥ ٤ خريطة. ويعزى ارتفاع عدد الخرائط إلى زيادة الطلب عليها نتيجة للانتخابات المقبلة</p>	<p>تطوير نظام للمعلومات الجغرافية لتوفير ما يقرب من ٣ ٥٠٠ خريطة إدارية وتخطيطية ومواضيعية لدعم القرارات المتعلقة بالسياسات والإلمام بالحالة، ولاستخدامها لأغراض العمليات</p>

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الخدمات الطبية

تشغيل وصيانة ما يلي:	نعم	تشغيل وصيانة عيادتين من المستوى الأول مملوكتين للأمم المتحدة (بواكي ودالوا)، وعيادة واحدة من المستوى الأول الممتاز (سييروكو/أبيدجان)، و ٢٢ عيادة من المستوى الأول تابعة للبلدان المساهمة بقوات في عشرة مواقع، وثلاث عيادات غير وطنية من المستوى الثاني في دالوا وسان بيدرو، وأربعة مرافق طبية غير وطنية من المستوى الثالث في أبيدجان، إلى جانب مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية في جميع المواقع، لخدمة أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ
١٦ عيادة من المستوى الأول تابعة للبلدان المساهمة بقوات في عشرة مواقع (أبيدجان، وياموسوكرو، وبواكي، ودالوا، وكوروغو، وغيلغو، وغانيوا، ودويكوي، ومان، وزوينولا)		
عيادة واحدة غير وطنية من المستوى الثاني في دالوا ويعزى انخفاض عدد العيادات التابعة للبلدان المساهمة بقوات إلى تقليص العملية وخفض عدد الأفراد العسكريين، فضلا عن إقامة أربع عيادات وطنية من المستوى الثاني في بواكي، وياموسوكرو، ودالوا، وسان بيدرو		
وتعاقدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مع أربعة مستشفيات وطنية من المستوى الثالث في أبيدجان (مستشفى سانت آن ماري الدولي المتعدد التخصصات، ومستشفى إنديني الدولي المتعدد التخصصات، ومستشفى ابن سينا، ومستشفى أوتيل ديو)		
تم تعهد ترتيبات الإجلاء التالية بالتعاون مع العمليات الجوية:	نعم	تعهد ترتيبات الإجلاء البري والجوي على مستوى البعثة ككل لجميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك الإجلاء الطبي إلى المستشفيات من المستوى الرابع في غانا (أكرا) وجنوب أفريقيا (جوهانسبرغ)
ثلاثة مستشفيات من المستوى الرابع في غانا (أكرا) وجنوب أفريقيا (جوهانسبرغ وبريتوريا)، لمعالجة المرضى الذين يعانون من مضاعفات خطيرة وصدمات عنيفة متعددة تهدد الحياة والأطراف		

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تشغيل وصيانة مرافق الاستشارات والفحوص السرية الطوعية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وتوفير التثقيف عن طريق الأقران لجميع أفراد البعثة	وخطط لإجلاء الضحايا في حالات الإصابة الجماعية إلى المستشفى العسكري رقم ٣٧ في غانا، نظراً لما يتمتع به من ذلك المستشفى من قدرات طبية ومعدات وقوى عاملة
	نعم تمت توعية ٧ ٠٠٠ شخص بمن فيهم مدنيون وأفراد عسكريون وأفراد شرطة بشأن مسائل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وُدرب ٥٠ استشارياً في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
	وأُجريت زيارتان من زيارات الإشراف لمراقبة جودة خدمات الاستشارة والفحوص السرية الطوعية وأُحيل ١٠٠ في المائة من أفراد البعثة ومعاليهم المحتاجين إلى العلاج والرعاية والدعم وُدرب ٣٥ مشرفاً في مجال العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس وأُحيل ١٠٠ في المائة من أفراد البعثة ومعاليهم بعد حوادث التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، لكي يستفيدوا من مجموعة مواد العلاج الوقائي
	وقُدمت خدمات المشورة والفحص الطوعية السرية إلى ٣ ٠٠٠ شخص، منهم مدنيون وأفراد عسكريون وأفراد شرطة
	وتم توزيع ١ ٠٠٠ ٠٨٠ واقياً ذكرياً و ٢٥٥ ٠٠٠ واقياً أنثوياً
	وتم تدريب ٢٥ من معلمي الأقران

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
تم توفير خدمات الأمن على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع للمقر في سيبروكو، ومقر إقامة الممثلة الخاصة للأمين العام، ومعسكر أنونكوا كوتي، وقاعدة اللوجستيات في كولا، وشمل ذلك مراقبة الدخول، وتسيير دوريات كل ساعتين داخل الأسوار وخارجها، فضلا عن المراقبة باستخدام نظم الدوائر التلفزيونية المغلقة	خدمات الأمن توفير خدمات الأمن يوميا على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع في جميع مناطق البعثة، مما في ذلك توفير الحماية الشخصية المباشرة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيحي المستوى
نُظمت ٧٤ دورة تدريبية لفائدة ٥٠٠ مشارك	تنظيم ٧٤ دورة تدريبية لفائدة ٥٠٠ مشارك فيما يتصل بالأسلحة النارية، واستخدام القوة، والإسعافات الأولية، والحماية المباشرة، ومهارات قيادة المركبات
تلقى منسقو أمن المناطق المعينون حديثا التدريب في دالوا في آذار/مارس ٢٠١٥ وأجريت تدريبات محاكاة للإجلاء والنقل إلى مواقع أخرى في مان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وفي بواكي في شباط/فبراير ٢٠١٥، وفي أبيدجان في نيسان/أبريل ٢٠١٥	تنظيم دورات تدريبية في مجال الأمن لمنسقي أمن المناطق المعينين حديثا، وإجراء تدريبات محاكاة للإجلاء والنقل إلى مواقع أخرى على نطاق البعثة
كانت الاستقصاءات المتعلقة بالامتثال للمعايير الدنيا للأمن في أماكن الإقامة جارية للموظفين الدوليين، ومتطوعي الأمم المتحدة، وشرطة الأمم المتحدة، وضباط الأركان العسكريين، والمراقبين العسكريين في العملية؛ وأجريت عمليات تفتيش في إطار تلك المعايير على نطاق البعثة كلما اقتضت الحاجة، مثلا للموظفين الوافدين حديثا إلى العملية، و/أو عند تغيير موظفي العملية محل إقامتهم، و/أو عندما يُطلب إجراء عمليات تفتيش	إجراء استقصاءات الأمن والسلامة، مما في ذلك استقصاءات المعايير الدنيا للأمن في أماكن الإقامة، من أجل تحقيق الامتثال الكامل للمعايير لجميع الموظفين المدنيين الدوليين، ومتطوعي الأمم المتحدة، وأفراد شرطة الأمم المتحدة، والمراقبين العسكريين، وضباط الأركان العسكريين

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقديم إحاطة أمنية أولية في غضون ٤٨ ساعة من وصول موظفي الأمم المتحدة الجدد ومُعاليهم	نعم عُقدت جلسات إحاطة أمنية لفائدة ١٠٠ في المائة من موظفي الأمم المتحدة كل يوم اثنين وأربعاء وجمعة للقادمين أو الموظفين الجدد، ولزوار الأمم المتحدة، والاستشاريين. وعقدت جلسات إحاطة للمعاليين المؤهلين كل يوم اثنين وجمعة

ثالثا - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥)

الفرق		النفقات	المخصصات	الفئة
النسبة المئوية	المبلغ			
(١) ÷ (٣) = (٤)	(٣) - (١) = (٢)	(٢)	(١)	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
١٤,٩	١ ٥١٢,٩	٨ ٦١٧,٠	١٠ ١٢٩,٩	المراقبون العسكريون
١,٥	٢ ٩٧٩,٦	١٩٣ ٧٣٤,٨	١٩٦ ٧١٤,٤	الوحدات العسكرية
١٩,٧	٤ ٨٢٩,٦	١٩ ٦٧٣,١	٢٤ ٥٠٢,٧	شرطة الأمم المتحدة
٤,٠	١ ١٧٦,٠	٢٨ ٣٦٤,١	٢٩ ٥٤٠,١	وحدات الشرطة المشكلة
٤,٠	١٠ ٤٩٨,١	٢٥٠ ٣٨٩,٠	٢٦٠ ٨٨٧,١	المجموع الفرعي
الأفراد المدنيين				
١٤,٤	١٠ ٢٩٠,٨	٦١ ٣٩٥,٥	٧١ ٦٨٦,٣	الموظفون الدوليون
(٣,٠)	(٦٣٣,١)	٢١ ٨٠٨,١	٢١ ١٧٥,٠	الموظفون الوطنيون
٩,٠	٦٨٠,٢	٦٨ ٤٧,٢	٧٥ ٢٧,٤	متطوعو الأمم المتحدة
-	١٢,٩	(١٢,٩)	-	المساعدة المؤقتة العامة
٩٤,٦	١ ٧٣٥,٧	٩٩,٥	١ ٨٣٥,٢	الأفراد المقدمون من الحكومات
١١,٨	١٢ ٠٨٦,٥	٩٠ ١٣٧,٤	١٠٢ ٢٢٣,٩	المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية				
-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
٥٥,٧	٣٣٥,٥	٢٦٦,٥	٦٠٢,٠	الخبراء الاستشاريون
٨,٢	٣٠٢,٠	٣ ٣٦٧,٠	٣ ٦٦٩,٠	السفر في مهام رسمية

الفئة	الفرق			
	المخصصات	التفقات	المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
المرافق والهياكل الأساسية	٣٤ ٢٨٣,٩	٣٠ ٥٦٣,٣	٣ ٧٢٠,٦	١٠,٩
النقل البري	٧ ٠٦٧,٤	٧ ٨٥٢,٤	(٧٨٥,٠)	(١١,١)
النقل الجوي	٣٥ ٨٧٣,٩	٣٠ ٣٣٤,٥	٥ ٥٣٩,٤	١٥,٤
النقل البحري	٦,١	١٧,٤	(١١,٣)	(١٨٥,٢)
الاتصالات	٨ ٠٣٠,٩	٤ ٦٢٦,٤	٣ ٤٠٤,٥	٤٢,٤
تكنولوجيا المعلومات	٥ ٤١٦,٦	٧ ٥٩٨,٤	(٢ ١٨١,٨)	(٤٠,٣)
الخدمات الطبية	١ ٣٧٢,٤	١ ٠١٩,٧	٣٥٢,٧	٢٥,٧
المعدات الخاصة	-	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣٢ ١٣٧,١	٣٣ ٣٥٢,٥	(١ ٢١٥,٤)	(٣,٨)
المشاريع السريعة الأثر	٢ ٠٠٠,٠	١ ٩٨٧,٧	١٢,٣	٠,٦
المجموع الفرعي	١٣٠ ٤٥٩,٣	١٢٠ ٩٨٥,٨	٩ ٤٧٣,٥	٧,٣
إجمالي الاحتياجات	٤٩٣ ٥٧٠,٣	٤٦١ ٥١٢,٢	٣٢ ٠٥٨,١	٦,٥
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٨ ٨٩٦,٠	٨ ٨٣٠,٤	٦٥,٦	٠,٧
صافي الاحتياجات	٤٨٤ ٦٧٤,٣	٤٥٢ ٦٨١,٨	٣١ ٩٩٢,٥	٦,٦
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	٤٩٣ ٥٧٠,٣	٤٦١ ٥١٢,٢	٣٢ ٠٥٨,١	٦,٥

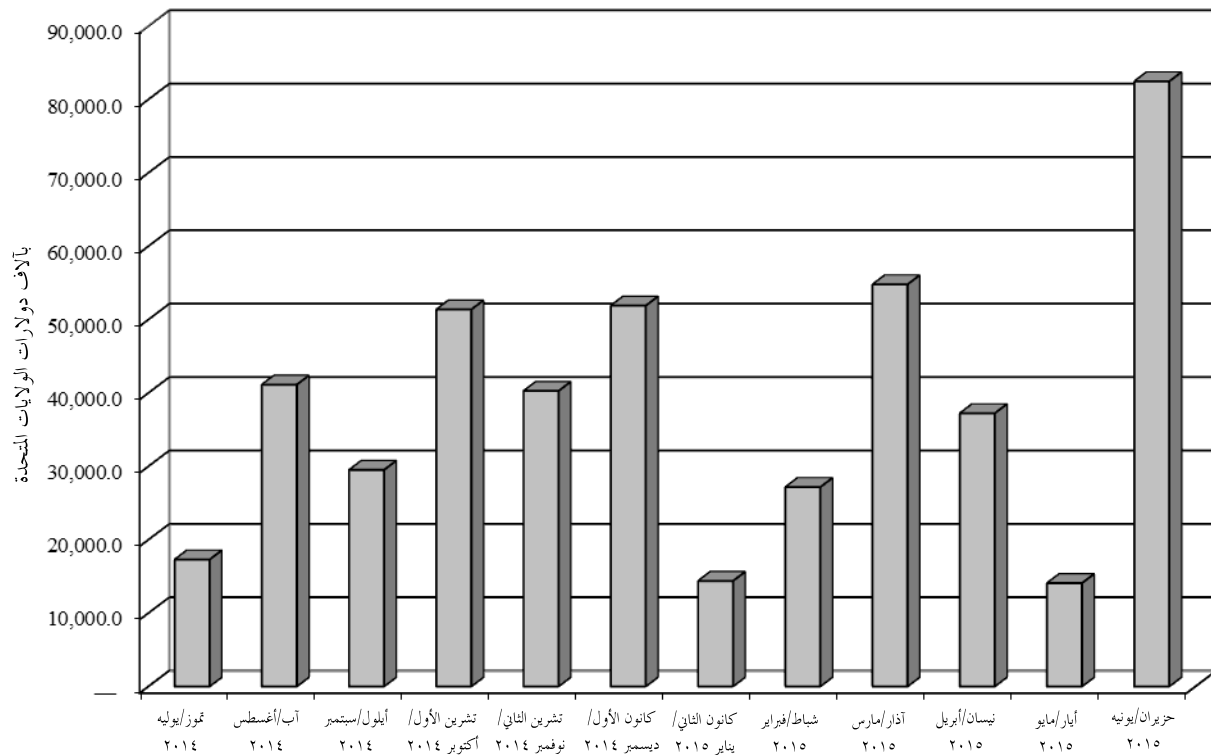
باء - معلومات موجزة عن عمليات نقل الموارد بين المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	المبلغ المعتمد	
	التوزيع الأصلي	التوزيع المنقح
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٦٠ ٨٨٧,١	(٨١٠,٠)
ثانيا - الموظفون المدنيون	١٠٢ ٢٢٣,٩	-
ثالثا - التكاليف التشغيلية	١٣٠ ٤٥٩,٣	٨١٠,٠
المجموع	٤٩٣ ٥٧٠,٣	-
النسبة المئوية للمبالغ المنقولة قياسا إلى مجموع الاعتمادات	٠,٢	

٦٨ - نُقلت أموال من مجموعة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (المجموعة الأولى)، إلى مجموعة التكاليف التشغيلية (المجموعة الثانية)، تحسباً لازدياد مجمل النفقات. ومع ذلك، وكما هو مبين في الجدول الوارد أعلاه بشأن الموارد المالية، فإن التكاليف التشغيلية الفعلية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (٨٠٠ ٩٨٥ ١٢٠ دولار) كانت ضمن حدود المستوى العام للتوزيع الأصلي (٣٠٠ ٤٥٩ ١٣٠ دولار) بالنسبة للمجموعة الثالثة، وبالتالي فإن الحاجة لم تدعُ إلى استخدام الأموال المنقولة في نهاية المطاف.

جيم - نمط الإنفاق الشهري



٦٩ - ويعزى ارتفاع مستويات الإنفاق في شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وشهري آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى تسجيل الالتزامات والمدفوعات عن الخدمات المقدمة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمعدات التي استخدموها.

دال - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
١١٤٢,٦	إيرادات الفوائد
٩٤٠,٨	الإيرادات الأخرى/المتنوعة
-	التبرعات النقدية
-	تسويات الفترة السابقة
١١٥٥٦,٠	إلغاء التزامات الفترة السابقة
١٣٦٣٩,٤	المجموع

هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الإنفاق
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	٣٣٥١٢,٦
وحدات الشرطة المشكلة	٥٦٦٤,٥
المجموع الفرعي	٣٩١٧٧,١
الاكتفاء الذاتي	
الوحدات العسكرية	٢٤٦٤٠,٢
وحدات الشرطة المشكلة	٣٥٩٥,٤
المجموع الفرعي	٢٨٢٣٥,٦
المجموع	٦٧٤١٢,٧
العوامل المنطبقة على البعثة	النسبة المئوية تاريخ بدء النفاذ تاريخ آخر استعراض

ألف -	العوامل المنطبقة على منطقة البعثة		
١,٨	عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	١ تشرين الأول / ٣٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦	٢٠١٠
١,٩	عامل الظروف التشغيلية المكثفة	١ تشرين الأول / ٣٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦	٢٠١٠

العوامل المنطبقة على البعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	١,٥	١ تشرين الأول / ٢٠٠٦	٣٠ أيلول / سبتمبر ٢٠١٠
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٤,٢٥-٠,٠		

واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة الفعلية
اتفاق مركز القوات ^(١)	٣٩ ٩٩٧,٠
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	٣٩ ٩٩٧,٠

(أ) يشمل الأراضي المقدمة من الحكومة والمرافق ورسوم المطارات.

رابعا - تحليل الفروق^(١)

الفرق	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المراقبون العسكريون	١ ٥١٢,٩	١٤,٩

٧٠ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات في إطار بدل الإقامة المقرر للبعثة، نظرا لارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٦,٣ في المائة، مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية بنسبة ٢ في المائة، بالإضافة إلى انخفاض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة (المعدل المقرر هو ٤٧٥,٢٦ فرنكا لكل دولار، مقارنة بالمعدل المتوسط الفعلي وهو ٥٤٨ فرنكا لكل دولار).

(١) مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار، على الأقل.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١,٥	٢ ٩٧٩,٦	الوحدات العسكرية

٧١ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة ببدل الإقامة المقرر للبعثة، فضلا عن حصص الإعاشة، بسبب ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١١,٢ في المائة مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية بنسبة ٢ في المائة، بالإضافة إلى انخفاض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة (المعدل المقرر هو ٤٧٥,٢٦ فرنكا لكل دولار، مقارنة بالمعدل المتوسط الفعلي وهو ٥٤٨ فرنكا لكل دولار)، إضافة إلى انخفاض قيمة اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة على التوالي (المعدل المقرر هو ١ يورو = ٠,٨٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة، مقارنة بالمعدل الوسطي الفعلي وهو ١ يورو = ٠,٧٢٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة). وبالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض النفقات يعزى إلى كون الاحتياجات المتعلقة بشحن المعدات المملوكة للوحدات وإعادتها إلى الوطن قد أدرجت أصلا في الميزانية تحت بند الوحدات العسكرية، في حين سُجلت النفقات تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

٧٢ - وقابلت الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات جزئيا احتياجات إضافية فيما يتعلق بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات نظرا لإعادة تشكيل كتيبة المشاة لتصبح قوة رد سريع إقليمية وتأخير إعادة الجنود إلى أوطانهم؛ والسفر لأغراض التمرکز والتناوب والعودة إلى الوطن بسبب زيادة تكاليف السفر للعودة إلى الوطن.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٩,٧	٤ ٨٢٩,٦	شرطة الأمم المتحدة

٧٣ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة ببدل الإقامة المقرر للبعثة والسفر لأغراض التمرکز والتناوب والعودة إلى الوطن، نظرا إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٢٠,٥ في المائة مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية بنسبة ١١ في المائة، فضلا عن انخفاض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية، مقابل دولار الولايات المتحدة (المعدل المقرر هو ٤٧٥,٢٦ فرنكا لكل دولار، مقارنة بالمعدل المتوسط الفعلي وهو ٥٤٨ فرنكا لكل دولار).

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١ ١٧٦,٠	٤,٠	وحدات الشرطة المشكلة

٧٤ - يعزى الفرق أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بحصص الإعاشة، والسفر لأغراض التمرکز والتناوب والعودة إلى الوطن، ورد تكاليف وحدات الشرطة المشكلة، وبدل إجازة الاستحمام، نظراً لارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١,٨ في المائة مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية بنسبة ١ في المائة، وانخفاض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة (المعدل المقرر هو ٤٧٥,٢٦ فرنكا لكل دولار، مقارنة بالمعدل المتوسط الفعلي وهو ٥٤٨ فرنكا لكل دولار). وتقابل الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات جزئياً احتياجات إضافية تحت بند المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات، نظراً لنشر وحدة عسكرية لم يكن مقرراً نشرها.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١٠ ٢٩٠,٨	١٤,٤	الموظفون الدوليون

٧٥ - يعزى الفرق أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بمرتبات الموظفين الدوليين والتكاليف العامة للموظفين، نتيجة ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١٨,٢ في المائة مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية بنسبة ١٠ في المائة، وذلك بسبب الصعوبات في استقدام الموظفين واستبقائهم في العملية التي تمر بمرحلة تقليص لقوامها، فضلاً عن انخفاض النفقات الفعلية المتصلة بالتكاليف العامة للموظفين، والمعاش التقاعدي، وبدل المشقة في مراكز العمل دون اصطحاب الأسرة، والسفر عند التعيين، والسفر في إجازة زيارة الوطن. وبالإضافة إلى ذلك، يعزى الانخفاض في الاحتياجات إلى كون بدل الأمن في أماكن الإقامة وغيره من التدابير الأمنية للموظفين المدنيين الدوليين أدرجت أصلاً في الميزانية تحت بند الموظفين الدوليين في حين سُجلت النفقات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٦٣٣,١)	(٣,٠)	الموظفون الوطنيون

٧٦ - يعزى الفرق أساسا إلى تجاوز الاحتياجات الإضافية ما كان مدرجا في الميزانية فيما يتعلق بالتكاليف العامة للموظفين بسبب زيادة بدل الإعالة وإعانة الخطة الصحية للموظفين. وقابل الاحتياجات الإضافية الإجمالية جزئيا انخفاض الاحتياجات تحت بند مرتبات الموظفين الوطنيين بسبب ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١١,٣ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية بنسبة ٦ في المائة للموظفين من فئة الخدمات العامة، وذلك بسبب الصعوبات في استقدام الموظفين واستبقائهم في العملية التي تمر بمرحلة تقليص لقوامها.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٦٨٠,٢	٩,٠	متطوعو الأمم المتحدة

٧٧ - يعزى الفرق إلى ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدل الشغور البالغ ١٥,٧ في المائة مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية بنسبة ٤ في المائة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١ ٧٣٥,٧	٩٤,٦	الأفراد المقدمون من الحكومات

٧٨ - يعزى الفرق إلى انخفاض متوسط النشر الفعلي البالغ سبعة من موظفي السجون مقارنة بالقوام المتوسط المدرج في الميزانية البالغ ٤٤ موظفا.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٣٣٥,٥	٥٥,٧	الخبراء الاستشاريون

٧٩ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين في مجال التدريب نظرا لعدم الاستفادة من الخبراء الاستشاريين في أغلب الدورات التدريبية المقررة، وذلك بسبب الصعوبات في إيجاد الخبراء الاستشاريين الذين يمتلكون المهارات المطلوبة في السوق المحلية، فضلا عن أولوية الاستفادة من الموارد الداخلية والمتعاقدين الأفراد. وقابلت الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات جزئيا الاحتياجات من اللوازم والخدمات والمعدات

الرسمية، وكون تكنولوجيا المعلومات قد أدرجت أصلاً في الميزانية تحت بند المرافق والهياكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات، في حين سُجلت النفقات تحت بند الخبراء الاستشاريين.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٣٠٢,٠	٨,٢	السفر في مهام رسمية

٨٠ - يعزى الفرق أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر في مهام التدريب بسبب إعطاء الأولوية للتدريب الداخلي باستخدام الموارد الداخلية وعدم تنظيم عدة دورات كانت مقررة.

٨١ - وقابل الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات جزئياً السفر الذي لم يكن مقرراً خارج البعثة للأغراض التالية: (أ) الاجتماعات الإقليمية لقائد القوة بشأن قوة الرد السريع الإقليمية، وللقاء السلطات العسكرية الفرنسية؛ (ب) المرافقة الطبية للمرضى في حالات الإحلاء الطبي، والسفر لحضور اجتماعات التأهب والاستجابة لفيروس إيبولا؛ (ج) دورة استثنائية واجتماع عالمي بشأن تنفيذ نظام أوموجا؛ (د) الاحتياجات المتعلقة بنشر بعض المراقبين العسكريين التي كانت مدرجة أصلاً في الميزانية تحت بند المراقبين العسكريين، في حين سُجلت النفقات تحت بند السفر في مهام رسمية لغير أغراض التدريب.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٣ ٧٢٠,٦	١٠,٩	المرافق والهياكل الأساسية

٨٢ - يعزى الفرق أساساً إلى انخفاض الاحتياجات التالية: (أ) خدمات التعديل والتجديد، بسبب استخدام الموارد الداخلية لتشييد أسوار وخط صرف صحي في مخيم أنونكوا كوتي، بدلاً من الاستعانة بمصادر خارجية كما كان مقرراً، وكون الاحتياجات لفردى المتعاقدين قد أدرجت أصلاً في الميزانية تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، في حين سُجلت النفقات تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى؛ (ب) وكذلك خدمات الصيانة، نظراً لتسجيل نفقات مواد الكهرباء والبناء والسباكة تحت بند لوازم الدفاع الميداني، وتقليص خدمات الصيانة نتيجة الإغلاق الذي لم يكن مقرراً لثمانية مواقع؛ (ج) المرافق وخدمات التخلص من النفايات، نتيجة الإغلاق الذي لم يكن مقرراً لثمانية مواقع؛ (د) اقتناء مرافق

جاهزة وأماكن إقامة ومعدات تبريد نظرا لعدم اقتناء وحدات اغتسال وعدم شراء مجموعات أدوات متنوعة كما كان مقررا بسبب إغلاق المخيمات الذي لم يكن مقررا.

٨٣ - وقابلت الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات جزئيا احتياجات إضافية متعلقة بكون بدل الأمن في أماكن الإقامة وغيره من التدابير الأمنية للموظفين المدنيين الدوليين أُدرجت أصلا في الميزانية تحت بند الموظفين الدوليين، في حين سُجلت النفقات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٧٨٥,٠)	(١١,١)	النقل البري

٨٤ - يعزى الفرق أساسا إلى الاحتياجات الإضافية التالية: (أ) الوقود والزيوت ومواد التشحيم، وذلك بسبب ارتفاع الرسوم الإدارية لعقد التسليم الجاهز لوقود النقل البري؛ (ب) استئجار المركبات، بسبب استئجار حافلات لمساعدة الحكومة على نشر ٣ ٣٦٣ فردا من أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار خلال الانتخابات البرلمانية، وكذلك لدعم تناوب القوات الذي تجريه خدمات مراقبة الحركة في العملية في حالة عدم وجود أصول مملوكة للوحدات.

٨٥ - وقابل الاحتياجات الإضافية الإجمالية جزئيا انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بتأمين المسؤولية قبل الغير، وذلك بسبب تقليص أسطول البعثة من مركبات الركاب الخفيفة والإصلاح والصيانة نتيجة عدم تنفيذ تدابير الاستعانة بمصادر خارجية في خدمات الصيانة كما كان مقررا.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٥ ٥٣٩,٤	١٥,٤	النقل الجوي

٨٦ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بسبب خفض ساعات الطيران المستأجرة وساعات تشغيل الطائرات الثابتة الجناحين التابعة للعملية (بلغت ساعات الطيران الفعلية ٦٦٤ ساعة مقارنة بالساعات المدرجة في الميزانية وقدرها ٥٤١ ساعة) والطائرات العمودية (بلغت ساعات الطيران الفعلية ٥١٢ ساعة مقارنة بالساعات المدرجة

في الميزانية وقدرها ٦١٣ ٤ ساعة)، الأمر الذي أثر أيضا على الوقود والزيوت ومواد التشحيم ورسوم الهبوط والخدمة الأرضية وخدمات النقل الجوي.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٤٢,٤	٣ ٤٠٤,٥	الاتصالات

٨٧ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بخدمات الإعلام، بسبب ما يلي: (أ) انخفاض عدد خدمات الإنتاج والبريد الإذاعي، وخدمات الطباعة والنشر نتيجة التأخير في شراء مواد الطباعة، إضافة إلى انخفاض عدد المناسبات وحلقات العمل في مجال التوعية عما كان مقررا، نتيجة التركيز على أنشطة التحضير للانتخابات؛ (ب) الاتصالات التجارية، وذلك بسبب التأخر في تنفيذ الخط الموجه الخاص بقاعدة الأمم المتحدة للدعم في فالنسيا والأنشطة ذات الصلة بنظام أو موجا؛ (ج) الاحتياجات للاتصالات التجارية وقطع الغيار التي كانت مدرجة أصلا في الميزانية تحت بند الاتصالات، في حين سُجلت النفقات في إطار اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٤٠,٣)	(٢ ١٨١,٨)	تكنولوجيا المعلومات

٨٨ - يعزى الفرق أساسا إلى الزيادة في الاحتياجات التالية: (أ) الاحتياجات للاتصالات التجارية وقطع الغيار التي كانت مدرجة أصلا في الميزانية تحت بند الاتصالات في حين سُجلت النفقات تحت بند اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات؛ (ب) خدمات تكنولوجيا المعلومات، وذلك بسبب التحول الإلزامي للعملية إلى استخدام جدار حماية نظام استنساخ نطاق البيانات الجديد.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢٥,٧	٣٥٢,٧	الخدمات الطبية

٨٩ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات من اللوازم بسبب التأخر في شراء اللوازم الطبية، مثل العقاقير والمواد الاستهلاكية المتعلقة بالدم والمختبرات وخدمات طب الأسنان، وهو ما قابله جزئيا اقتناء المعدات الطبية استجابة لمرض فيروس إيبولا.

الفرق	
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
١ ٢١٥,٤	(٣,٨)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	

٩٠ - يعزى الفرق أساسا إلى: (أ) زيادة الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة، بسبب الحاجة إلى شحن معدات مملوكة للوحدات وإعادة تدويرها إلى الوطن، وكذلك إلى كون الاحتياجات من فرادى المتعاقدين لخدمات التشييد أُدرجت أصلا في الميزانية تحت بند الوحدات العسكرية والمرافق والهياكل الأساسية، في حين سُجلت النفقات تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى؛ (ب) الخسارة في أسعار الصرف بسبب تقلب العملات.

٩١ - وقابل الاحتياجات الإضافية الإجمالية جزئيا انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وانخفاض عدد العمليات التي نُفذت في عدد أقل من المعسكرات، وانخفاض عدد العمليات المتنقلة وأنشطة جمع الأسلحة التي جرى الاضطلاع بها.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٩٢ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ١٠٠ ٣٢ ٠٥٨ دولار والمتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات/التسويات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ البالغة ٤٠٠ ٦٣٩ ١٣ دولار والمتأتية من إيرادات الفوائد (٦٠٠ ١٤٢ ١ دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (٨٠٠ ٩٤٠ دولار) والالتزامات الملغاة من الفترة السابقة (١١ ٥٥٦ ٠٠٠ دولار).